Mngool.com

الجزائر إلى أين ؟

١٨٣٠ ـ ١٩٩٢

- الأصولية والسعي إلى السلطة
- الجزائر على المحك
- الجزائر ورياح التغيير

اعداد مركز الدراسات والابحاث
في
دار الكاتب العربي

دار الكاتب العربي

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى ١٩٩٢

دار الكاتب العربي

تصميم الغلاف
سمير زيدان

مقـدمة

الجزائر على المفترق.

بلد «المليون شهيد»، إلى أين يتجه؟

شهد العالم تغييرات جذرية . انهارت امبراطوريات. تبدلت الأنظمة. كرست حرب الخليج، الولايات المتحدة الأميركية كشرطي دولي يحافظ على «الديموقراطية»! فولد نظام دولي جديد تـرعاه وتنظمه الدولة الأميركية وحدها. فلا شريك أو منازع حتى اشعار آخر.

إزاء هذه المتغيرات، شهدت الجزائر شرخاً كبيراً بين النظام، الممثل بالحزب الحاكم والجيش معاً، وبين القاعدة التواقة إلى مماشاة ركب التحولات من أية جهة أتت، وعلى أي حصان ركبت. أصبحت لقمة العيش وسيلة للمتاجرة السياسية، يحاول كل فريق من أفرقاء النزاع في الجزائر، توظيفها لصالحه.

الكل تلطى وراء الشعب، ووراء خطابات سياسية يجد فيها، كل متلهف للتغيير، ما يناسبه.

استعمل الدين كواجهة كبرى جمعت خلفها كل المتناقصات التي عاشتها الجزائر منذ أن استقلت العام ١٩٦٢.

الأصـوليون أقلقـوا العلمانيين والنسـاء والموظفين والجيش بخطابهم السياسي، وإن أظهروا شيئاً من المرونة!.

أما جماعة النظام فقد أساءوا التقديرات، ولم يقيمـوا وزناً حقيقياً لخصمهم ـ أي الأصوليين ـ بل كان همهم منع انهيار النظام الذي رعوه أكثر من ثلاثين سنة، وإن تطلب المنع اللجوء إلى حوار الدبابات!.

والرئيس الشاذلي بن جديد ـ أضعف الرفاق في جبهة التحرير الوطني ـ يحاول الجمع بين المتناقضات. فشل، أو فشلوه، استقال، أو أجبر على الاستقالة، أو أقالوه دستورياً.

انفرط العقد. توقف الحوار.

أعيد إلى الجزائر أحد رموز المقاومة الوطنية: محمد بوضياف.

بدا المستقبل متكئاً على الماضي. وكأنه أريد ارجاع الجزائر إلى نهاية الثورة الكبرى، لاعادة رسم الطريق وفق معطيات نهاية القرن العشرين.

تألف المجلس الأعلى للدولة.

وبعد، إلى أين؟

سؤال طرحه الجزائريون، قبل الآخرين.

والكتاب هو محاولة عرض الوقائع الجغرافية، الاقتصادية، والسياسية التي عاشتها الجزائر منذ بداية المقاومة الوطنية مع الاحتلال

الفرنسي العام ١٨٣٢؛ علّنا نساعد في إلقاء الضوء على ما جرى في الجزائر حتى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد. نأمل من ذلك الوصول إلى فرز المواقف الجزائرية وتطورها التاريخي. إذ، لربما، تمكنا من تصور ما قد يحصل في الجزائر ومدى انعكاسه على الدول المجاورة، ومن خلالها إلى الوطن العربي.

القسم الأول

الجزائر الى أين؟

الفصل الاول:

الأصولية والسعي الى السلطة

ليست الأصولية تياراً جديداً في العالم العربي، لابل تعود بأصولها الى عصور سابقة. كانت تخف وتقوى تبعاً لقوة أو لضعف الأنظمة المعمول بها في البلدان العربية. وهي في الجزائر منذ ان تحولت الجزائر الى الحكم الاسلامي في القرن الثاني عشر للهجرة. وقد لعبت دوراً هاماً ضد الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد العام ١٨٣٢ وفي خلال الفترة الاستقلالية.

١ ـ جمعية العلماء:

ظهرت الحركة الأصولية مع «جمعية العلماء»» التي عبأت القوى الشعبية ضد الممثل الفرنسي وضد سياسته الرامية الى طمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري وفرض الفرنسة. لكن دورها بقي خجولاً امام «جبهة التحرير الوطني» و «الجيش الشعبي الجزائري».

اما بعد الاستقلال، فقد عادت الحركة الأصولية الى مسرح الاحداث اثر صدامها مع الرئيس أحمد بن بلا أولاً، ثم مع الرئيس

هواري بومدين، وأخيراً مع الرئيس الشاذلي بن جديد. وتمحور الصراع حول سياسة النظام، اي سياسة حزب جبهة التحرير الوطني، فيما خص التعريب والثورة الزراعية، وازداد عنفاً عند محاولات تطبيق الاشتراكية ـ العلمانية على الشعب الجزائري.

استفادت الحركة من كل اخطاء النظام. لابل وظفت هذه الاخطاء لصالحها. تطورت. قويت. ازداد نفوذها في اوساط المجتمع الجزائري. وعندما حان الوقت انتقلت من الخفاء الى العلن، بالاخص بعد اعتماد سياسة التعددية الحزبية وفق قانون ٥ تموز / يوليو ١٩٨٩.

فوجىء المراقبون والمضطلعون بالسياسة الجزائرية، عندما كشفت الأصولية عن وجهها. فلاحظوا انها ليست حركة بل حركات، وليست، ايضاً، اتجاهاً بل اتجاهات مختلفة لايجمع بينها سوى الوصول الى السلطة.

انفجر الصراع عام ١٩٨٨. ولم تتمكن «جبهة التحرير الوطني» من ضبط الوضع، فنزل الجيش الى الشارع محكماً السيطرة بعد مئات القتلى. ادرك النظام انه امام متغيرات يصعب ضبطها. وان المواجهة حتمية. واثبتت الاحداث ان الجزائر تعيش عصر جديد لابد فيه من تغيير لغة الخطاب السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي. بدأ الحوار الوسيلة الوحيدة لجمع الحكم والمعارضة في محاولة لابعاد شبح العنف المسلح، الذي قد يمزق الجزائر ولا يوحدها.

اجتمع الشاذلي بن جديد مع «قادة التحرك» القديم ـ الجديد وهم المشايخ: عباسي مدني، علي بلحاج، محفوظ نحناح. لم

يمثل الثلاثة التيارات الأصولية بمجملها بل كان الاجتماع معهم اعترافاً ضمنياً من السلطة بموقع الحركة في المجتمع الجزائري، الامر الذي سيدفع بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الى اتخاذ سلسلة اجراءات لتغيير الوضع القائم منذ الاستقلال عام ١٩٦٢.

ان ابرز ماقام به الرئيس الشاذلي بن جديد هو اصدار قانون ٥ تموز / يونيو ١٩٨٩، القاضي بالسماح بالتعددية الحزبية. واذا بالجمعيات والاحزاب السياسية تظهر، وتقوم باصدار عدد كبير من الصحف والمجلات للتعبير عن آرائها وافكارها. توسع الشق بين الحكم والمعارضة، ولم يعد حزب «جبهة التحرير الوطني» الحزب الوحيد في البلاد: غدا طرفاً بين مجموعة اطراف تعمل لمساواة نفسها به.

بدأت الحركة الأصولية بكافة تياراتها مجتمعة في «رابطة الدعوة»، من ثم تفرعت الرابطة الى احزاب مختلفة هي: «جبهة الانقاذ»، «حركة المجتمع الاسلامي (حماس)»، «حركة النهضة الاسلامية» وغيرها من التيارات الأصولية الصغيرة.

رابطة الدعوة:

ترأس هذه الرابطة الشيخ أحمد سحنون. انضم اليه معظم المشايخ من عباسي مدني، وهاشمي سحنوني وعلي بلحاج ومحمد السعيد الى محفوظ نحناح. لم يكن، في البداية، للحركة اي تطلع سياسي واضح. اذ ركزت في بياناتها على موقع الاسلام وتحسين الاخلاق وتدعيم الاقتصاد. . ارادت «النضال على مستوى الفكر». ولعل ما يدل على هذا التوجه ان «الرابطة» لم تدع الا الى تظاهرة

واحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩، وذلك رداً على تظاهرة نسائية تدعو للعلمنة. انها اول تظاهرة جماهيرية في الجزائر، بعد اقرار التعددية الحزبية، وقد ضمت مئة الف مواطن بينهم عشرات الآف النساء المحجبات. هتفت التظاهرة ضد العلمانية، واحتمال الغاء قانون الاسرة، والعدوان الثقافي الغربي على المرأة الجزائرية.

ان «رابطة الدعوة» هي على شكل رئيسها أحمد سحنون. انه أحد تلاميذ ابن باديس، شارك في حرب التحرير، وشرع بعد الاستقلال، في الدعوة الى «الدولة الاسلامية». مما وضعه في مواجهات عدة مع الرئيس هواري بومدين. تولى تخريج افواج من الدعاة عبر «الجوامع الحرة». وضع في الاقامة الجبرية بعد توقيعه بيان «١٢ نوفمبر» حيث بقي الى العام ١٩٨٤. وقع الاجتماع عليه لترؤس «رابطة الدعوة» لانه شيخ مسن (٨٣ عاماً) يحظى باحترام شديد بين التيارات الاسلامية كلها. لعب الدور الابرز في الدعوة الى تحالف هذه التيارات معتبراً نفسه، باستمرار، فوق الاحزاب من دون ان يخفي ميلا ما الى محفوظ نحناح الذي يشترك معه في الاعجاب بافكار الاصوليين المصريين.

جبهة الانقاذ:

لم يدم جمع الشمل طويلاً في «رابطة الدعوة»، إذ شعر كل فريق فيها بضعف موقعه ضمن الرابطة. فسعى كل شيخ أن ينجح بتياره ويؤسس حزباً. كان علي بلحاج أول الداعين الى تأسيس حزب سياسي. أيده عباسي مدني. فولدت «الجبهة الاسلامية للانقاذ». رفض الباقون فكرة الحزبية الجديدة على «رابطة الدعوة»، وفي

النهاية عادوا الى السياسة الحزبية التي شاهدوا فيها المتنفس الوحيد لطموحاتهم المستقبلية.

فمن يكون عباسي مدني وعلي بلحاج؟

عباسي مدني من مواليد ١٩٣١ في سيدي عقبة جنوب شرقي الجزائر. ينفرد عن غيره من الدعاة عن انه من اسرة لم تمانع في ارساله الى «المدرسة الفرنسية» في صغره قبل أن يخرج منها ليدرس في «مدارس العلماء» المستقلة عن الادارة الاستعمارية. تخرج في كلية التربية وانضم الى العمل الوطني، كان مكلفاً يوم اندلاع الثورة بوضع قنابل في مقر «راديو الجزائر». اعتقل في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر وامضى سبع سنوات في السجن درس خلالها اللغة الانجليزية (نكاية بالفرنسيين!). انضم الى «جمعية القيم» بعد الاستقلال وخروجه من السجن من دون التخلي عن عضوية «جبهة التحرير» التي مثلها في غير «انتخابات» محلية، وذهب ممنوحاً منها الى لندن (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨) ليحصل على دكتوراه في «التربية المقارنة». عاد الى الجزائر ليدرس في الجامعة ويشارك في احداث ١٩٨٢ ويسجن. وجهت له تهم متعددة بينها الاتصال بمصطفى بوعالي ووضع ابنائه في مدرسة ديكارت التابعة للبعثة الفرنسية. دافع عن نفسه ورد التهمتين معتبراً ان بوعالي حورب فحارب، وانه وضع اولاده في مدرسة فرنسية أسوة بالمسؤولين الجزائريين كلهم!!

ينتمي الى تيار اسلامي «معتدل» اختلف مع الحكم الجزائري على الاشتراكية اكثر من خلافه معه على اي شيء آخر وربما يكون الاقل ثقافة دينية بين كبار الدعاة على رغم محاولته المتأخرة وضع كتب في قضايا اسلامية.

أما علي بلحاج فهو بالتأكيد، اكثر تطرفاً من عباسي مدني. يروي سيرته بنفسه (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩) فيقول: ولدت في تونس عام ١٩٥٦. يتيم الابوين والدي من شهداء الثورة. درست العربية وادرسها. شاركت في الدعوة الاسلامية في السبعينات وسجنت ٥ سنوات من ١٩٨٣ الى ١٩٨٧ بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم والاتصال بمصطفى بوعالي، تأثرت بعبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون وبكتابات حسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة. قرأت كل ما كتبه سعيد حوى، اعجبت بالمواقف الشجاعة لهؤلاء ضد الطاغوت. أتذكر بصفة خاصة مصطفى بوعالي ومروان حديد. انتمي الى التيار السلفي وارجع الى ابن تيمية وابن قيم الجوزيِّة، تركت قراءتي لابن تيمية تأثيراً عليّ حال دون حماسي للثورة الايرانية ودفعني الى السجال مع الشيعة وانتقاد كتابات الخميني.

وضعت الجبهة مذكرة من ١٥ بنداً ورفعتها الى الرئيس الشاذلي بن جديد.

تتضمن المذكرة البنود التالية: تحديد مجالات وجدول زمني للاصلاح، حل الجمعية الوطنية والدعوة الى انتخابات في غضون ثلاثة اشهر، تشكيل هيئة مستقلة لضمان نزاهة الانتخابات المحلية، التزام الدولة بحماية الحريات العامة واطلاق المعتقلين وعدم ملاحقتهم، اعادة الاعتبار لهيئة الرقابة المالية، اعادة النظر بسياسة الامن، استقلال القضاء بغرض «الحسبة»، الغاء الاحتكار الرسمي لوسائل الاعلام، وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية، وضع حد لتضخم البطالة وهجرة الكفاءات وانتشار المخدرات، التزام رئيس الدولة تطبيق الشريعة طالما انه يحكم شعباً مسلماً، حماية كرامة المرأة الجزائرية وحقوقها في البيت ومركز العمل، حماية المهاجرين

الجزائريين وضمان التعليم الاسلامي لهم وتسهيل شروط عودتهم، اصلاح النظام التعليمي، التدخل لدى الصين والهند والاتحاد السوفياتي وبلغاريا لوضع حد لاضطهاد المسلمين وبلورة خطة لدعم الانتفاضة الفلسطينية ونجدة المجاهدين الافغان.

تعتبر المذكرة حلاً وسطاً بين «نداء ١٢ نوفمبر» و «مشروع البرنامج السياسي». لكنها تعتبر، أكثر من ذلك حلاً وسطاً بين تيارات «الانقاذ» وبين زعيميها البارزين عباسي مدني وعلي بلحاح.

ثم عادت الجبهة وأعلنت مشروعها السياسي في ٧ آذار /مارس ١٩٨٩. يتضمن المشروع مقدمة عامة تناولت «الشهرة التاريخية للجيش الجزائري»، ويغمز المشروع من قناة هذا الجيش على اعتبار أن شوكته انكسرت، ويخلص إلى القول: «إن شعبنا جيش وجيشنا شعب». ويعني ذلك أن لا فضل للجيش في التحرير الوطني باعتباره تّم بجهاد الشعب وعون الله. لذا ومن هذا المنطلق تعتبر الجبهة أن الجيش بحاجة إلى اعادة اصلاح كي يستعيد هذا الجيش سمعته التاريخية وقدرته القتالية واعتباره لدى الشعب الجزائري. أما كيف يجب أن يتم الاصلاح، فهذا ما ورد في المشروع ونورده بنصه الحرفي:

«١ ـ اصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والأخلاقية حيث يصير الإيمان أول مواصفاته.

٢ ـ أخلاقه التي تجعله شجاعاً أبياً وأميناً على المسؤوليات غيوراً على المصالح صادقاً في العهد ثابتاً عليه.

٣ ـ رفع خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية.

٤ ـ تطوير عتاده وتدريبه على جودة استخدامه.

٥ ـ انشاء أكاديميات راقية لاعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات القيادية العسكرية في ضوء التطور العلمي والتكنولوجي العسكري في كل مجالات الصراع الأرضي والبحري والجوي والفضائي.

٦ ـ احداث الصناعة العسكرية التي تكون في المستوى الحضاري المطلوب.

٧ ـ تشجيع البحث والاكتشاف في المجال العسكري.

٨ ـ ترفع الجيش عن التورط في القضايا السياسية كي يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما جعل ثقة الأمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد.

٩ ـ لكي لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي تحدد الخدمة الوطنية بالضروري من التدريب العسكري الذي يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطنه، على ألا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير في تربصات لتنمية الخبرة تتم في ظروف مناسبة للتدرب.

١٠ ـ ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف، على أن هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التي تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزائر ليكونوا في مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة».

يعني هذا البرنامج أن «الانقاذ» تريد، ببساطة، وضع يدها على الجيش عبر اعادة تأهليه عقائدياً وأخلاقياً، وقطع صلاته بالتدريب

الخارجي، وتصنيع أسلحته محلياً، والغاء الخدمة الالزامية عملياً مما يفرغ «رفع مستوى الخبرة» من أي مضمون.

لم يتحرك الجيش، سريعاً، للرد على مشروع «جبهة الانقاذ». لا بل، ظل يراقب الأحداث وتطورها إلى حين اقتراب موعد الانتخابات البلدية في ١٢ جزيران /يونيو ١٩٩٠، فانفجر الصراع وارتفعت حدة المواجهة.

أعلن المدير العام لوزارة الدفاع، الجنرال شلوفي، في بداية شباط /فبراير ١٩٩٠، في تصريح عنيف، اتهامه الأصوليين بمحاولة الاستفادة من الديمقراطية لفرض أنفسهم. وتابع، مذكراً الأصوليين وكافة الجزائريين، أن الجيش حارس الدستور والحريات العامة، رافضاً أي خلط بين الديمقراطية والفوضى، وبين حرية التعبير والعنف أو التهديد. وختم بالقول «لا تسامح مع الذين يستغلون الديمقراطية لفرض الديكتاتورية عند وصولهم إلى السلطة».

ردت «جبهة الانقاذ»، عبر مجلة «المنقذ»، داعية الشعب إلى عدم الخوف من التهديدات العسكرية التي تدعي حماية حريات الشعب الجزائري. فرد الجيش؛ عبر مجلته. بأن الدستور اعطاه حق التدخل لحماية الحريات العامة.

وكي تقرن القول بالفعل، أصدرت قيادة الجيش، في نيسان /ابريل ١٩٩٠، أمراً يقضي بمنع اللحى والحجاب في المستشفى العسكري في العاصمة الجزائر. شعر الأصوليين أن الجيش فتح النار عليهم، فانبرى قادة الحركة الأصولية للرد على قرار القيادة العسكرية. فاتهم الجيش بالابتعاد عن العبادة الصحيحة، وبالعمالة،

وإلى ما هنالك من نعوت حتى العنفية منها، كما هددت «جبهة الانقاذ» بالنزول إلى الشارع، وحمل السلاح، لكن المواجهة العسكرية لم تحصل وانتهت الانتخابات البلدية بسلام. إنما أدت إلى انتصار الجبهة التي اعتبرته بداية الطريق نحو السلطة.

أوقف الجيش المعركة الكلامية مكتفياً باعلان حقه في التدخل في حيز نطاق مسؤوليته المباشرة وهو المستشفى العسكري. انتقلت نار المواجهة إلى تحت رماد الانتظار لفرصة جديدة يستغلها الطرفان كل لصالحه.

عند اندلاع أزمة الخليج في صيف العام ١٩٩٠، كانت «جبهة الانقاذ» قد كرست نفسها القوة السياسية الأولى في الجزائر لمواجهة جبهة التحرير الوطني والجيش معاً. استغلت الجبهة هذه الأزمة لتشن حرباً كلامية ضد الجيش متهمة اياه، عبر مقال نشر في جريدة «الهداية»، بنص حرفي: «جيشنا أسد عندما لا يقاتل ونعامة في وقت الحرب». وهو ما معناه أن الجيش تحول إلى مؤسسة قمعية في داخل البلاد. فاضطر الرئيس الشاذلي بن جديد إلى التدخل شخصياً لوقف المعركة الكلامية المنذرة بعواقب قد لا يمكن ضبطها إذا انفجرت.

لم يعد بامكان الجيش الاكتفاء بالمواجهة الموضوعية مع «جبهة الانقاذ». فكان لا بد من طرح تصوره للجزائر وكيف يجب أن تكون.

جاء الرد في افتتاحية نشرتها مجلة «الجيش» في عدد نيسان ١٩٩١ وهي افتتاحية طويلة لا بد من محاولة تلخيصها. وأهم ما جاء فيها:

١ ـ كشفت حرب الخليج عن تلون التيار الاسلامي السياسي.

٢ ـ تأكد أن الحركة الدينية المتطرفة تعمل بشكل دائب ومتماسك على خدمة الاستراتاجية الغربية الهادفة إلى التوازن بين الأنظمة العربية ومنع قيام كيان عربي موحد، وذلك عن طريق «تحييد» الأنظمة الوطنية.

٣ ـ أثبت التطرف السياسي الديني في ممارسته أنه وسيلة خبيثة لتفكيك الهياكل الحديثة لهذه الدول وعامل جمود وركود في سياسات التنمية.

٤ ـ جرى تنشيط هذا التيار حيث تشكلت جبهات رفض أو ارتفعت الدعوة إلى القومية العربية أو وضعت الكرامة العربية فوق أي اعتبار آخر.

٥ ـ ليس مصادفة أن يركز هذا التيار، بالدرجة الأولى، على تخريب النظام التعليمي والثقافي لحرمان هذه الدول من ثروتها الفكرية، ثم على المؤسسة العسكرية لمحاولة تفكيك ما يبدو له الضمان الأخير للدفاع عن الوحدة الوطنية.

٦ ـ استهداف التربية والجيش له غاية واحدة: ضرب الاستقرار الاجتماعي، زرع الاضطراب، افتعال أزمة ثقة بين الجماهير والنخب الوطنية، تخريب العلاقات بين الجيش والأمة وإفشال تجارب التنمية والديمقراطية.

٧ ـ لا تخرج الحركة الاسلامية في الجزائر عن هذا الاتجاه فهي ترتبط بقوى خارجية وتستغل الدين في كل اتجاه بما لا يخدم مصلحة البلاد.

٨ ـ نشاط هذه الحركة جزء من مؤامرة تريد تفتيت العالم الاسلامي عبر نقاط ارتكاز تتنافس على إذكاء الخلافات الاتنية، السياسية والدينية بين العرب، وبين المسلمين والعرب، وبين العرب والسود (مالي، نيجر، موريتانيا، لبنان، الخ. . .).

٩ ـ دروس الجزائر من حرب الخليج هي: ضرورة الاعتماد على النفس والثقة بأن التطور يقتضي الكفاءة وحسن الأداء الاقتصادي والتكنولوجي والتصميم الدائم والواسع للمعرفة بالاستناد إلى «قيمنا الثابتة والراسخة». «تعرف الجزائر أن عليها التفكير في مستقبلها في عالم لا يرحم واختيار مشروع لمجتمع قادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل».

١٠ ـ هناك خمسة تحديات تواجه الجزائر: التحدي الأول هوالعودة إلى ينابيع الاسلام الحضاري الذي حفظ شخصيتها تحت الاستعمار. التحدي الثاني هو تدعيم الديمقراطية مع ما يستدعيه ذلك من صراع ضد التطرف. التحدي الثالث هو الوصول إلى مجتمع عصري ومتقدم. التحدي الرابع هو الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة بتطوير دفاع يردع التهديدات، والاستعداد لبذل التضحيات المادية والمالية اللازمة لذلك وتطوير القوات المسلحة ومستوى امتلاكها التكنولوجي لأنظمة الدفاع المزدادة تعقيداً. والتحدي الخامس هو أخذ تحولات العالم في الاعتبار.

تكرست القطيعة بين «جبهة الانقاذ» والجيش. وباتت المواجهة حتمية. وراح كل فريق ينتظر الآخر لقطف الثمار في الظرف المناسب.

حركة المجتمع الاسلامي (حماس):

كانت «رابطة الدعوة» مظلة احتمت تحتها كل التيارات الأصولية التي تركت الرابطة لتؤسس أحزاباً مختلفة، دخلت في صراع مكشوف مع بعضها البعض.

خرج الشيخ محفوظ نحناح من الرابطة، بعد خروج الشيخ عباسي مدني والشيخ علي بلحاج منها، ليؤسس «جمعية الارشاد والاصلاح». وهي جمعية «تربوية، دينية، أخلاقية، خيرية». دخلت الجمعية في صراع مع «جبهة الانقاذ». وعلى أثر فوز الأخيرة في الانتخابات البلدية في حزيران /يونيو ١٩٩٠، حول الشيخ محفوظ نحناح «جمعية الارشاد والاصلاح» إلى حزب سياسي باسم «حركة المجتمع الاسلامي (حماس)».

ولد الشيخ محفوظ نحناح في قرية «بليدا» في بداية الأربعينات، من أسرة فقيرة جداً. رفض أهله ارساله إلى المدارس الفرنسية. يقول أنه شارك في حرب التحرير الجزائرية، من دون توفر أدلة على ذلك. درّس الأدب العربي، بعد الاستقلال، في المدارس الابتدائية ثم في الجامعة، حيث تعرف عبر الاساتذة المصريين على الأصولية الوافدة من مصر. كان أول من قام بعمل عسكري في العام ١٩٧٦، على عهد الرئيس هواري بومدين. اعتقلته السلطات الجزائرية وأودعته السجن، إلى أن أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد العام ١٩٨١. يحمل منذ تلك الفترة تهمة التعاون مع السلطة، ولا سيما وأن مواقفه من قضية «مصطفى بوعالي»، وعدم توقيعه على «نداء ١٢ نوفمبر» ١٩٨٢، واستقباله من قبل الرئيس بن جديد بعد تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٨، كل ذلك جعل الكثيرين يقتنعون

بتعاونه مع السلطة. وإن حاول مرات عديدة رد هذه التهمة عنه، وبالأخص في صراعه مع «جبهة الانقاذ».

لذلك، عارض الشيخ محفوظ نحناح المسيرة التي دعت إليها «جبهة الانقاذ»، في ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٩٠. كما عارض أن تكون «الجبهة» السلطة البديلة في المجتمع الجزائري، تواجه وحدها «جبهة التحرير الوطني» والجيش.

تولت مجلة «الارشاد»، الناطقة باسم «حماس»، الدعوة إلى اسلام أكثر اعتدالاً وانفتاحاً. كما شددت على حقوق الانسان. وأيدت عمل النساء. ودعت إلى احترام الديمقراطية، وإلى قيام «دولة اسلامية» على مراحل قوامها الحوار الهادىء البنّاء مع نبذ العنف المسلح والارهاب السياسي أو الديني.

انطلاقاً من هذه المبادىء، دعا الشيخ محفوظ نحناح إلى قيام تحالف بين القوى الأصولية المختلفة. واقترح له، في ٩ آب /اغسطس ١٩٩٠، الأسس التالية:

- توحيد صفوف المسلمين.
- انجاز البديل الاسلامي.
- الدفاع عن ثوابت الأمة وقيمها.
- تدعيم عرى العلاقة التاريخية بين جيل الشباب المسلم وماضيه المجيد.
- فتح الباب أمام المرأة لتساهم في المشروع الحضاري الاسلامي.
- تخفيف عذاب الجماهير.

● تشجيع المبادرات الاقتصادية.
● الاحترام الدقيق للملكيات الشرعية.

هذه المبادىء كانت أقل بكثير مما تدعو إليه «جبهة الانقاذ»، وهو قيام «الجمهورية الجزائرية الاسلامية». لذا، رد الشيخ علي بلحاج بما معناه «إن التحالف ممنوع في الاسلام». توقف النقاش. وزاد خلاف أشقاء الأمس. أتت الانتخابات البلدية، في حزيران /يونيو ١٩٩٠، لتعطي حجماً أكبر لجبهة الانقاذ. مما جعل الشيخ محفوظ نحناح يسير منفرداً بحركته، ومتهماً «جبهة الانقاذ» بالديكتاتورية ورفض تعدد الآراء واستئثارها بالشارع الجزائري لوحدها. لكن ذلك لم يمنع جماعة «الانقاذ» من اكمال المسيرة محاولين صعود سلم السلطة وحدهم مبعدين. بالتالي، كافة التيارات الأصولية.

حركة النهضة الاسلامية:

أسس هذه الحركة الشيخ عبد الله جاب الله في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨.

إن بداية طريق الشيخ عبد الله جاب الله كانت إلى جانب الشيخ محفوظ نحناح والداعية المصري الشيخ محمد الغزالي. قبل دعوة الأول من أجل قيام تحالف قوي بين جميع التيارات الأصولية. انضم إليه في «رابطة الدعوة» أولاً. ثم أيده في قيام التحالف الاسلامي.

ولد الشيخ عبد الله جاب الله عام ١٩٥٦ في احدى الضواحي الفقيرة لمدينة قسنطينة. درس الاسلام في صغره قبل أن يدرس الحقوق في جامعة قسنطينة. أكمل تعليمه في المملكة العربية

السعودية. وعاد منها بعد العام ١٩٧٩ إلى الجزائر حيث سجن عدة مرات من بينها سنة ونصف متواصلة بعد أحداث ١٩٨٢.

عندما أسس «حركة النهضة الاسلامية» العام ١٩٨٨، كان يخرج إلى العلن بعد سنوات من العمل السري في جامعة قسنطينة، خاضعاً بالتالي، لنفوذ مباشر من الداعية المصري الشيخ محمد الغزالي الذي استدعته السلطة لتدجين الحركات الأصولية.

وضع الشيخ عبد الله جاب الله برنامجاً لحركته قوامه أحد عشر بنداً تتضمن الأمور التالية:

- إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه والاصلاح.
- التأكيد على التراث العربي والاسلامي.
- تعميم الثقافة الاسلامية بكل الوسائل الشرعية.
- التعريف بالفرائض الفردية والجماعية وتعليم القرآن الكريم.
- محاربة الغزو الثقافي والتغريب.
- الاعتناء بالعائلة والمرأة.
- تعميم الأخلاق العامة والفضائل.
- إيجاد نواة ثقافية ورياضية وفنية.
- توعية المساجين والمراهقين ومكافحة الأمية.
- تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقراً.
- مسساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية.

اعتبر برنامج «حركة النهضة الاسلامية» حلاً وسطاً بين «حماس» و «جبهة الانقاذ» إنما، وإن اعتبر الشيخ عبد الله جاب الله

أقرب إلى الشيخين عباسي مدني وعلى بلحاج، منه إلى الشيخ محفوظ نحناح، فهو يرفض أن يوظف مجالاته معهما في خدمة أهداف تتعارض مع «المشرع الأصولي» الكبير الرامي إلى السيطرة على السلطة السياسية والعسكرية والدينية في الجزائر.

تحول النظام الجزائري إلى التعددية الحزبية:

إن التزاوج الذي تّم بين «جبهة التحرير الوطني» و «جيش التحرير الوطني» فرضته ظروف قيام الثورة الجزائرية الكبرى وتطورها منذ العام ١٩٤٥ حتى قيام الاستقلال الناجز العام ١٩٦٢. وإن تحولت «جبهة التحرير الوطني» إلى الحزب الحاكم، فإن «جيش التحرير» أصبح الدرع الواقي والحامي لهذا الحزب الذي بات السلطة الشرعية الوحيدة التي لا تقبل أي شريك لها في ممارسة السلطة.

في الواقع، كان الجيش المحرك الأساسي، من وراء الكواليس، لحزب جبهة التحرير، فالحزب ينظم الكادرات والأطر الاجتماعية والاقتصادية، ويهيىء البلاد لاستيعاب التعريب «والثورة الزراعية» وبينما الجيش يراقب سير الأمور المختلفة في البلاد ويتدخل عند اللزوم لضبط الأوضاع وضرب التجاوزات. انه العمود الفقري للسلطة، وضمير الشعب الذي أمّن له الاستقلال وحمى هذا الاستقلال من التيارات التي كادت تزعزعه.

لكن التطورات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، والمتغيرات الدولية والاقليمية، انعكست، جميعها، سلباً على السلطة وعلى الجيش معاً.

فالجزائر بعيدة عن فلسطين وعن القضية الفلسطينية، وإن تبنتها. فهي ليست من دول المواجهة. اتخذت موقفاً حيادياً من حرب الخليج، ولم تعلن عن موقف واضح من النظام العالمي الجديد الذي يتجه نحوه العالم اليوم. اضطرت، ايضاً، إلى المهادنة في مسألة الصحراء بينها وبين المملكة المغربية وجمهورية موريتانيا.

أما السياسة الداخلية، فمرت من اخفاق إلى اخفاق. فشلت سياسة التعريب، ومثلها سياسة الثورة الزراعية. بينما بدأ الوهن والضعف والتفكك يعصف في المجتمع الجزائري الذي بات منهوكاً اقتصادياً.

ازاء هذه الأوضاع المختلفة، ظل الحزب والجيش بالسلطة. فلا مجال لشريك مهما كان موقعه بالأخص خلال العهدين الاستقلاليين لرئاسة أحمد بن بلا (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥)، وهواري بومدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨). وعندما أدرك الجيش أن خلافة الرئيس بومدين واقعة بين الزعيمين القويين: صالح اليحياوي وعبد العزيز بوتفليقة، تدخل لصالح الأضعف بين زعماء جبهة التحرير وفرض اختيار الشاذلي بن جديد رئيساً للبلاد. وهكذا تمكن الجيش من تكريس رئيس ضعيف يؤمن له ـ أي الجيش ـ حكم البلاد من وراء ستار شفاف يمكنه من ملاحظة ورؤية كل ما يجري في البلاد.

بالمقابل، كانت الحركة الأصولية تزداد نشاطاً بالأخص كلما زادت السلطة من تعقبها محاولة خنقها. فأصبحت قوة لا يستهان بها. تفرض نفسها في المجتمع الجزائري وعليه، حتى إذا أذنت رياح التغيير غدت قوة يحسب لها ألف حساب وحساب. لا بل أكثر من ذلك، راحت الحركة الأصولية تطالب بحصتها في الحكم، في

البداية، كرد اعتبار لها على أساس أنها شاركت في حرب التحرير مثل جبهة التحرير والجيش. ويحق لها المشاركة في الحكم. إنما مع تطور الأحداث اتخذت موقفاً متطرفاً يدعو إلى اسقاط النظام واستلام الحكم.

إذن، الجزائر تقف على باب التغيير الشامل. بدا الرئيس الشاذلي بن جديد مربكاً بين التحولات الداخلية والخارجية. كان عليه اتخاذ قرار احلاه مر. فاستقبل الثلاثي عباسي مدني، على بلحاج، ومحفوظ نحناح. شعر بضرورة التغيير اثر انهيار أوروبة الشرقية والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. كما أحس الرئيس بن جديد بعدم فاعلية نظام الحزب الواحد. وإن الوصول إلى التعددية الحزبية هو التطور الحتمي للنظام الديمقراطي. فقاد ثورة جريئة من داخل النظام على غرار ما فعله قبله الرئيس السوفياتي غوربتشيف.

اعتمد الرئيس الشاذلي بن جديد، سياسة الانفتاح والحوار والتغيير. كانت من نتيجتها اصدار قانون ٥ تموز /يونيو ١٩٨٩ القاضي بإلغاء نظام الحزب الواحد وتشريع التعددية الحزبية بعد تعديل الدستور. فأصبح الرئيس بن جديد حكماً بين طرفين:

● جبهة التحرير والجيش اللذان يحاولان الاحكام على النظام ومنع انهياره وتحوله؛

● الأصولية بكافة تياراته ـ وأهمها جبهة الانقاذ ـ التي ارتفع سقف مطاليبها وأصبحت تطالب بالنظام ككل.

فهل تنجح المعادلة الجديدة في تجنيب الجزائر الكأس المرة؟ أم سيدفع الرئيس ثمناً غالياً جداً عن ثورة أرادها انقاذاً للنظام فتحولت ضده.

الفصل الثاني:

الجزائر على المحك

١ ـ المتغيرات الدولية وتأثيرها على العالم الثالث:

عاش العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، ذيول مؤتمر يالطة (عقد في شباط /فبراير ١٩٤٥) الذي وُضعت فيه خريطة جغرافية وسياسية جديدة، توزعت النفوذ فيها كل من الـولايات المتحـدة الأميركية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا التي انضمت في ما بعد إلى المحور الأميركي. ضعفت الدولة الفرنسية كقوة كبرى. وإن كانت في عداد الرابحين، فقد خسرت كثيراً من مستعمراتها. فلم تعد دولة عظمى برغم اعطائها مقعداً ثابتاً في مجلس الأمن مع حق النقض (الفيتو).

إذن، تبدلت مراكز القوى وتغيرت أماكن الصراع. لم تعد أوروبة مركز الثقل السياسي والقرار العـالمي. انقسم العالم إلى معسكرين: رأسمالي ديمقـراطي حر تـزعمته الـولايات المتحـدة الأميركية؛ اشتراكي شيوعي تزعمه الاتحاد السوفياتي. وفصل بين

المعسكرين جدار حديدي كان اختراقه من الصعوبة بمكان. انتقل الصراع إلى بلدان العالم الثالث.

عُرف الصراع بين المعسكرين «بالحرب الباردة». إنما بالواقع كانت حرباً، لا بل حروباً ساخنة تنقلت من بلد إلى آخر، في بلدان العالم الثالث التي دفعت ثمناً، زاد على طاقتها، نتيجة تصارع القوى العالمية على اقتسام النفوذ، وترويج الأسلحة، وإيجاد أسواق تصريف للمنتجات الاقتصادية، غدا العالم الثالث مختبراً كبيراً، وباتت شعوبه فئراناً لتلك المختبرات، ما من وسيلة، أو مشروع إلا واستعمل. استبدل الاستعمار، بمفهومه التقليدي، بمراكز النفوذ، أو بتشكيل الأحلاف الاقتصادية، أو السياسية أو العسكرية؛ وكلها قناع يخفي وجهاً حقيقياً لاستعمار جديد.

إن الانتقال من الاستعمار المعلن والمباشر إلى الاستعمار غير المعلن والمنمق بكلام المساعدات والتحالفات، سيعطي بلدان العالم الثالث الفرصة لاكتشاف ذاتها وحقيقة ما يجري في العالم، في النصف الثاني من القرن العشرين.

أدركت دول العالم الثالث التي رزحت تحت نير الاستعمار، ان الحرية لا تأتي إلا بالاستقلال والتحرر مهما كان الثمن.

كان الاستعمار وسيلة الدول الكبرى لامتصاص مرافق الدول الصغيرة. نشأ مع الامبراطورية اليونانية والرومانية، وتطور في القرون الوسطى والحديثة مع الدول الأوروبية والدولة العثمانية. وقد سعت كل دولة لتركيز وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم، حسب قدرتها على الصمود أما بقية الدول الاستعمارية الأخرى. يدفعها إلى تحقيق هذا الوجود:

● ذهنية استعمارية خلت من الخلفية.
● طمع بموارد المستعمرات الطبيعية والبشرية.
● سيطرة على طريق المواصلات الدولية.

عندما اندلعت الحربان العالميتان الأولى والثانية، تفككت هذه الدول. ولم يعد باستطاعتها منع عمليات التحرر الحتمية التي فرضتها عوامل مختلفة. فاضطرت مرغمة أن تغادر المستعمرات، لتعود إليها عن طريق السماعدات المختلفة، أوعن طريق الأحلاف السياسية والعسكرية والاقتصادية.

أ ـ دوافع التحرر:

أما دول العالم الثالث فقد سعت لنيل استقلالها مهما كان الثمن. أيقظتها عوامل عديدة، ودفعتها لضرب المستعمر واخراجه. قيض لهذه الدول قادة أفذاذ ساروا بها على طريق النضال. واستطاعوا تفكيك مستعمرات الدول الكبرى متأثرة بالأسباب التالية:

● الظلم والاستبداد والاستغلال التي فرضها المستعمر على المستعمرات. واعتماده وسائل القتل الجماعية كما حصل في المستعمرات الفرنسية الافريقية. ثم استغلال ثروات البلاد. ومنح أبناء الدول الاستعمارية امتيازات منعت عن أبناء البلاد الأصليين كما حصل في الجزائر، حيث استولت فرنسا على الأراضي، ووزعتها على الفرنسيين والأوروبيين. يضاف إلى ذلك فرض ضرائب باهظة دفعها المواطنون بالدم أحياناً.

● الثقافة التي أخذها أبناء المستعمرات من المستعمرين عبر مدراسهم وجامعاتهم التي أنشأوها في المستعمرات. فأقبل

الافريقيون والأسيويون على العلم ينهلون منه ما استطاعوا. أدركوا مـدى تخلفهم وأشبعوا بمبـادىء الثورة الفـرنسيـة أو الأميـركيـة أو البريطانية، أو الروسية. فاختمرت هذه الأفكار والمبادىء. لتنفجر أفكاراً ثورية نضالية، كان لها انعكاسها على النهضة الأدبية ـ الفكرية في بلدان افريقيا وآسيا، فألهب المفكرون الشعوب بأفكارهم الوطنية التي ساعدت على التآزر والتكاتف من أجل طرد المستعمرين. نذكر على سبيل المثال تأثير ليوبولد سنغور (خريج جـامعة السـوربون ـ باريس) في السنغال، وكوامي نكروما (خريج جامعتي لندن ولنكولن ـ بريطانيا) في غانا، والمهاتما غاندي (خريج جامعة لندن ـ بريطانيا) في الهند، والحبيب بو رقيبة (خريج جامعة السوربون ـ فرنسا) في تونس، ومصطفى كامل (خريج جامعة تولوز ـ فرنسا) في مصر . . . وغيرهم من المفكرين والزعماء الوطنيين الذين وضعوا دستوراً للنضال في بلدانهم، ودعوا إلى تأليف الأحزاب والتنظيمـات العسكريـة والسياسية من أجل طرد الاستعمار.

● كانت مبادىء الرئيس الأميركي ودرو ولسون، المعلنة في ٨ كانون الثاني /يناير ١٩١٨، خير محرك لأماني الشعوب، إذ أعطتهم حق تقرير المصير، وحق المشاركة في النصر الأخير للحرب العالمية الأولى.

● الحرب العالمية الثانية التي صدّعت الاقتصاد الأوروبي، وأعطت زمام المبادرة الدولية إلى الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وإلى الاتحاد السوفياتي من جهة ثانية. كان هم الأميركيين وقف المد الشيوعي في العـالم الحر، أكثـر من المحافـظة على الامبراطوريات الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا. مما جعل بريطانيـا

وفرنسا تفقدان القدرة على المحافظة على وجودهما في افريقيا وآسيا، فخرجتا منها تباعاً. كما أثّر عليهما تخوفهما من المد الشيوعي في أوروبة، فارتفعت أصوات تطالب بالحماية الأميركية؛ الأمر الذي جعلهما يفقدان حرية التصرف في مستعمراتهما، مفسحين في المجال لتكريس زعامة الولايات المتحدة الأميركية على العالم الحر.

وكانت الحرب العالمية الثانية قد سوت بين أبناء المستعمرات وأبناء الدول المنتظرة، فجعلتهم في خندق واحد للدفاع عن الحريات في العالم. مما عزز لدى الافريقيين والآسيويين روح الحرية والاستقلال؛ حتى إذا شاءت أوروبة أن تحتفظ بمستعمراتها في العالم خسرتها، من دون أن تقدم لها أية تنازلات لمنع تفككها.

● الصراع الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، بدل معطيات السياسة الدولية وغيّر مفهوم الاستعمار. لا بل قام الاشتراكيون الفرنسيون وحزب العمال البريطاني بمماشاة حركات التحرر في العالم. وبرز دور الجنرال شارل ديغول في «تفهمه لآماني الشعوب»، بعد الحرب لعالمية الثانية، واعتماده مبدأ الحوار معها، أو الاستفتاء كأساس للتعامل.

تطور الصراع الدولي ليشمل الاقتصاد العالمي. فراحت الدول الكبرى تسعى لإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها. لذا رأت في موجات التحرر، بعد تأييدها وسيلة لكسب ود هذه الدول بغية الافادة من أسواقها الاستهلاكية.

● عدوى الاستقلال: إن الدول المستقلة حديثاً قدمت مساعداتها إلى الدول الافريقية والآسيوية لتنال استقلالها. كما أيدت

المؤتمرات في افريقيا وآسيا نضال الشعوب في سبيل الاستقلال: كمؤتمر باندونغ (المنعقد في جاوه الغربية في ١٨ نيسان ابريل ١٩٥٥)، أو القاهرة (١٩٥٧)، أو أكرا (١٩٥٨).

تأثر زعماء العالم الثالث بصدى الانتفاضات الثورية في العالم؛ حتى إذا استقلت دولة أصبح الحدث نافذة لاستقلال الدول في منطقتها، لذا كان استقلال الهند حافزاً على تحرر دول آسيا؛ واستقلال غانا حافزاً على تحرر دول افريقيا. استعملت هذه الدول، في نضالها، الوسائل السلمية أولاً، كالاحتجاج والتظاهر والاضرابات واعتماد سياسة اللاعنف (مثل سياسة غاندي في الهند)، ثم تطورت الوسائل لتصبح ثورات عسكرية ونضالاً مسلحاً (كما حصل في الجزائر)، ساعد الدول على نيل استقلالها التام.

ب ـ تحرر المستعمرات البريطانية:

سعت بريطانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى معالجة قضية مستعمراتها في كل من افريقيا وآسيا. حاولت استيعابهم. فوسعت نطاق تجمع دول «الكومنولث». دخلت إليه الهند وباكستان وسيلان وغانا.

أعطت بريطانيا مستعمراتها شيئاً من الحكم الذاتي، كما منحتها حرية عقد المعاهدات الدولية. وغدا «الكومنولث» اتحاداً دولياً، له نظامه المالي (نظام الاسترليني). لم تمنع بريطانيا دول الكومنولث من الانضمام إلى الأمم المتحدة، أو إلى أي حلف دفاعي، أو اقتصادي، أو سياسي، آملة بذلك أن تمنع الاتحاد من التفكك. لكن هذه السياسة لم تمنع دول الكومنولث من أن تنال استقلالها.

خرجت كندا، أولاً، من الاتحاد ودخلت نطاق الدولار الأميركي. ثم انفصل اتحاد جنوبي افريقيا، ليستقل العام ١٩٦١ متبعاً سياسة التمييز العنصري العرقي.

هكذا انفرط عقد الاتحاد، وبات لزاماً على بريطانيا أن تجد حلاً لكل مستعمرة. لكن رياح التغيير وعدوى الاستقلال جعلت بريطانيا تفقد كافة مستعمراتها منذ استقلال الهند في آب /اغسطس ١٩٤٧، حتى استقلال مالطة العام ١٩٦٤ بعد استفتاء شعبي.

ج ـ تحرر المستعمرات الفرنسية:

كانت لفرنسا في افريقية ١٧ مستعمرة، اتبعت معها سياسة خاصة. وأكد دستور ٢٧ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٤٦، أن فرنسا وشعوب ما وراء البحار تشكل اتحاداً فرنسياً، يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات من دون تمييز في العرق أو الدين. ولم يعطِ هذا القانون، المواطن الافريقي، حق الانتخاب.

عُدل «قانون ١٩٤٦» العام ١٩٥٦. ومنحت فرنسا، بموجب القانون الجديد، المستعمرات صلاحيات أوسع. وأعطتها مزيداً من السيادة. لكن الدول الافريقية طالبت بالاستقلال التام في مؤتمر باماكو، المنعقد في ايلول /سبتمبر ١٩٥٧. عندما وصل الجنرال شارل ديغول إلى الحكم وأسس الجمهورية الخامسة في فرنسا، تبدلت سياسة الدولة الفرنسية تجاه مستعمراتها. فأعلن الجنرال ديغول، في برازافيل (الكونغو)، في ٢٤ آب /اغسطس ١٩٥٨، بأنه ينوي اعطاء الاستقلال لمن يريد من المستعمرات الفرنسية في افريقيا، وذلك حسب استفتاء شعبي يقرر السيادة الكاملة، أو البقاء

في إطار التعاون الفرنسي. عندها عمدت بعض المستعمرات الافريقية إلى البقاء في «رابطة الشعوب الفرنسية»، ما عدا «غينيا» التي فضلت الاستقلال التام بزعامة أحمد سيكوتوري العام ١٩٥٨. وعقدت مع فرنسا عدة معاهدات اقتصادية، وتقنية، وثقافية.

أصبح يحق لدول «رابطة الشعوب الفرنسية»، بعد أن تساوت مع فرنسا، أن تعقد معاهدات مع الدول الأجنبية. تقرب بعضها من الصين أو من الاتحاد السوفياتي. عندها، دعا الجنرال شارل ديغول، إلى أن كل دولة تنال الاستقلال التام، تستطيع الاستفادة من التعاون مع فرنسا، في كافة المجالات، على أساس المساواة والسيادة.

لم تدم هذه الرابطة، أو الأسرة الفرنسية، أكثر من سنتين. إذا منذ العام ١٩٦٠، فضلت دول الأسرة الفرنسية الانفصال التام عن فرنسا، والحصول على الاستقلال التام، والانضمام إلى الأمم المتحدة. تلتها دول شمال افريقية: تونس ـ الجزائر ـ المملكة المغربية. ولم يبق لفرنسا، منذ العام ١٩٦٢، أية مستعمرة في افريقيا.

د ـ سياسة الأحلاف:

إن الحرب الباردة هي حالة التوتر الدولي الناتجة عن خلافات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، حول المشاكل الدولية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية. أدى هذا التوتر إلى انقسام العالم إلى معسكرين:

١ ـ معسكر غربي: تزعمته الولايات المتحدة الأميركية بالأخص بعد ضعف دور كل من بريطانيا وفرنسا، نتيجة خسارتهما

الاقتصادية والبشرية خلال الحرب العالمية الثانية. ضم هذا المعسكر دول أوروبة الغربية، التي قبلت المساعدات الأميركية بموجب مشروع «مارشال»، أو مشروع النقطة الرابعة. هذا المشروع وضعته الولايات المتحدة الأميركية لمساعدة دول أوروبة اقتصادياً لتقف في وجه المد الشيوعي. شمل هذا المعسكر، إضافة إلى دول أوروبة الغربية، مايقابلها من دول ما وراء الأطلسي، ودول عديدة تؤمن وتطبق النظام الرأسمالي الحر.

٢ ـ معسكر شرقي: تزعمه الاتحاد السوفياتي. ضم دول أوروبة الشرقية والوسطى، التي عرفت نظاماً واحداً، هو نظام الديمقراطية الشعبية. خرجت يوغوسلافيا من هذا المعسكر بسبب عجز الماريشال جوزف ستالين السيطرة على الماريشال جوزف تيتو، واقناع هذا الأخير بوحدة النظرة إلى النظام الشيوعي. اتحدت هذه الدول بنظام الكومينغورم أي شيوعية البلد الواحد. فأصبح الكومينغورم مركزاً لتصدير الأفكار الشيوعية إلى الخارج.

عمد كل معسكر إلى ربط دوله بأحلاف مختلفة. تقاربت دول الغرب من بعضها بعضاً متخوفة من تعاظم القوة الذرية للاتحاد السوفياتي، بالأخص بعد تفجيره قنبلته الأولى العام ١٩٤٧. يضاف إلى هذا الخوف، خوف آخر، جاء هذه المرة من الشرق الأقصى، عندما تمكنت قوات ماو تسي يونغ من احراز النصر الأخير في الصين باعلانها جمهورية شعبية اشتراكية.

أحلاف الغرب:

أتت ردة الفعل من دول أوروبة الغربية التي أنشأت حلف

بروكسيل في ١٧ آذار /مارس ١٩٤٨ ضد النازية والشيوعية. ضم الحلف كل من: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، اللوكسمبورغ وهولندا. غدا الحلف نواة تكتلات أوروبية ساهمت في خلق حلف شمال الأطلسي، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

تحولت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي إلى السوق الأوروبية المشتركة التي تتوخى منها الدول الأوروبية توحيد القارة اقتصادياً، مالياً، وسياسياً لتصبح كتلة واحدة يمكنها أن تنازع الولايات المتحدة الأميركية على زعامة العالم الحر.

أما حلف شمال الأطلسي، المعروف أيضاً بالناتو، فقد نشأ اثر تفجير روسيا قنبلتها الذرية الأولى في ٢٣ ايلول /سبتمبر ١٩٤٧، بالإضافة إلى ازدياد خطر الاتحاد السوفياتي على القسم الغربي من برلين.

ضم الحلف، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا، مجموعة الدول الأوروبية الغربية ذات النظام الرأسمالي الحر. والحلف عبارة عن معاهدة عسكرية بين هذه الدول، وتعداها ليشمل النشاطات الاقتصادية والسياسية.

لم يكتف الأميركيون بإنشاء حلف شمال الأطلسي، بل حاولوا ربط دول جنوب شرق آسيا، والدول المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي من جهة الجنوب، والجنوب ـ الغربي، ضمن أحلاف غايتها الأولى رصد تحركات الاتحاد السوفياتي ومنع انتقال الشيوعية إلى خارج المعسكر الشرقي.

أحلاف الشرق:

اعتبر الاتحاد السوفياتي حلف شمال الأطلسي تحدياً كبيراً له. وكان الروس قد وقعوا معاهدات دفاعية مع بولونيا (نيسان /ابريل ١٩٤٥)، ورومانيا والمجر (شباط /فبراير ١٩٤٨)، وبلغاريا (آذار /مارس ١٩٤٩). نظمت جيوش هذه البلدان على غرار الجيش الأحمر الروسي. واثر توقيع المعاهدة النمساوية ـ الروسية العام ١٩٥٥، سحب الاتحاد السوفياتي قواته العسكرية من أوروبة، وأنشأ حلف «وارسو» في أيار /مايو ١٩٥٥. ضم الحلف كل من: الاتحاد السوفياتي، ألمانيا الشرقية، بلغاريا، المجر، بولونيا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، رفضت يوغوسلافيا الانضمام إلى الحلف مكتفية بموقعها الحيادي بين الكتلتين. تمكن الزعيم الروسي نيكيتا خروتشيف أن يلطف العلاقة بين موسكو وبلغراد بزيارة الزعيم اليوغوسلافي الماريشال تيتو، والاعتراف بأن لكل شعب اشتراكية خاصة.

كتلة عدم الانحياز:

أفاق العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، على انقسام مرير، جعل معظم الدول تنجذب إلى أحد المعسكرين الغربي أو الشرقي. قامت التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية. عقدت الاتفاقيات، مما جعل الحرب الباردة بين المعسكرين تميل إلى المواجهة العسكرية. فأصبح العالم، وبالأخص دول العالم الثالث، ميالاً إلى سياسة جديدة: لا يمين ولا يسار، أو لا شرق ولا غرب، بل حياد دولي في إطار التعاون الإيجابي. تكشف العالم عن كتلة ثالثة،

هي كتلة العالم الثالث، أو الدول الأفرو ـ اسيوية، أو كتلة عدم الانحياز التي اعتمدت سياسة الحياد الايجابي.

ولهذه الغاية عقدت مؤتمرات عديدة، كان للهند دور كبير فيها، إذ دعت، أولاً، إلى سياسة التعايش السلمي أو إلى الحياد الايجابي بين الشيوعية والرأسمالية.

كان مؤتمر باندونغ أبرز المؤتمرات التي مهدت لقيام كتلة عدم الانحياز. عقد هذا المؤتمر في جاوه الغربية في ١٨ نيسان /ابريل ١٩٥٥. حضره مندوبو ٢٧ دولة من بينها الدول العربية التالية: لبنان ـ سورية ـ الأردن ـ العراق ـ المملكة العربية السعودية ـ اليمن ـ مصر. كما تمثلت تونس ـ الملكة المغربية ـ الجزائر ـ فلسطين، بمراقبين على اعتبار أنها لم تنل الاستقلال التام بعد.

سيطرت على المؤتمر ثلاث اتجاهات:

- دول محايدة سعت إلى تحقيق أهدافها السامية.
- دول تميل إلى الولايات المتحدة الأميركية، دافعت عن الغرب وعن الرأسمالية والديمقراطية.
- دول تميل إلى الاتحاد السوفياتي، دافعت عن الاشتراكية والشيوعية.

حاول كل فريق أن يظهر عيوب الآخر. فبرزت الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي في المؤتمر من خلال الدول التي دافعت عنهما. حتى أصبح المؤتمر حلقة سياسية جدلية، ومظهراً جديداً للحرب الباردة.

أقر المؤتمر ورقة عمل، في ٢٤ نيسان /ابريل ١٩٥٥ ، نصت على التالي :

- احترام حقوق الانسان انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة.
- احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.
- اعتراف بالمساواة بين الأمم والشعوب.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.
- احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها وفقاً لشرعة الأمم المتحدة.
- عدم اللجوء إلى سياسة الأحلاف من قبل الدول الكبرى لخدمة مصالحها، أو الضغط على الدول الصغيرة.
- حل المشاكل الدولية، أو الاقليمية بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض أو التحكيم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- إنماء المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.
- التشديد على التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، والثقافي بين دول آسيا وافريقيا.
- الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.
- شجب الاستعمار على اعتبار أنه شر يجب التخلص منه.
- استخدام الذّرة للوسائل السلمية.

هكذا مهد مؤتمر باندونغ إلى عقد مؤتمرات لاحقة، من أجل تطوير سياسة الحياد الايجابي وإيصالها إلى سياسة عدم الانحياذ. اعتبر الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس اليوغوسلافي الماريشال تيتو، والرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو، والزعيم الهندي جواهر لال نهرو، من أبرز الدعاة إلى سياسة عدم الانحياز. وكان لهم الدور

الفعال في ولادة «كتلة عدم الانحياز» في مؤتمر بلغراد المنعقد في ايلول /سبتمبر ١٩٦٦.

استطاعت هذه الكتلة أن تساعد دولاً عديدة في نيل الاستقلال والانضمام إلى الأمم المتحدة، كما حصل تجاه الجزائر. وأوصلت وزير خارجية بورما «يوثانت» إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، واستطاعت أن تجعل «منظمة التحرير الفلسطينية» عضواً مراقباً في الأمم المتحدة.

٢ ـ تحول العالم إلى نظام دولي جديد:

لم يكن انشاء كتلة عدم الانحياذ ليرضي سياسة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. سعى الطرفان لاستمالة أكبر عدد ممكن من دول الكتلة وجذبها إلى أحد المعسكرين، أو جعلها لسان حال أحد الطرفين في مؤتمرات الكتلة.

دب الخلاف بين الكتلتين الرأسمالية و الشيوعية. واتخذت الحرب الباردة أشكالاً مختلفة. وحلت في أماكن عديدة من العالم. وصلت هذه الحرب إلى حد الانفجار العالمي الكبير خلال أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٢!. حبس العالم أنفاسه خلالها، وانتظر نتائج الحصار الأميركي لجزيرة كوبا للضغط على السوفيات لأجل سحب صورايخهم من الجزيرة. انتهت الأزمة بسحب الصواريخ، لقاء وعد أميركي بعدم غزو الجزيرة.

أدرك الجباران، بعد الأزمة الكوبية، أنه لابد من الانتقال، من سياسة المواجهة إلى سياسة التعايش، واقتسام النفوذ، وتفادي أزمات المستقبل.

اغتيل الرئيس الاميركي جون كندي في كانون الثاني / يناير ١٩٦٣، فخلفه نائبه ليندون جونسون. وابعد الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشيف في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤، وحل مكانه ليونيد بريجينيف الذي امسك سياسة الاتحاد السوفياتي وسياسة المعسكر الشرقي بقبضة فولاذية، راسماً بذلك أطر عهد قوي، فرض سياسة توازن على خصمه الاميركي.

تقرب الجباران من بعضهما بعضاً. تمَّ انشاء «الخط الأحمر» المباشر بين واشنطن وموسكو. تفاهم الطرفان على السياسة الدولية. وجعلا العالم مناطق نفوذ لهما وفق سياسة تعايش كان من نتيجتها نقل المواجهة المباشرة إلى مواجهة غير مباشرة عبر حروب متنقلة بين افريقيا وآسيا واميركا الجنوبية. كما نتج عن هذه السياسة انتزاع تدريجي لمناطق نفوذ بريطانيا وفرنسا.

بدأت اصوات المعارضة ترتفع في داخل كل معسكر. اقتنعت بريطانيا بزوال دورها كقوة عظمى، فمالت إلى السياسة الامريكية تماشيها وإن على حساب المصالح الاوروبية.

اما فرنسا فقد طالب رئيسها الجنرال شارل ديغول بمساواتها مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، في رعاية الشؤون السياسية والاشراف على الاسلحة النووية. ولما لم يتحقق طلبه، قلص دور فرنسا تدريجيا في الحلف الاطلسي. وضع برنامج تسلح فرنسي مستقل بما فيه السلاح الذري، زار موسكو. انتقد السياسة الاميركية علناً، لاسيما في فيتنام. طالب بالذهب عملة عالمية بدل الدولار الاميركي. جاهد لايجاد قوة اوروبية فعّالة قوامها التقارب الفرنسي - الالماني، مع ابعاد بريطانيا عن عضوية السوق الاوروبية المشتركة.

لكن الجنرال ديغول اصيب بضربة قوية نتيجة اضرابات قام بها العمال والطلاب في أيار / مايو ١٩٦٨. ادت هذه الازمة إلى استقالة الجنرال ديغول عام ١٩٦٩، تحسنت، على اثرها، العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية بعد الزيارة التي قام بها، إلى باريس، الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون.

بينما، في المعسكر الشرقي، قادت الصين حركة معارضة قوية ضد ما اسمته الهيمنة السوفياتية، على اعتبار ان الخلاف قديم بين الحزبين الشيوعيين الصيني والسوفياتي. تباينت وجهات النظر بين الاثنين حول قضايا ثنائية تتعلق بتسوية الحدود بين الدولتين، او حول قضايا دولية وعقائدية. اضف إلى ذلك ان اوروبة الشرقية عرفت انتفاضات ثورية ضد الهيمنة الروسية، كان اخطرها ماجرى في المجر وتشيكوسلوفاكيا. فلم يكن من نظام بريجينيف الا ان سحق بالدبابات الروسية الانتفاضات تحت نظر الشريك العالمي الاميركي الذي اكتفى بكلام الاستنكار والتفرج على مايجري.

ظلت الحال بين الجبارين على هذا المنوال: كل واحد يتفرج على ما يجري في منطقة نفوذ الآخر، أو يتدخل وفق مخططات سابقة ومحضرة سلفاً عبر نقل الازمات من منطقة إلى اخرى. ولعبة الربح والخسارة تسيران جنباً إلى جنب بتسجيل نقاط لفريق أو لآخر. اذ ان الضربة القاضية غير مسموح بها في اطار التعايش المتوازن.

استمر الجباران يحركان سياسة العالم إلى موت الزعيم الروسي ليونيد بريجينيف في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢. عندها قيل: «مات آخر القياصرة»، الذي حكم روسيا وتحكم بأزمات العالم منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ١٩٨٢.

موت بريجينيف بدل المقاييس ودخل الاتحاد السوفياتي عتبة عهد جديد. دخل الكرملين «قياصرة» ضعفاء إلى ان جاء حامل رياح التغيير ميخائيل غوربتشيف.

بدأ التحول في العالم!

الرئاسة الامريكية تنتقل من رونالد ريغان إلى نائبه جورج بوش عام ١٩٨٨. غدت الولايات المتحدة الاميركية القوة الوحيدة في العالم الحر، تتحكم به وتحرك ازمات اوروبة الشرقية: من بولونيا إلى البانيا مروراً بالمدينة ـ الازمة: برلين. ولم تتوان عن التحفز للانتقال داخل الاتحاد السوفياتي مستفيدة من كل الفرص، وما اكثرها، في بلد شاسع يعاني شعبه من الجوع والقمع.

اما في الاتحاد السوفياتي، فقد جاء ميخائيل غوربتشيف من داخل النظام. اراد القيام بثورة من رأس الهرم، والقاعدة غير مهيئة للتغيير السريع. تجاوب مع الغرب ونشر آراءه الثورية في كتاب وزع في جميع انحاء العالم، وبلغات مختلفة. اصبح عنوان الكتاب «البريسترويكا» عنواناً لقضية وبداية مرحلة من المراحل التاريخية، لمسيرة الشعوب في الربع الاخير من القرن العشرين.

انهارت الانظمة الاشتراكية في اوروبة الشرقية. فاستقلت تباعاً عن الاتحاد السوفياتي. كانت البداية في بولونيا. وانفرط العقد، ازيل جدار برلين. توحدت المانيا. انتهى ماكان يسمى بحلف وارسو.

جاءت ازمة الخليج لتثبت، وبشكل ساطع، ان الولايات المتحدة الاميركية اصبحت وحيدة في معالجة ازمات العالم. غدا الاميركيون الشرطي الوحيد الذي يشرع القوانين وينفذها كيفما يشاء.

خلال هذه الازمة اعلن الرئيس الاميركي جورج بوش عن ولادة نظام كوني جديد.

النهاية حلت، اسدل الستار. انهارت امبراطورية القياصرة الجدد، استقال غورباتشيف، برز قيصر جديد هو بوريس يلتسين.

مات الاتحاد السوفياتي ومعه الحزب الشيوعي.

عاش الاتحاد الروسي.

القرن العشرون يطل على نهايته. العالم يعيش تحولات جذرية وسريعة وفق نظام كوني جديد كرس زعامات الولايات المتحدة الأميركية على العالم.

ماهو موقع الجزائر من هذا التغيير العالمي؟

الفصل الثالث:

الجزائر ورياح التغيير

عصفت رياح التغيير على دول العالم. وبات لزاماً على كل دولة ان تعيد حساباتها وموقعها من هذه التغييرات. لم يعد مسموحاً ان تجري السياسة الداخلية أو الخارجية وفق نمط ماقبل ازمة الخليج. اصبح التعاطي مع الازمات يتم من منظار تحولي جديد.

فأين الجزائر من كل ذلك؟

عندما طرحت «جبهة الانقاذ» برنامج للاصلاح، ورد الجيش ببرنامجه الخاص، شعر الجميع بان المواجهة لا رجعة عنها. البرنامجان متناقضان ولايمكن الجمع بينهما. الحركة الاصولية تنمو وتتطور مستفيدة من التغييرات العالمية وتوظفها لصالحها في داخل الجزائر. بينما السلطة راقبت تلك التغييرات من بعيد، ولم تستطع الافادة منها. كان هم حزب «جبهة التحرير» والجيش المحافظة على موقعهما في السلطة، من دون تقديم تنازلات. هذا مع العلم ان قاعدة «جبهة التحرير» والجيش اهتزت واعتراها التفكك.

وسط هذه المعادلة، بدا الرئيس الشاذلي بن جديد كطائر يغرد

خارج سربه، محاولا السير بالجزائر، على غرار مافعله الـرئيس الروسي ميخائيل غوربتشيف، إلى تغيير جذري. حاول ان يستوعب المتغيرات الدولية، ومدى انعكاسها على الساحة الجزائرية. سار مع اتجاه رياح التغيير. عدل الدستور، وافق على قانون ٥ تموز / يوليو ١٩٨٩ الذي يسمح بالتعددية الحزبية، من ثم استقال من حزب «جبهة التحرير الوطني» التي لم تعد، شكلياً، الحزب الحاكم. اعلن عن رغبته في اجراء انتخابات بلدية ونيابية حرة، للانتقال بالجزائر إلى نظام ديمقراطي برلماني حر.

لم تلق، هذه التغييرات السريعة، الرضى المطلوب، بالاخص من الجيش، ازدادت اعمال العنف. نزل الجيش إلى الشـارع. استقالت حكومة مولود حمروش في ٥حزيران / يوليو ١٩٩١، في نفس اليوم الذي اعلن فيه الرئيس الشاذلي بن جديد، حالة الطوارىء لمدة اربعة اشهر.

خلف السيد أحمد غزالي مولود حمروش في رئاسة الحكومة، وهو المعروف عنه الانفتاح وحب الحوار، اي انه يماشي الرئيس في سياسة التغيير، لكن تشكيل الحكومة الجديدة لم يلطف الاجواء، ولم يمنع المواجهة بين الجيش والأصوليين، ذهب ضحيـة هذه المواجهة ١٣ قتيلاً و٦٨ جريحاً في ليل ٢٥ ـ ٢٦ حزيران / يوليو ١٩٩١.

انكفأت مصفحات الجيش مؤقتاً لتعود في اليوم التالي، هدد الشيخ عباسي مدني باعلان «الجهاد» اذا ما استمر الجيش في خطته القمعية.

تسارعت الاحداث، فاعلن الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته

من رئاسة «جبهة التحرير الوطني» في ٢٨ حزيران / يوليو ١٩٩١ .

المواجهات تزداد. الاعتقالات اصبحت حالة يومية. والرئيس ليس بيده حيلة سوى اكمال المسيرة. وبالفعل اعلن بن جديد، في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩١ ، عن اجراء الانتخابات النيابية في ٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩١ .

جرت الانتخابات من دون تسجيل حوادث تذكر. وكانت المفاجأة في الدورة الاولى التي حصلت في موعدها، اذ نالت «جبهة الانقاذ» ١٨٨ مقعداً نيابياً. وحصلت على ٤٧٫٥٤ في المئة من اصوات المقترعين. بينما نالت جبهة القوى الاشتراكية ٢٥ مقعداً، وجبهة التحرير الوطني ١٦ مقعداً والمستقلون ثلاثة مقاعد. وتجدر الاشارة إلى ان نسبة المقترعين لم تتعدَّ ٤١ في المئة من اصوات الناخبين.

ازاء هذا الوضع، بدأ الطعن بالانتخابات. عمت البلاد تظاهرات ضد جبهة الانقاذ. شعر الرئيس الشاذلي بن جديد ان الاحداث سبقته. وان التغيير الذي قاده انقلب عليه. فاتخذ قراره، أو على ذمة بعض المراقبين، أجبر على اتخاذ قرار الاستقالة في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ، قبل خمسة ايام من موعد الدورة الثانية للانتخابات النيابية.

كان الرئيس الشاذلي بن جديد اعلن استقالته في كلمة متلفزة اعلنها التلفزيون الجزائري مساء السبت الواقع في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ، وسلم مقاليد الحكم إلى المجلس الدستوري، وكشف انه حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) قبل خمسة ايام من الاستقالة.

اوردت وكالات الانباء ماقاله الرئيس بن جديد في اجتماع المجلس الدستوري الذي قدم اليه استقالته:

«بعد تقييمي للوضع، وتفكير طويل، للمرحلة الراهنة والتطورات التي تعرفها البلاد، وحتى لااكون عائقاً امام اي تفكير تحفظ من خلاله وحدة الامة واستقرارها، قررت ان اعلن امامكم استقالتي من رئاسة الجمهورية ابتداء من اليوم وأملي من خلال الرسالة المكتوبة والممضاة، ان تبلغ للرأي العام الجزائري، وهذا القرار ليس تهرباً من المسؤولية، بل بالعكس اراه ضرورة، نظراً لصعوبة المرحلة وخطورتها. فضلت ان اتخذ هذا القرار لمصلحة البلاد والامة ووحدة الشعب، واستقرار البلاد وأمنها.

وحتى اجعلكم في الصورة فانني اخترت اعلان استقالتي امام المجلس الدستوري، لانني قمت بعد آخر جلسة للمجلس الشعبي الوطني بحل البرلمان، والمجلس الدستوري هو الهيئة الدستورية الوحيدة التي بقيت بعد رئاسة الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني».

رسالة الاستقالة:

هنا نص رسالة الاستقالة التي قدمها رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد إلى المجلس الدستوري.

«ايها الاخوة، ايتها الاخوات، ايها المواطنون،

لاشك انكم تعلمون بأنني لم اكن راغباً في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، وما قبولي بالترشيح الا نزولا عند رغبة والحاح رفقائي، ويومها لم اكن أجهل انها مسؤولية ثقيلة وشرف عظيم في آن واحد.

ومنذ ذلك الحين وانا أحاول القيام بمهامي بكل مايمليه عليّ ضميري وواجبي. وكانت قناعتي انه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بواسطتها عن كامل ارادته لاسيما وان هذا الشعب الجزائري سبق وان دفع ثمناً باهظاً من اجل استرجاع مكانته على الساحة الدولية. لذا فبمجرد ان تهيأت الظروف، عملت على فتح المسار الديمقراطي الضروري لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية.

وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جد متصارعة. وهكذا فان الاجراءات المتخذة والمناهج المطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت اليوم حداً لايمكن تجاوزه دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطني والحفاظ على النظام العام والوحدة الوطنية.

وامام حجم هذا الخطر الدائم فانني اعتبر في قرارة نفسي وضميري ان المبادرة المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن.

وامام هذه المستجدات الخطيرة فكرت كثيراً في الوضع المتأزم والحلول الممكنة وكانت النتيجة الوحيدة التي توصلت اليها هي انني لايمكنني الاستمرار في الممارسة الكلية في مهامي دون الاخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الامة.

ووعياً مني لمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فانني اعتبر الحل الوحيد للازمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية.

ولهذا، ايها الاخوة، ايتها الاخوات، ايها المواطنون، فإنني ابتداء من اليوم اتخلى عن مهام رئيس الجمهورية واطلب من كل واحد من الجميع اعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للامة.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا.

الشاذلي بن جديد

الجزائر ٦ رجب ١٤١٢ ـ ١١

كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢».

المجلس الدستوري:

قبل الحديث على ردات الفعل الجزائرية الرسمية، لا بد من القاء الضوء على المجلس الدستوري ومدى صلاحياته في الجزائر.

في السنوات الأخيرة، تولى المجلس الدستوري أدواراً في غاية الدقة، كان آخرها اعتبار التصويت بالوكالة مخالفاً للدستور، معارضاً بذلك تصويت مجلس الشعب ومسانداً لموقف رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي.

ومع استقالة الرئيس بن جديد، تحمل المجلس الدستوري مهمة اعلان الشغور، وكان المفروض أن يحول أمانة الرئاسة إلى مجلس الشعب، لكن باعتبار أن هذا الأخير منحل، فإن رئيسه السيد عبد العزيز بنخدام لا يمكن أن يتـولى الرئـاسة كمـا ينص عليه الدستور. كما أن رئيس المجلس الدستوري السيد عبد المالك بن حبيلس لا يمكن أن يتولى بدوره هذا المنصب. بالمقابل فإن هذا

الفراغ الدستوري يجعل المجلس مسؤولاً لاقتراح حل لهذه الأزمة.

وللعلم فإن المجلس الدستوري يتشكل من سبعة أعضاء أساسيين، برئاسة السيد بن حبيلس الذي تولى هذا المنصب منذ ١٩٨٩، وشغل قبل ذلك عدة مناصب دبلوماسية. كما أن المجلس تّم تعزيزه منذ مدة بتعيين العديد من القضاة، واختيار ممثل له في كل ولاية، وذلك تحسباً للانتخابات الأخيرة، والمجلس هو المؤهل دستورياً لإعلان النتائج الرسمية والنظر في الطعون التي تقدم إليه.

وكما كان متوقعاً فإن المجلس أعلن صلاحيته لتولي الرئاسة المؤقتة، لأن مهمة المجلس حسب الدستور الجزائري هي مهمة ناقل أمانة وليس منفذاً لها، لذلك فإن انسحابه فتح المجال لتشكيل مجلس أعلى يتولى الحكم المؤقت.

ردات الفعل الجزائرية:

أدلى السيد عبد المالك بن حبيلس رئيس المجلس الدستوري، اثر اجتماع قصير في مقر رئاسة الجمهورية، بالتصريح التالي: «بسم الله الرحمن الرحيم، بعدما شاهدنا التصريح الذي تقدم به السيد الرئيس الشاذلي بن جديد، وبعد الاطلاع على الرسالة التي سلمها إلى المجلس الدستوري، وبعد اطلاعنا على محتواها نعلن اثبات استقالته من مهامه كرئيس للجمهورية».

ووجه رئيس الحكومة السيد سيد أحمد غزالي منتصف ليل السبت / الأحد كلمة عبر شاشة التلفزيون قال فيها: «أيها المواطنون، أيتها المواطنات، لا شك أنكم جميعاً سمعتم نص الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى الأمة مساء هذا اليوم والتي أعلن فيها

تقديم استقالته، وكما علمتم أيضاً فإن المجلس الدستوري قد عقد اجتماعه القانوني وأثبت رسمياً الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، ونتجت عن ذلك القرار حال لم يسبق للجزائر أن عرفت لها مثيلاً وهي حال تتقدم المؤسسات الدستورية بمعالجة جوانبها المختلفة حسب ما تنص عليه قوانين البلاد. فإن الدستور ينص على أنها مطالبة بمواصلة المهام العادية المنوطة بها في جميع الميادين المتصلة بتسيير شؤون البلاد، وعليَّ في هذا الاطار أن أؤكد أيها المواطنون، أيتها المواطنات، أن الحكومة تضع في مقدمة أولوياتها الحفاظ على أمن المواطن والمواطنين، ولهذا فإنني مباشرة بعدما وصلني خبر استقالة رئيس الجمهورية طلبت من الجيش الوطني الشعبي أن يتخذ بصورة وقائية الاجراءات اللازمة من أجل المساهمة في حماية الأمن العمومي وأمن المواطنين وذلك عملاً بالقانون ٩١/٢٣».

وإني الآن أبلغ الرأي العام بهذا الاجراء وذلك تنفيذاً للمادة ١٨ للمرسوم الرئاسي ٩١/٤٨٨.

أيها المواطنون أيتها المواطنات، تأتي استقالة رئيس الجمهورية في ظروف حرجة تجتازها البلاد، وإني أتوجه إليكم جميعاً طالباً من كل واحد منكم أن يتحلى بروح المسؤولية وأن يحافظ على الهدوء، وأن يؤدي مهامه العادية إلى الاطار والمنصب حيث يوجد، ولن يفوتني وأنا أتوجه إلى الضباط وضباط الصف والجنود في جيشنا الوطني الشعبي أن أوكد ما سبق لي أن قلته مراراً وهو أن هذا الجيش قد أثبت بالفعل والممارسة أنه سليل جيش التحرير الوطني وأنه يمثل مكسباً عظيماً لهذه الأمة، فهو يمناها العتيدة الأمينة في الحفاظ على سيادتها، وعلى وحدتها وعلى ثوابتها بما في ذلك ديننا

الحنيف وعلى حماية أهلها وسلامتهم.

كذلك أوجه تحية خاصة، ونداء حثيثاً إلى رجال الأمن، وإلى أسرة الموظف العمومي، وإلى جميع القطاعات الحيوية في البلاد، مناشداً إياهم أن يرفعوا مجهوداتهم إلى مستوى التحدي الذي لا بد من مواجهته صفاً واحداً.

وبمنتهى الجدية والصرامة. وعلينا جميعاً أن نتزود بما يتطلبه هذا الظرف من يقظة وتبصر ووعي وروح وطنية وتضامن وتسامح.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير الشعب والبلاد».

وأصدرت قيادة الجيش بياناً جاء فيه: «على أثر اعلان رئيس الجمهورية استقالته من مهامه كرئيس للدولة، فإن الجيش الوطني الشعبي يؤكد من جديد وفاءه للدستور وثقته في المؤسسات الدستورية القائمة. إن الجيش الشعبي الوطني سيؤدي واجبه إزاء الأمة باستجابته الحازمة لطلب رئيس الحكومة الذي جاء بمقتضى القانون (...) المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي».

موقف الصحافة الجزائرية:

اعلنت الصحف الجزائرية في صفحاتها الأولى وبعناوين رصينة استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد. وتساءلت، في تعليقات نادرة، حول العواقب السياسية لهذا الحدث.

عنونت «لو كوتيديان دالجيري» المستقلة: «استقالة الشاذلي». واعتبرت في تعليق قصير بعنوان «أمل الغد» أنه «تم احترام المنطلق

الدستوري . . . وقد آن الآوان لتصحيح الأوضاع والعمل بعيداً عن مخططات الأجهزة والأطماع الشخصية والحزبية للذين يحتفظون بوهم الرغبة بإخضاع الجزائر لمطامعهم. والأمل هو للغد ربما».

ورأت صحيفة «الوطن» المستقلة والتي اختارت للنبأ عنوان «مفترق سياسي»، إن خطوة الشاذلي بن جديد «تميل في شكل أساسي إلى نزع فتيل الأزمة التي ربما كان يمكن أن تتدهور وأن تهدد التوازن الأساسي في البلاد. ومن هذا المنظور فإنها مبادرة يمكن وصفها بالحكيمة والبناءة تضمن خروجاً دستورياً ويبدو أنها لا تمس بغرض بناء المجتمع الديمقراطي».

وتساءلت أيضاً حول رد الفعل المحتمل للجبهة الاسلامية، ورأت أنها «ستشعر بأنها خدعت وقد انتزع منها انتصار اعتبرته مؤكداً جداً في الانتخابات الاشتراعية. ومن الممكن أن يكون رد فعلها متوتراً وعنيفاً فترفض الانضمام إلى العملية الجديدة التي ستقوم . . . ومن هذه الزاوية يجب أن نخشى الأسوأ».

وعنونت صحيفة «لو ماتان» المستقلة: «الشاذلي يرحل»، مشددة في تعليق قصير على أن «العملية الانتقالية ستتم في اطار الشرعية». واعتبرت أن الاستقالة جاءت «نتيجة رفض غالبية الجزائريين والمجتمع المدني والكوادر والضباط للأمر الواقع الذي تشكله دولة بقيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ». ورأت أن «الانتخابات الاشتراعية ألغيت ولن تكون هناك دورة ثانية. والأكيد أنها لم تتم سوى بعد انتخابات رئاسية مبكرة مقررة في نهاية شباط /فبراير أو بداية آذار /مارس ١٩٩٢.

موقف جبهة الانقاذ:

قالت «جبهة الانقاذ» في بيان مكتوب ووقعه رئيس مكتبها التنفيذي المؤقت الشيخ عبد القادر حشاني:

ان بلادنا تعيش ازمة حادة تنذر بكل خطر على سلامة البلاد ووحدتها وامنها بسبب شهوة التسلط عند زمرة من محترفي الطغيان والاستبداد والوصاية على الشعب عندما لاح بريق الامل بعودة الثقة بين الحاكم والشعب بإتاحة الفرصة للاختيار الحر عبر الانتخاب للمشروع والرجال، واذا برؤوس الطغيان والعمالة تقدم على تعطيل المسار الانتخابي ووقف مجال التغيير الشامل والشروع في تصفية المشروع الاسلامي الذي يجسد خط الوفاء لجهاد الشعب وطموحه في تحقيق المثل العليا التي ضحى من اجلها الشهداء والاستقلال وبناء الدولة الاسلامية. ازاء هذا الوضع الخطير الناتج عن الوصاية والعمالة والهيمنة، فإننا نقدم التوضيحات الآتية:

١ ـ استقالة الرئيس غير دستورية وماهي الا فصل من مؤامرة شاملة تفتح المجال لتنفيذ الجريمة في حق الجـزائر والمشـروع الاسلامي. وقبول المجلس الدستوري الاستقالة مؤشر الى ان البلاد في قبضة طغمة حاكمة من دون شرعية.

٢ ـ ان المجلس الاعلى للامن إن هو الّا هيئة استشارية كما ينص الدستور، فلا يحق له ان يتولى مقاليد الحكم، لا بناء على الشرعية الشعبية، ولابناء على الشرعية الدستورية.

٣ ـ إن الطغمة الحاكمة خانت الله والرسول والمؤمنين بمصادرة خيار الشعب نزولاً عند شهوة التسلط ومطلب النظام العالمي الجديد.

٤ ـ ان الطغمة الحاكمة اثبتت خيانتها.

٥ ـ أمام خطورة الوضع لايجوز شرعاً لاي فرد من هذا الشعب العظيم ان يقف اليوم موقف الحياد، في هذا الظرف العسير الذي تدور فيه المعركة بين الشعب ودينه والجزائر من جهة، والاستعمار وعملائه وابواقه من جهة اخرى.

لذا ندعو المجاهدين والعلماء والمفكرين والدعـاة وضباط الجيش وجنوده وابناء الشهداء والمنظمات الاجتماعية وسائر الغيورين على الجزائر المجاهدة الجريحة ودينها ان يقفوا صفاً واحداً في وجه هذه الطغمة الحاكمة العميلة.

٦ ـ ان الموقف خطير جداً ويجب ان نستعد لكل الاحتمالات لانقاذ البلاد وسيادتها وابنائها.

وفي الختام ندعو الشعب الى احترام مشروعه واختياره ورفض كل مؤامرة تهدف الى مصادرة ارادته وتعطيل مسار التغيير، وندعوه الى التحلي باليقظة والحذر والاستعداد لكل الاحتمالات والطوارىء التي تمليها المصلحة العليا للاسلام وللجزائر».

ردات الفعل العربية والعالمية:

جاءت ردات الفعل، من العواصم التي لها علاقة بالدولة الجزائرية، على مستويات مختلفة، نورد أهمها:

موقف فرنسا:

ان تنحي الرئيس الشاذلي بن جديد شكل صدمة في جميع الاوساط الفرنسية.

ووصف وزير الخارجية الفرنسي، رولان دوما، استقالة بن جديد بأنها:

«حدث بالغ الاهمية وله عواقب وخيمة. ولكن غياب المعلومات عن الاسباب العميقة التي دفعته الى هذه الاستقالة تمنعنا عن التعليق في هذه المرحلة». واضاف: «ان فرنسا التي كانت تربطها دائماً علاقات ود مع الجزائر والتي ستستمر على هذا النمط، تراقب باستمرار وببالغ الاهمية التطورات في الجزائر. وفرنسا تعود وتؤكد تضامنها الدائم مع الشعب الجزائري وتأييدها المستمر له. ولن نتدخل في القرارات التي تتخذها السلطات في الجزائر الا اننا نراقب الوضع ونتائجه».

اما زعيم حزب «الجبهة الوطنية» (وهو حزب يميني متطرف في فرنسا) جان ـ ماري لوبن فقال في حديث متلفز:

«ليس من شأن فرنسا ان تتدخل في أمور الجزائر الداخلية كما ليس من شأن الجزائر ان تتدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية واعتقد ان على اساس الاحترام المتبادل لمبادىء الاستقلال الوطني من الممكن ان نتوصل الى السلام والتعاون. في اي حال نحن مستعدون للتعاون مع الحكومات الجزائرية بما ان هذه الدولة تقع جغرافيا وسياسياً على حدودنا كما ان السياسات الفرنسية للهجرة كما طبقت حتى الان ادت الى وجود اكثر من مليون جزائري في بلدنا وهذا لايمكن الا ان يؤثر في فرنسا».

وسئل عن احتما هجرة جديدة من الجزائر الى فرنسا، فاجاب «اني اعارض ذلك بشدة. ليس في امكاننا استقبال كل المبعدين في

العالم (. . . .)وانصحهم (الجزائريين) بالتوجه الى دول ذات ثقافة اقرب اليهم. واود أن اذكر الى سبب تحول الجزائر الى جبهة الانقاذ يكمن في قرار جبهة التحرير ان الجزائر دولة عربية، مسلمة. اذن لاتنقص الدول العربية والمسلمة التي يمكن للاجئين الجزائريين التوجه إليها ليبتعدوا عن اضطهاد جبهة الانقاذ الاسلامية».

وكان رد فعل الجاليات الجزائرية في فرنسا مختلفاً. ففي باريس رحب عدد كبير من العمال الجزائريين باستقالة الرئيس بن جديد «لانها قد تؤدي الى منع انتصار جبهة الانقاذ ، وانزلاق الجزائر في التطرف الأصولي».

اما بعض مؤيدي جبهة الانقاذ في مرسيليا فقالوا: «انها لعبة الجيش الجزائري لمنع جبهة الانقاذ من التوصل الى السلطة في الدورة الثانية من الانتخابات».

وفي لوكسمبورغ حض الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الزعماء الجزائريين على اعادة الديمقراطية الى بلادهم في اقرب وقت ممكن. وقال في مؤتمر صحفي:

«على الزعماء الجزائريين ان يلتقطوا في اقرب وقت ممكن خيوط الحياة الديمقراطية التي كانت في بدايتها والتي يجب السماح لها بان تقطع الشوط حتى النهاية». واضاف: «ان كلمة شاذ هي اقل ما يمكن ان يقال» في قرار المجلس الاعلى للامن تعليق العملية الانتخابية في الجزائر.

ولم يصل ميتران الى حد التنديد بالاجراء الجزائري. وقال ان السلطات اضطرت الى «ارتجال حل» لموقف غير وارد في الدستور

بعد استقالة الرئيس الشاذلي. ورأى «ان ما لم يتم في هذه الظروف يجب ان يتحقق (مستقبلاً)».

المملكة المغربية:

ان الترقب والحذر هيمنا على موقف المغرب من استقالة بن جديد. ولم يصدر، سريعاً، اي تعليق رسمي لان الوضع يتعلق بشأن داخلي جزائري. واكتفت وسائل الاعلام الرسمية بتقديم تغطية محايدة للحدث، ركزت خلالها على الهدوء الذي ساد الوضع مباشرة بعد الاستقالة.

والارجح ان المغرب الذي دعم قيادة الشاذلي بن جديد في فترات حرجة ابرزها اضطرابات خريف العام ١٩٨٨، على رغم الخلاف بين البلدين بسبب الموقف من نزاع الصحراء الغربية، يريد المحافظة على الوفاق الذي وضعه الملك الحسن الثاني بتنسيق كامل مع الرئيس الشاذلي بن جديد الذي اختار سياسة الانفتاح على المغرب بدل المواجهة.

وبذهابه المفاجىء يكون المغاربة خسروا حليفاً حقيقياً في فترة دقيقة من حياة الجزائر. ولكنهم يفضلون مثل هذا الوضع على قيام دولة أصولية متطرفة بجوارهم تكون مصدر تهديد وانزعاج. وكان العاهل المغربي وصف التطرف الديني بانه نوع من الدكتاتورية، في اشارة صريحة الى مخاطر قيام دولة أصولية في الجزائر.

واكثر مايخشاه المغاربة هو انقلاب الوضع الامني في حال تعثر فترة الفراغ الدستوري في الجزائر. ويبدو دخول البلاد في متاهات القلاقل والاضطرابات، كما ان استيلاء المؤسسة العسكرية على

مقاليد الحكم لايسلم بدوره من المخاطر. فقد كانت خلافات المغرب والجزائر تأتي من قوة ضاغطة داخل المؤسسة العسكرية التي دعمت جبهة «بوليساريو»، ومن تيارات متشددة في جبهة التحرير الوطني، وقد يكون المغاربة بصدد تحديد مبادىء سياسية جديدة تضع في الاعتبار كل السيناريوهات والاحتمالات، لكن الثابت ان مستقبل الجزائر سيؤثر في حسابات السياسة المغربية التي تتفاعل سلباً وايجاباً مع متغيرات الساحة الجزائرية. فالجغرافية هي دائماً من الثوابت التي تحكم الجوار، ولايمكن القفز فوقها في اي حال.

تونس:

صرح وزير الخارجية التونسية، الحبيب بن يحيى، خلال زيارته لامارة مسقط، ان بلاده تتابع باهتمام مايحدث في الجزائر، معرباً عن الامل بان يواجه الشعب الجزائري هذه المرحلة بتحكم اعصاب، واكد ان بلاده تحترم مبدأ «عدم التدخل في شؤون الغير وحسن الجوار».

واشارت التعليقات الصادرة في تونس الى النتائج التي قد تسفر عنها استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، ومدى تأثيرها على العلاقات التونسية ـ الجزائرية. ورد في هذه التعليقات:

اثارت التطورات التي عرفتها الجزائر، ردود فعل مختلفة في تونس حيث كانت استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وما تلاها من تفاعلات محل اهتمامات القوى السياسية ورجل الشارع.

ويشير الرأي المتداول بين المصادر القريبة من الاوساط الرسمية إلى أن احداث الجزائر اكدت صحة خيار الحكم في تونس

الذي رفض اجازة الأحزاب الدينية المتطرفة لئلا تؤول الاوضاعُ الى ماوصلت اليه الجزائر.

وكان فوز جبهة الانقاذ في الانتخابات الاشتراعية (الدورة الاولى)، مصدر قلق واسع في تونس من رؤية حكومة أصولية تتسلم الحكم في الجزائر، وتكون بالتالي قاعدة خلفية للأصولية التونسية.

وأشاد بيان صادر عن وزارة الخارجية بالرئيس بن جديد «للجهود التي بذلها من اجل تعزيز العلاقات التونسية ـ الجزائرية، والمساهمة في بناء اتحاد المغرب العربي». وعبر البيان عن «التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق وتمنى له النجاح في مواجهة التحديات في هذا الظرف على نحو يحافظ على امنه ويحقق تطلعاته».

في اي حال، اثار تعليق «المجلس الاعلى للامن» في الجزائر، الانتخابات الاشتراعية، ارتياحاً واسعاً في تونس ليس بين اوساط الحكم فحسب، وانما في اوساط النخبة السياسية ايضاً التي تخشى ان تؤدي التجربة الديمقراطية الاولى في البلد الجار إلى تركيز نظام الحزب الواحد في صبغة اسوأ من التي فرضها حزب جبهة التحرير الوطني.

الجماهيرية الليبية:

لم يصدر عن الجماهيرية الليبية اي موقف واضح. وقد اوردت وكالة الجماهيرية الليبية، الصادرة في نيقوسيا يوم الاثنين ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، ان الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي اتصل

هاتفياً بالرئيس الشاذلي بن جديد. ولم تحدد تاريخ الاتصال ولا مضمونه.

جمهورية مصر العربية:

صرح وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، ان بلاده «تتابع ما يحدث في الجزائر بدقة وبصفة مستمرة لان مايجري هناك مهم للغاية». وقال امام الصحافيين، بعدما شارك مع الرئيس حسني مبارك ومعاونيه، في اجتماع استغرق ساعتين: ان الجزائر «دولة عربية شقيقة ونتمنى لشعبها الرخاء والاستقرار»، معرباً عن الامل بأن يكون «كل ما يحدث في الجزائر لمصلحة استقرارها وحماية مصالحها».

واعرب الرئيس حسني مبارك باهتمامه العميق بما يجري في الجزائر، مشيراً الى انه «يتابع اولاً بأول تطورات الموقف هناك وذلك انطلاقاً من وشائج الاخوّة العربية والاسلامية». وتمنى للجزائر «ان تتمتع في الاستقرار الداخلي في اطار من الوحدة الوطنية» ولقادتها «التوفيق في الخروج ببلدهم سالماً من الوضع الدقيق القائم».

وطالب كل الدول باحترام سيادة الجزائر «وعدم التدخل في شؤونها الداخلية». واكد استعداد مصر للقيام بكل مامن شأنه «دعم الجزائر الشقيقة لتبقى سنداً لامتها العربية استمراراً لدورها الذي نعتز به ونحرص عليه».

المملكة العربية السعودية:

رفض وزير خارجية المملكة العربية السعودية، الامير سعود الفيصل، التعليق على استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد معتبراً ان ذلك «امر جزائري داخلي».

الجمهورية الايرانية الاسلامية:

اعتبرت الاذاعة الايرانية الرسمية، ان استقالة الرئيس الجزائري تهدف الى «زعزعة الانتصار الاكيد للجبهة الاسلامية للانقاذ في الدورة الثانية». الا انها اكدت ان «اي عرض للقوة من جانب الجيش لالغاء الدورة الثانية أو نتائج الانتخابات لن تكون له انعكاسات ايجابية لان اللجوء الى القوة يمكن ان يدفع المسلمين الى النضال السري».

ووصفت الرئيس الشاذلي بن جديد بـ «الجنرال بن جديد» وقالت انه باستقالته «تخلى عن الاصلاحات السياسية التي يدعي تحقيقها».

موقف الولايات المتحدة الاميركية:

اعربت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش عن قلقها حيال التقطع الذي حل بالعملية الانتخابية في الجزائر، واعربت عن املها بان تستأنف هذه العملية سريعاً. وحضت الاطراف المعنية هناك على اعتماد الهدوء، وايجاد حل سلمي يرتكز على الدستور، مشيرة الى ان النظام الحالي يأتي في اطار هذا الدستور.

وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية مارغريت تاتوايلر في اول تعليق اميركي على احداث الجزائر بعد استقالة رئيسها وتعليق الانتخابات ان الادارة «تنظر الى الوضع هناك بقلق نتيجة قطع العملية الانتخابية». لكنها اشادت بالمحاولات التي قامت بها الجزائر في السنوات الاخيرة نحو الديمقراطية، واملت بايجاد وسيلة لاستئناف التقدم سريعاً (في هذا المجال).

واضافت ان الادارة تحض كل الاطراف على اعتماد الهدوء وعلى ايجاد حل سلمي يرتكز على الدستور الجزائري.

ولاحظت ان الحكومة ورئيسها يبقيان بموجب الدستور مسؤولين عن اعمال الحكم اليومية وان الدستور الجزائري يعطي للمجلس الامني الاعلى صلاحية التعاطي مع كل المسائل المتعلقة بالنظام العام والعدالة، وان هذا المجلس يضم كل من الرئيس وكبار المسؤولين العسكريين والامنيين ورئيسي الوزراء ووزيري الدفاع والعدل.

واشارت الى ان النظام الحالي الذي قام بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد يأتي في الاطار الدستوري. وسئلت هل ينتظم قرار الغاء الانتخابات الاشتراعية مع الدستور، فأجابت: «اعتقد بأنه لاينسجم... وكما قلت ان الولايات المتحدة تنظر بقلق الى قطع العملية الانتخابية».

ومن جهة اخرى قرأت تاتوايلر بياناً عن وجهة النظر الاميركية في الأصولية، وقالت ان هذه ترتكز على ثلاث نقاط:

اولاً ـ من المهم جداً الابتعاد عن التعميم في موضوع معقد كهذا. وقد استعملت عبارة «الاصولية» بأشكال مختلفة، واستخدمها اشخاص مختلفون ايضاً. وهي تشمل انواعاً مختلفة من المفاهيم الدينية والسياسية والاجتماعية وليست حركة دولية واحدة ومنظمة.

ثانياً ـ اقامت الولايات المتحدة علاقات بناءة وجيدة جداً مع عدد من الدول والحكومات والاطراف الاسلامية التي لديها إيمان عميق «ونتطلع الى استمرار هذه العلاقات».

وان الولايات المتحدة تؤمن بقوة بضرورة المحافظة على المبادىء المتعلقة بالعلاقات السلمية بين الجيران وبالديمقراطية وبحقوق الانسان، وانها ترغب في العمل مع جميع الاطراف لتدعيم هذه المبادىء.

ثالثاً ـ تستمر الولايات المتحدة والمجموعة الدولية في مقاومة جهود المتطرفين والذين يسعون الى تقويض هذه المبادىء أيّاً كان انتماؤهم.

ما بعد الاستقالة:

عاشت الجزائر جواً من الحذر والترقب اللذين ينذران بالعاصفة. اثر الفراغ الدستوري الذي خلفته الاستقالة المفاجئة للرئيس الشاذلي بن جديد. كثرت التكهنات حول مصير الدورة الثانية من الانتخابات التي كانت مقررة يوم الخميس ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، والتي تأجلت بعد تأليف المجلس الرئاسي برئاسة محمد بوضياف.

وسط هذه الاجواء التي سادت الجزائر واستأثرت باهتمام العالم القريب والبعيد من الجزائر، شكل الرئيس بالنيابة عبد المالك بن حبيلس رئيس المجلس الدستوري، مجلساً لادارة البلاد يضم مدنيين وعسكريين. فيما حذر الرئيس المؤقت للجبهة الاسلامية للانقاذ، الشيخ عبد القادر حشاني، من مغبة الغاء «ما اختاره الشعب» وقال ان الانقاذ «تصر على استكمال الانتخابات».

وعقدت الحكومة التي كانت طلبت من الجيش السهر على الامن اثر استقالة بن جديد، اجتماعا برئاسة سيد أحمد غزالي

لمناقشة الاوضاع فيما كان يتوقع ان يعلق الرئيس بالنيابة مصير الانتخابات والهيئة التي ستتولى السلطة في البلاد حتى انتخاب رئيس جديد.

اما جبهة الانقاذ فقد عقدت اجتماعا طارئاً لعرض التطورات. واجتمعت مثلها بقية الاحزاب. فصرح حسين آيت أحمد: «ان الاستقالة هي محاولة لوقف العملية الانتخابية وخلق فراغ في العملية الديمقراطية». وتساءل: «هل نواجه انقلاباً؟ نحن نرى ويا للاسف ان الاجابة نعم حتى لو تم ذلك بوسيلة تخلو ظاهرياً من العنف». واضاف «لايمكن احداً ان يقنعنا ان وقف العملية الانتخابية التي تحققت بثمن غال هو مقدمة للديمقراطية». وطالب بحل سياسي للازمة.

اما رئيس الوزراء السابق السيد قاصدي مرباح فقال في تصريح اذاعي: «ان استقالة بن جديد جاءت متأخرة جداً، واذ كان عليه ان يستقيل بعد اضطرابات تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨»، واعتبره المسؤول عن الافلاس للنظام.

عودة محمد بوضياف:

عندما رفض السيد مالك بن حبيلس تولي رئاسة الدولة، على اعتبار ان الدستور لايمنحه هذا الحق، كان لابد من اختيار رجل يمكنه ان يجمع حوله كافة التيارات الجزائرية. فكان الحل بتشكيل المجلس الاعلى للدولة واوكلت رئاسته الى المناضل محمد بوضياف المنفي، منذ اكثر من ربع قرن، الى فرنسا.

يعرف عن محمد بوضياف انه سياسي مخضرم ونزيه. قاوم

سياسة الحكم الجزائري منذ تسلم أحمد بن بلا مقاليد الحكم عام ١٩٦٣.

عند استدعائه تسلم مقاليد الحكم على رأس مجلس اعلى، اطلق محمد بوضياف، من الطائرة التي اقلته من باريس، جملة مواقف، اعتبرت معادلة لادارة الازمة الجزائرية هي:

- التأكيد على احترام المسار الديمقراطي الاصيل وحماية اختيار الشعب.
- العمل على احترام الدستور وصون القانون والدفاع عن امن المواطن.
- اتهام جبهة الانقاذ وجبهة التحرير بالعمل على الوصول الى الحكم وليس الدفاع عن مصالح الجزائر العليا.

ومالم يقله بوضياف لبعض الصحافيين الذين رافقوه على متن الطائرة التي اقلته الى خضم الصراع العاصف، اشار اليه في اول تصريح له على ارض الجزائر وسط مراسم استقبال رئاسية حين قال: «غير مسموح لاحد فرداً أو جماعة إحتكار الدين من اجل اهداف غير مقدسة. فالاسلام مقدس، ويجب ان لا يسيء احد استخدامه». واضاف «انني جئت ماداً يدي للجميع دون استثناء للمصالحة من اجل بناء الجزائر على النحو الذي ينصف الشهداء ويلبي طموحات الشباب».

الذين حاولوا تفكيك المواقف الاولى لرئيس المجلس الاعلى للدولة لاستطلاع التوجهات التي سيدير بها دفة الوضع بعد ان بلغت الازمة عنق الزجاجة، لم يصطدموا بعناد كبير في قراءة الخطاب

السياسي لرأس الدولة الجديد، فتوقفوا امام معادلة من حدين تحكم الخطاب:

● الاول: تطميني، هدفه تبديد الهواجس القائلة بان مرحلة جديدة من «البوليسية» قد بدأت وهو ما تجلى في التأكيد على الخيار الديمقراطي.

● الثاني: تشددي في لجم احتمالات دخول الجزائر في فوضى كيانية بعد الفورة السياسية ـ الامنية التي كادت ان تتلاعب بمصير النظام.

والبيان رقم واحد الذي صدر عن الاجتماع الاول للمجلس الاعلى وتضمن حدي هذه المعادلة على نحو واضح حين اشار الى ان الطريق الوحيد لإنقاذ الجزائر تكمن في احترام القانون والمؤسسات والخيار الديمقراطي الحق.

تجدر الاشارة إلى أن المجلس الأعلى للدولة ضم أيضاً وزير الدفاع خالد نزار الملقب بـ «الرجل القوي». ويذهب البعض إلى الاعتبار أنه الرأس الفعلي للحركة التي قامت مع استقالة الشاذلي بن جديد، وتشكيل المجلس الأعلى. وأنه، مع وزير الداخلية اللواء العربي بلخير، يشكل نقطة الثقل في التحولات التي شهدتها الجزائر في المرحلة الأخيرة. وإن الاعتماد على الجيش وعلى برنامجه، هو الكفيل بانقاذ الجزائر من الأصولية التي تحاول، رغم كل عمليات القمع العنيفة، الاستيلاء على السلطة.

اتخذ المجلس الأعلى سلسلة من الاجراءات لاحتواء الأزمة. لكن المواجهة لم تنتهِ بين الحكام الجدد ـ القدامى للجزائر وجبهة الانقاذ.

السؤال المطروح هو إلى أين؟
وأين يمكن أن تقف الأزمة الجزائرية؟
ما هو ثمن ايقافها؟
وهل الاستقالة ثورة أم التفاف على الثورة؟
كثيرة هي التساؤلات، والأجوبة هي رهن المستقبل.

ملحق

١ ـ الأحداث العامة في الثورة الجزائرية

(من العام ١٩٥٤ إلى العام ١٩٦٢).

٢ ـ الجزائر من الحصار إلى الاستقالة

(من: ٥ ـ ٦ ـ ١٩٩١ إلى: ١١ ـ ١ ـ ١٩٩٢).

٣ ـ القوات المسلحة في الجزائر.

أحداث هامة في الثورة الجزائرية

- أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤:
اندلاع الثورة المسلحة بثلاثين عملية قام بها رجال جيش التحرير بمختلف أنحاء الجزائر.
- ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٥:
تعيين جاك سوستيل حاكماً عاماً للجزائر.
- ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٥:
اعلان الأحكام العرفية في الجزائر حيث استمرت إلى سنة ١٩٦٢.
- ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٥:
قام جيش التحرير بهجوم على كافة مناطق شمال قسنطينة وقد أصبح هذا اليوم عيداً يطلق عليه اسم (يوم المجاهد).
- ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٦:
عين روبرت لاكوست وزيراً فعلياً كما وصرح غي موليه بأن فرنسا ستحارب لتبقى في الجزائر «وستبقى».
- ١٩ أيار (مايو) ١٩٥٦:

تعميم الاضراب العام الذي قام به الاتحاد العام للطلبة الجزائريين والذي أصبح فيما بعد عيداً يحتفل به الطلاب.

- ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٦:

انعقاد مؤتمر وادي الصومام التاريخي الذي نظم جيش التحرير وأرسى قواعد جبهة التحرير.

- ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧:

بداية اضراب الثمانية أيام بمناسبة بحث قضية الجزائر لأول مرة في الأمم المتحدة.

- ١ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٧:

القوات الفرنسية تقصف القرى التونسية المجاورة للحدود الجزائرية.

- ٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧:

قامت قوات المظليين بنسف عدة أبنية في حي القصبة بمدينة الجزائر نتج عنه استشهاد ٣٠ مواطناً.

- ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧:

هجوم شامل لجيش التحرير الوطني شمل كافة المناطق الصحراوية.

- آخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧:

المؤتمر الأفروآسيوي في القاهرة.

- ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨:

الطيران الفرنسي يقصف بوحشية قرية ساقية سيدي يوسف التونسية.

- ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٨:

الانقلاب العسكري الفاشي في مدينة الجزائر ثم تطورات الأحداث وأدت إلى تسلم ديغول للسلطة.

- ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٥٨:

عمليات عسكرية قامت بها فروع لجيش التحرير في فرنسا.

- ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨:

تشكيل الحكومة المؤقته للجمهورية الجزائرية.

- ٢٧ ـ ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩:

معارك عنيفة تدور رحاها في جبال الظهرة ـ الأصنام ـ والعونزة.

- ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩:

ظهرت الأسلحة الثقيلة لأول مرة بين أيدي قوات جيش التحرير الجزائري التي شنت هجوماً عنيفاً على العدو في مناطق الحدود التونسية.

- ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٩:

انعقاد مؤتمر منروفيا حيث رفع لأول مرة العلم الجزائري مع أعلام الدول الافريقية.

- ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٠:

فجرت فرنسا أول قنبلة ذرية لها في الصحراء الجزائرية.

- ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠:

شهدت المدن الجزائرية مظاهرات عنيفة حيث طالب المتظاهرون باستقلال الجزائر.

- ١٩٦٠:

ابتداء مفاوضات ايفيان واستمرارها في الوقت الذي استمرت فيه المعركة المسلحة.

- ١٩٦١:

استمرار المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي تـوصل الـطرفان خلالها إلى اتفاقيات ايفيان.

- ١٩ اذار (مارس) ١٩٦٢:

وقف اطلاق النار.

- ٢ - ٣ - ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٢:

اجـراء الاستفتـاء حيث صــوت الشعب بكـامله إلى جــانب الاستقلال.

- ٥ تموز (يوليو) ١٩٦٢: اعلان الاستقلال ورفع العلم الجزائري لأول مرة بعد ١٣٢ سنة من الاستعمار.

الجزائر من الحصار إلى الاستقالة

في ما يأتي ابرز الاحداث التي شهدتها الجزائر منذ اعلان الرئيس الشاذلي بن جديد حال الحصار وحتى استقالته مساء السبت ـ الاحد١١ ـ ١ ـ ١٩٩٢:

● ٥ ـ ٦ ـ ١٩٩١: الشاذلي بن جديد يعلن حال الطوارىء في كل انحاء الجزائر لمدة اربعة اشهر وذلك اثر دعوة جبهة الانقاذ إلى اضراب عام مفتوح وقيام تظاهرات في الجزائر العاصمة، ادت إلى صدامات بين الاصوليين وقوى الامن. في اليوم التالي انتشر الجيش في العاصمة، وفرض نظام منع التجول فيها وفي ثلاث ولايات اخرى. وفي اليوم نفسه اعلن الرئيس الجزائري قبول استقالة حكومة السيد مولود حمروش، وارجأ الانتخابات الاشتراعية التي كانت مقررة في ٢٧ حزيران/ يونيو. خلف سيد احمد غزالي حمروش في رئاسة الحكومة.

● ١٤ ـ ٦ ـ ١٩٩١: زعيم جبهة الانقاذ الشيخ عباس مدني يدعو «الجيش إلى مغادرة المدن ووقف تطويقه للمساجد» اثر نشر

وحدات من المظليين والمدرعات خصوصاً قرب مسجد القبة.

● ١٧ ـ ٦ ـ ١٩٩١: غـزالي شكل حكـومته التي اعتبـرت حكومة استمرار وانفتاح.

● ٢٥ إلى ٢٧ ـ ٦ ـ ١٩٩١: عودة الاضطراب إلى معاقل الاصوليين في العاصمة والمناطق. سقوط ١٣ قتيلاً و٦٨ جريحاً ليل ٢٥ ـ ٢٦ حسب رئيس الوزراء. وبعد انكفائها لمدة ٢٤ ساعة، عادت المصفحات إلى الانتشار بقوة اثر اشتباكات في حي باب الواد الشعبي حيث كان المتظاهرون يحتجون على ازالـة تعبير «بلديـة اسلامية» عن مداخل البلديات.

● ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٩١: عباسي مدني يهدد باعلان «الجهاد» اذا لم يلغ الحصار من دون ان يحدد مهلة لذلك. وفي اليوم نفسه اعلن بن جديد استقالته من رئاسة جبهة التحرير الوطنية اثر اجتماع للجنتها المركزية.

● ٣٠ ـ ٦ ـ ١٩٩١: اعتقال نائب زعيم الانقاذ الشيخ على بلحاج امام مبنى التلفزيون وعباسي مدني في مقر الجبهة في العاصمة حيث طوقته قوات الدرك.

● ـ ٧ ـ ٧ ـ ١٩٩١: توقيف الناطق الجـديد بـاسم الجبهة الاسلامية الشيخ محمد السعيد.

● ٨ ـ ٧ ـ ١٩٩١: انسحاب اخر المصفحات التي كانت ما تزال متمركزة في نقاط في وسط العاصمة.

● ـ ١ ـ ٨ ـ ١٩٩١: احمد غزالي يعلن ان الصدامات اوقعت

ما لا يقل عن ٥٥ قتيلاً و٣٢٦ جريحاً منذ الخامس من حزيران/ يونيو. ومصادر تؤكد اعتقال نحو ثلاثة الاف شخص من مناصري الانقاذ.

● ١٧ ـ ٨ ـ ١٩٩١ : الافراجّ عن ٣٢٩ اصولياً كانوا معتقلين في مراكز امنية.

● ٧ ـ ٩ ـ١٩٩١: القادة الثمانية للانقاذ المعتقلون في السجن العسكري في بليدا يبدأون اضراباً عن الطعام.

● ٢٧ ـ ٩ ـ١٩٩١: توقيف المسؤول في الانقاذ الشيخ عبد القادر حشاني الذي افرج عنه في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر.

● ٢٩ ـ ٩ ـ ١٩٩١ : الغاء الحصار.

●ـ ١٥ ـ ١٠ ـ ١٩٩١ : بن جديد يعلن ان الدورة الاولى من الانتخابات الاشتراعية التعددية ستجري في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر.

● ٢٨ ـ ١٠ ـ ١٩٩١ : المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) يلغي انتخاب الزوجين من دون توكيل.

● ١٩ ـ ١١ ـ١٩٩١ : مجموعة اصولية مسلحة يتزعمها شخص معروف باسم «الطيب الافغاني» تهاجم مركزاً حدودياً في قمار في ولاية الواد على الحدود مع تونس وتقتل ثلاثة عسكريين.

● ٥ ـ إلى ١٥ ـ ١١ ـ ١٩٩١ : اشتباكات بين الجيش ومجموعة «الافغاني» تسفر عن مقتل ٢٥ من اعضاء المجموعة.

● ٢٦ ـ ١٢ ـ ١٩٩١ : الجبهة الاسلامية للانقاذ تفوز بـ ١٨٨

مقعداً نيابياً وتحصل على ٤٥و٤٧ في المئة من اصوات المقترعين في الدورة الأولى. جبهة القوى الاشتراكية تفوز بـ ٢٥ مقعـداً، والمستقلون بثلاثة، وجبهة التحرير الوطني، بـ ١٦ مقعداً. واتسمت اول انتخابات نيابية على قاعدة التعددية في البلاد منذ استقلالها العام ١٩٦٢ بنسبة مرتفعة من عدم المشاركة بلغت ٤١ في المئة.

● ٢ ـ١ ١٩٩٢ : جبهة القوى الاشتراكية تنظم تظاهرة ضخمة في العاصمة تحت شعار «انقاذ الديمقراطية»، شارك فيها نحو ٣٠٠ الف شخص.

● ٣ ـ ١ ـ ١٩٩٢ : رفع ٣٤١ طعنا إلى المجلس الدستوري تتعلق بنتائج الانتخابات في ١٤٥ دائرة.

● ٩ ـ ١ ـ ١٩٩٢ : مئات النساء يتظاهرن ضد الانقاذ.

● ١١ ـ ١ ـ ١٩٩٢ : الشاذلي بن جديد يستقيل من رئاسة الجمهورية قبل خمسة ايام من موعد الدورة الثانية للانتخابات.

القوات المسلحة في الجزائر

بعد استقالة الشاذلي بن جديد، نشرت جريدة «الحياة» الصادرة في بيروت نقلاً عن محررها العسكري في لندن تقريراً مهماً عن القوات المسلحة الجزائرية، وعن حجمها وتجهيزها. هنا نص التقرير:

يعرف عن القوات المسلحة الجزائرية انضباطها العسكري والتزامها تنفيذ اوامر السلطات السياسية، كما برهنت على ذلك في مناسبات واحداث عدة شهدتها البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٢، وهو التزام كانت وسيلته الاساسية تحالف وثيق بين القيادة العسكرية وحزب جبهة التحرير الوطني.

وتشكل الجزائر حالياً قوة عسكرية اقليمية رئيسية في منطقة المغرب العربي والشرق الاوسط. وتضم قواتها المسلحة النظامية نحو ١٧٠ الفاً موزعين على نحو ١٥٠ الف جندي في القوات البرية، و١٥ الف في القوات الجوية و ٧ آلاف في القوات البحرية. وهناك قوات شبه عسكرية تتمثل في وحدات الدرك الوطني التابعة رسمياً

لوزارة الداخلية وعدد افرادها نحو ٢٥ الفاً. والخدمة العسكرية الالزامية مطبقة في الجزائر منذ الاستقلال، لكنها تنطبق فقط على القوات البرية، وتصل مدتها الى ١٨ شهراً. وهناك نحو ١٥٠ الف عنصر يشكلون الاحتياط العام حتى سن ٥٠ عاماً.

وتتسم القوات الجزائرية عموماً بتجهيزها الجيد الذي يضم بعض احدث انواع الاسلحة والمعدات التي تم الحصول عليها من الاتحاد السوفياتي سابقاً. وينطبق هذا خصوصاً على الوحدات المدرعة وسلاح الجو، الى جانب سلاح البحرية الذي يعتبر من اهم الاساطيل العاملة في المنطقة العربية.

القوات البرية:

وتشتمل معدات القوات الجزائرية حالياً على نحو ١٠٠٠ دبابة قتال رئيسية تضم ٣٠٠ «ت ـ ٧٢» و ٣٥٠ «ت ـ ٦٢» وعدداً مماثلا من «ت ٥٤/ ٥٥». ولديها ايضاً نحو ١٥٠٠ عربة قتال مدرعة من بينها نحو ١٠٠٠ من طراز «ب.م.ب» الحديث. وتضم وحدات المدفعية اكثر من ٧٠٠ قطعة ميدانية ثقيلة بينها نحو ٢٠٠ مدفع ميداني ذاتي الحركة من عياري ١٢٢ ملم و ١٥٢ ملم، ومدافع مقطورة من عيار ٧٦ و ٨٥ و ١٠٠ و ١٢٢ و ١٣٠ و ١٥٢ ملم، وراجمات صواريخ من عيار ١٠٧ و ١٢٢ و ١٤٠ و ٢٤٠ ملم، ومدافع مضادة للدروع، ونحو ١٠٠٠ مدفع مضاد للطائرات، وصواريخ مضادة للدروع، من طراز «أت ـ ٣ ساغر» (ميلوتكا) و «ميلان»، وصواريخ مضادة للطائرات من طراز «سام ـ ٢» و «سام ـ ٣» و «سام ـ » و «سام ـ » و «سام ـ ٩».

القوات البحرية

ويتألف الاسطول الجزائري حالياً من ٤ غواصات هجومية من فئتي «كيلو» و«روميو»، و٣ فرقاطات صاروخية من فئة «كوني» (الريس مراد) و٣ سفن حراسة (كورفيت) صاروخية من فئة «نانوشكا» (الريس حميدو)، و١٢ زورقاً هجومياً صاروخياً من فئة «اوسا»، ونحو ٢٠ زورق دورية والكثير من زوارق وقوارب خفر السواحل، و٣ سفن انزال ثقيلة تستخدم في دعم عمليات وحدات مشاة البحرية التابعة للجيش، وهي تستطيع في صورة اجمالية حمل ما مجموعه كتيبة مدرعة تشتمل على ٦٠٠ جندي و ٣٠ دبابة و٣ طائرات هليكوبتر في العملية الواحدة.

القوات الجوية

اما سلاح الجو الجزائري فيضم حوالي ٣٠٠ طائرة قتالية بينها ٢٤ مقاتلة اعتراضية «ميغ ـ ٢٥» و ٤٠ مقاتلة متعددة الاغراض «ميغ ـ ٢٣» و ١٢٠ مقاتلة متعددة الاغراض «ميغ ـ ٢١» و ٤٠ مقاتلة هجومية «ميغ ـ ٢٣ب.م» و٤٨ مقاتلة هجومية «سوخوي ـ ٢٠» و ٢٤ مقاتلة هجومية «سوخوي ـ ٧» و٦ مقاتلات هجومية بعيدة المدى من طراز «سوخوي ـ ٢٤». وتضاف إلى هذه الطائرات تدريب وتأهيل قتالي ومساندة هجومية خفيفة يصل مجموعها إلى حوالي ١٠٠ طائرة بينها ٥٠ «ميغ ـ ١٧» و ٢٤ «ل ـ ٣٩ الباتروس» و ٢٤ «فوغا ماجستير».

وتستخدم القوات الجوية نحو ٣٥ طائرة نقل بينها ٤ سوفياتية ثقيلة من طراز «اليوشن ـ ٧٦» و١٤ أميركية ثقيلة من طراز «سي ـ ١٣٠ هيركوليز»، ونحو ٦٠ هليكوبتر هجومية بينها ٤٠ «ميل ـ ٢٤»

و ٢٠ «ميل ـ ١٧»، ونحو ٥٠ هليكوبتر أخرى خفيفة ومتوسطة وثقيلة.

قوات الأمن الداخلي

أما قوات الدرك الوطني شبه العسكرية، والتي تضم نحو ٢٥ ألفاً مجهزة بنحو ٨٠ عربة مدرعة فرنسية الصنع من طراز «بانهارد» ونحو ٣٠ طائرة هليكوبتر سوفياتية من طراز «ميل ـ ٢» لمهمات الرصد والمراقبة.

القسم الثاني

الفصل الأول:

الجغرافية الطبيعية والبشرية

١ ـ الإطار الجغرافي الطبيعي:

تحتل الجزائر مساحة تبلغ ٢٣٨١٧٤١ كلم²، مطلة على البحر الأبيض المتوسط بمسافة ١ر٢ ألف كيلو متر. ويحدها غرباً المملكة المغربية وموريتانيا، وجنوباً جمهورية مالي والنيجر، وشرقاً الجمهورية التونسية والجماهيرية الليبية، وشمالاً البحر الأبيض المتوسط.

وتتميز الجغرافية الطبيعية للجزائر بكون الجبال تسيطر على الشمال والصحراء على الجنوب.

تمتد، في شمال الجزائر، سلسلتان من الجبال: أطلس التل، وأطلس الصحراء، وترتفعان إلى ٢٣١٨متراً في قمة «لالا خديجة» في جبال جرجورة في أطلس التل.

السلسلتان تتصلان شرقاً، وتنفصلان غرباً، فتشكلان أودية جافة وهضاباً متعددة أبرزها: هضاب تلمسان، وسعيده، وفرنده.

يفصلٍ هذه الجبال، عن البحر الأبيض المتوسط، سهل ساحلي ضيق اجمالاً، تقوم عليه معظم المدن الجزائرية المهمة.

أما الصحراء الجنوبية، فتمتد من سفوح أطلس الصحراء حتى الحدود الجنوبية للجزائر.

تعتبر الصحراء الجزائرية من أوسع المناطق الرتيبة القاحلة في العالم، وتزيد مساحتها على مليوني كيلو مترٍ مربع، مشّكلة، بذلك، القسم الأكبر من مساحة الدولة الجزائرية. يتخلل هذه الصحراء مرتفعات الأحجار في الجنوب الشرقي، التي تصل إلى ٣٨١٨ متراً.

يختلف مناخ الجزائر بين شمال البلاد وجنوبها. ويخضع الجزء الشمالي منه، من الساحل حتى أطلس الصحراء، إلى مؤثرات البحر الأبيض المتوسط، التي يضعف أثرها كلما اتجهنا جنوباً باتجاه الصحراء؛ وشتاء هذا الجزء ممطر بارد نسبياً؛ وصيفه حار وجاف. أما المناطق الجنوبية فتخضع للمناخ المداري القاري الجاف.

الأمطار قليلة اجمالاً. تبلغ كمياتها، في المناطق المتوسطية، حوالي ٦٠٠ ملم في السنة. مما يؤدي إلى قلة المياه الجارية. لا يوجد في الجزائر سوى نهر الشليف (٦٤٠ كلم)،ونهر المجردة الذي يصب في تونس، بعد أن يقطع مسافة ١٤٠ كلم في الأراضي الجزائرية.

النهران يمران في المناطق الشمالة. يضاف إليهما مجارٍ سيليّة مؤقتة، والعديد من الشطوط والسبخات والواحات.

٢ ـ الثروات الطبيعية:

تملك الجزائر ثروات طبيعية هامة موزعة: على الثروات

الزراعية والحيوانية والسمكية، وعلى الثروات المنجمية والبترولية.

تنتج الجزائر، في المناطق السهلية الساحلية وعلى منحدرات جبال أطلس التل، الحبوب مثل: القمح (٩٠٠ ألف طن)، والشعير (٩٠٠ ألف طن)، والأشجار المثمرة مثل الكرمة التي تشكل نصف صادرات البلاد.

يضاف إلى ذلك الحمضيات وهي زراعة حديثة تعمد الدولة على تنشيطها على حساب زراعة الكرمة. وتزرع، أيضاً التين (٩ ملايين شجرة)، والنخيل (١١ مليون شجرة).

أما الثروة الحرجية فقد احترق القسم الأكبر منها، خلال حرب الاستقلال. وتملك الجزائر حالياً حوالي ٢ر٤ مليون هكتار من أشجار البلوط والزان والحلفاء والبلوط الفليني. وتعتبر الجزائر ثالث دولة بعد البرتغال واسبانيا بتصدير البلوط الفليني إلى العالم. تقوم الدولة، منذ العام ١٩٧٥، بحملة زرع ٦ ملايين شجرة من حدود تونس حتى المغرب. يعمل في هذا المشروع حوالي مئة ألف عامل، معظمهم من الجيش؛ يستمر المشروع على ٢٠ سنة، ويكلف سنوياً مئة مليون دولار أميركي.

تربي الجزائر حوالي ٥ر١ مليون رأس بقر، ١٥ مليون رأس غنم، ٥ر٢ مليون رأس ماعز. وتنتج حوالي ١١٠ آلاف طن من الأسماك.

وتملك ثروة منجمية هامة، موزعة على: الحديد (٣ر١ مليون طن) الذي ينتج من مناجم الونزه (أهمها)، وسكيكدة، وبوجي، ووادي تافنا.

أما الفوسفات (٣ر١ مليون طن) فيستخرج من مناجم ولاية قسنطينة، وتصل طبقاته إلى حدود تونس. بالإضافة إلى الزنك، والزئبق، والرصاص، والنحاس، والمنغنيز، والفضة، والكاولان (الصلصال الصيني)، والآثمد لصناعة كحل العيون، والأملاح، والأورانيوم.

أشار تقرير صادر عن وكالة «الطاقة الذرية الدولية» سنة ١٩٧٩، إلى أن ست دول عربية على الأقل تملك مناجم للأورانيوم، قابلة للاستعمال بشكل جيد، وهي: الجزائر، الصومال، الجماهيرية الليبية، المملكة المغربية، السودان، والمملكة العربية السعودية. كما أشار التقرير إلى أن الجزائر والصومال، هما الدولتان اللتان تملكان من الأورانيوم الاحتياطي الأكثر أهمية.

الجدير ذكره، أن الدولة الجزائرية أممت القطاع المنجمي في العام ١٩٦٦، وأخضعته لاشراف «الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية».

وأما البترول فقد بدأت الشركات الفرنسية التنقيب عنه في أواخر الأربعينات. واكتشفت أول بئر في العام ١٩٥٦، في منطقة العجيلة، قرب الحدود الليبية. بدأ الانتاج الفعلي العام ١٩٥٧ على يد شركات فرنسية وأميركية. وفي العام ١٩٦٣ انشأت الجزائر «الشركة الوطنية لنقل وتسويق الغاز (المحروقات)» والمسماة اختصاراً «سوناطراك»، واعتباراً من العام ١٩٦٦ سيطرت هذه الشركة على ٨٠ في المئة من انتاج البترول الجزائري، وعلى ٧٥ في المئة من صادرات البترول والغاز.

العام ١٩٦٧، وإثر الحرب العربية ـ الاسرائيلية، أممت الجزائر الشركات الأميركية، ثم اتبعتها بالشركات الفرنسية في العام ١٩٧١ . يقدر احتياطي الجزائر من البترول بحوالي ١ر٢ مليار طن أي ما يوازي ٩ر٠ في المئة من الاحتياطي العالمي.

يستخرج البترول الجزائري من حقل حاسي مسعود (ثلثا انتاج الجزائر)، وحقول الشرق قرب الحدود الليبية، وحقل حاسي الرمل الغني بالغاز الطبيعي.

يمتاز البترول الجزائري بكلفته الرخيصة، وغزارة انتاجه، وجودة زيوته، وقربه من الأسواق الاستهلاكية العالمية. يصدر ٩٠ في المئة منه إلى ايطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

يبقى الغاز الطبيعي وهو يعتبر من أجود الأنواع. والجزائر هي الدولة الخامسة المنتجة في العالم (٤ر٢ في المئة من الانتاج العالمي)، والدولة الأولى في العالم العربي. يشكل الاحتياط، من الغاز الجزائري حوالي ٣٢٢٦ مليار م^3، أي حوالي ٨ر٢ في المئة من الاحتياط العالمي. يصدر هذا الغاز إلى الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وايطاليا. وهذه الأخيرة نفذت مع الحكومة الجزائرية مشروعاً قضى بمد خط أنابيب عبر تونس مروراً بالبحر الأبيض المتوسط على عمق ٥٠٠ متر، إلى صقلية، فميناء «لاسبيزا» الايطالي على خليج جنوى. انتهى المشروع في العام ١٩٨١، بكلفة ٢٥ر٢ مليار دولار أميركي. وتستطيع الجزائر تصدير ٥ر١١ مليار م^3 من الغاز سنوياً إلى ايطاليا.

ساعد اكتشاف النفط والغاز على تطوير الاقتصاد الجزائري

بكونه أمّن حوالي ١٥ في المئة من الدخل الوطني، وأكثر من ٨٠ في المئة من صادرات البـلاد كما خلق فـرصاً للعمـل لليد العـاملة الجزائرية.

٣ ـ الواقع السكاني:

بلغ عدد سكان الجزائر حوالي ٣٠ مليون نسمة وفق احصاءات العام ١٩٩٠، يتوزعون بمعدل كثافة ١١شخصاً في كل كلم٢. يعيش ٩٤ في المئة من السكان في المناطق الشمالية من البلاد، على مساحة لا تزيد على ٣٢٥ كلم٢. أما ٦ في المئة فيعيشون في الواحات الصحراوية.

يتميز سكان الجزائر بفتوتهم، بحيث يبلغ معدل الذين دون الخامسة عشرة من العمر حوالي ٤٤ في المئة من مجموع السكان، مما يقلل من نسبة اليد العاملة في البلاد. كما يتميزون بتزايدهم السريع (٤ في الألف سنة ١٩٨٨). وتشير الاحصاءات إلى أن عدد سكان الجزائر سيصل في نهاية القرن إلى أكثر من ٣٨ مليون نسمة.

يتكون سكان الجزائر من البربر (السكان الأصليون)، والعرب (منذ القرن السابع). اللغة الرسمية هي العربية، يضاف إليها الفرنسية التي يتقنها معظم السكان. أما اللهجة البربرية فما تزال مستعملة من قبل ثلث السكان، بالأخص في المناطق الصحراوية. دين الدولة هو الاسلام، مع أقلية ضئيلة من المسيحيين، بينما الأقلية اليهودية قد تركت البلاد بعد العام ١٩٤٨.

عاصمة الدولة هي مدينة الجزائر. من المدن المهمة: وهران، قسنطينة، تلمسان، سكيكدة، بجاية، وعنابة.

أُعلنت الجزائر، في العام ١٩٦٣، جمهورية شعبية ديموقراطية. وحصر العمل السياسي بحزب «جبهة التحرير الوطني» حتى مجيء الشاذلي بن جديد الذي قاد حركة اصلاح سياسية، أدت إلى قيام نظام تعدد الأحزاب، وإلى تحول جذري بالعمل الديموقراطي. إنما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية مما أدى إلى نشوء الأزمة الأخيرة.

هذا التحول السياسي الذي تشهده الجزائر اليوم يعود بجذوره إلى مراحل تاريخية عاشتها الجزائر قبل الاستقلال وبعده.

الفصل الثاني:

لمحة تاريخية موجزة

١ ـ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:

تحولت الجزائر إلى الحكم العربي الإسلامي منذ القرن السابع. وما أن أطل القرن الخامس عشر حتى خضعت اسمياً للسلطنة العثمانية. بقي الحكم السياسي بين أيدي أسر محلية. لقب الحاكم بـ«الداي»، وهو لقب بربري قديم يعني الحاكم. تمتع الداي بصلاحيات واسعة في الجزائر. أقام، قبل الاحتلال الفرنسي، علاقات مستقلة مع الدول والمدن الأوروبية. اعتمد بقسط من ميزانيته على مهاجمة السفن الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط. ونتيجة لأعمال القرصنة، حدثت خلافات بين حكام الجزائر والدول الأوروبية؛ وكان الجزائريون يعتبرون هذا العمل نوعاً من الجهاد المشروع.

أما الداي حسين فكان آخر داي حكم الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

سبقت فرنسا غيرها من الدول الأوروبية في التقرب من «داي»

الجزائر. فسمح لها بإقامة مراكز تجارية، وصلات ودية. وأثمرت هذه العلاقات عندما قدم «داي» الجزائر لحملة نابليون بونابرت على مصر، كميات من الحبوب، وبالأخص القمح. وظل ثمن هذه الحبوب في ذمة فرنسا نتيجة لخلافات شكلية على الدفع.

بالمقابل، وبعد هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو، وانعقاد مؤتمر ڤينا العام ١٨١٥، سيطر المحافظون في أوروبا، وخسرت فرنسا مستعمراتها، وفقدت دورها الامبراطوري. كما عاد إليها النظام الملكي الذي أطاحت به الثورة في تموز /يوليو من العام ١٧٨٩.

ولما لم يقدر النظام الملكي الجديد على كبت مشاعر التحرر، وقمع المعارضة لدى أكثرية الفرنسيين، كانت فكرة البحث عن انتصارات خارجية لفرنسا كأحد الحلول المطروحة للتعويض عن خسارة الامبراطورية، وللتخفيف من نقمة العناصر المتحررة، ولحل بعض المشاكل الداخلية، خصوصاً وإن الحكومات القوية في أوروبا آنذاك كانت تحبذ تركيز شرعية أسرة البوربون الملكية.

نتيجة للوضع الفرنسي المضطرب، وإزاء المتاعب التي كانت تلقاها حكومة الملك شارل العاشر، أخذت الحكومة على عاتقها تنفيذ المطامع الفرنسية، واقناع الدول الأوروبية بتحقيق مصالحها عن طريق تأديب حكام الجزائر، والقضاء على التعديات التي كانت تحصل. واستعدت فرنسا لشن هجوم على الجزائر واحتلالها.

٢ ـ الاحتلال الفرنسي للجزائر:

يعود السبب الظاهري للاحتلال الفرنسي للجزائر إلى عهد

حكومة الادارة أو «الديركتوار» (١٧٩٥ ـ ١٧٩٩)، وفق قصة غريبة، انتهت فصولها في العام ١٨٣٠ ومفادها:

إنه في عهد حكومة الادارة، عرفت فرنسا ضائقة اقتصادية شديدة، دفعتها إلى طلب العون من «داي» الجزائر، الذي قدم إليها كميات ضخمة من الحبوب، على أن تسدد فرنسا أثمانها أقساطاً مؤجلة. وقد قام بدور الوساطة، في هذه الصفقة، شركتان يهوديتان (تختلف المصادر في تحديد الدور الذي لعبتاه).

تلكأت فرنسا عن الدفع، متعللة بمختلف الذرائع والحجج. وراح «الداي» حسين يطالب بحق بلاده، ويلح في الطلب. ولكن من دون فائدة.

طالت المفاوضات سنوات وسنوات. وذات يوم من أيام نيسان /ابريل العام ١٨٢٨، سأل الداي قنصل فرنسا «دوڤال» عن السبب الذي من أجله لم يجب ملك فرنسا، شارل العاشر، على رسالة كان قد أرسلها «الداي» إليه، حول مسألة الدين. فكان رد القنصل جافياً قاسياً إلى حد لم يتحمله الداي، إذ كان الرد يحمل في طياته معنى ترفع الملك عن مخاطبة الداي. وسواء أكان القنصل قد قصد إلى هذا المعنى، أم لا، فالذي لا ريب فيه أن الداي حسين فقد أعصابه عند سماعه هذا الرد القاسي فطلب إلى القنصل أن يخرج من حضرته، وكان الداي يحمل بيده مروحة، زعم القنصل أن الداي أشاح بها فأصابت وجهه، وبعض الروايات تقول أن الداي تعمد إلقاءها في وجه القنصل. اعتبرت فرنسا ذلك اهانة لا يجوز السكوت عنها. وطالبت الداي بترضية. فرفض. فبدأت المفاوضات لإيجاد تسوية.

في تموز /يوليو من العام ١٨٢٩، وقع حادث جديد، ذلك أن المندوب الفرنسي المفاوض، كان عائداً من الجزائر على متن الباخرة «لابروڤانس»، فأطلق جنود الساحل الجزائريون النار على هذه الباخرة لدخولها منطقة محرّمة في ما يبدو، فثارت ثائرة الحكومة الفرنسية، وأخذت تعد العدة للعدوان.

حاولت السلطنة العثمانية أن تتدخل لمنع نشوب الحرب. فكان جواب سفير فرنسا في الآستانة، أن بلاده ترغب هي أيضاً في تسوية النزاع. واقترح تكليف والي مصر، محمد علي باشا، بالقيام بمهمة الوساطة بين الطرفين المتنازعين، فإذا رفض الداي حسين ذلك، يُصدر السلطان «فرماناً» يقضي بتأديب الداي ويعهد بهذه المهمة إلى محمد علي. لكن السلطان محمود الثاني لم يوافق على هذه الخطة، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تعاظم نفوذ محمد علي باشا. واقترح السلطان أن يقوم بهذه الوساطة طاهر باشا، أحد كبار أمراء البحر العثمانيين.

فيما كان طاهر باشا يستعد لأداء ما كلف به، عرفت الحكومة العثمانية، من طريق سفيري انكلترة والنمسا، أن فرنسا فاوضت محمد علي باشا في شأن الجزائر، وأنها توصلت معه إلى اتفاق يقضي بأن يقوم الوالي المصري ببعض التحركات العسكرية ضد حكام الجزائر.

ذعر السلطان لهذا النبأ، وأرسل إلى محمد علي رسالة يحذره فيها من أن «يستخدم قوته العسكرية ضد إيالة (ولاية) الجزائر التي هي خطة اسلامية (أي بلد اسلامي) ومطمح أنظار الدول الأجنبية...»، وحذره من ارتكاب «هذه السيئة التي تغاير رضا

الباري وتنافي ارادة المسلمين» متسبباً «في سفك دماء المسلمين من دون وجه شرعي . . . ».

لا نعرف ما كان جواب محمد علي باشا، على رسالة السلطان، إنما نعرف أن بريطانيا التي كانت تخشى أن تتعاظم قوة الوالي المصري، إلى حد يصبح معه خطراً على نفوذها في البحر الأبيض المتوسط، وعلى طريق الهند، سارعت إلى تهديد محمد علي بأنها ستدمر اسطوله، إذا ما حاول التدخل في المسألة الجزائرية. عندها اضطر محمد علي إلى اتخاذ موقف الحياد من مسألة احتلال الجزائر، تاركاً للدولة الفرنسية معالجة هذه المسألة منفردة.

٣ ـ وقائع الاحتلال:

نظراً للأهمية التي أولتها فرنسا لاحتلال الجزائر، تولى وزير حربيتها الجنرال «دو بورمون» قيادة حملة قوامها ٣٠ ألفاً، انطلقت من ميناء طولون في آواخر أيار /مايو من العام ١٨٣٠. نزلت الحملة في مدينة الجزائر في الرابع من تموز /يوليو فاحتلتها. ورحل على أثرها الداي حسين إلى ايطاليا أولاً، ثم لجأ إلى محمد علي باشا، والي مصر.

تابع الفرنسيون احتلالهم لمدن الجزائر الساحلية مثل «وهران»، «وبونة»، ثم توغلوا إلى الداخل حيث احتلوا مدينة «بليدة».

أما الرد العثماني، على الاحتلال، فكان أضعف من أن تمارسه الدولة على الصعيد العملي، خصوصاً وإن السلطنة كانت منهمكة

بقضية محمد علي باشا وأطماعه في سورية ولبنان. وكانت عاجزة عسكرياً عن ردعه. في حين لم تقف الدول الأوروبية موقف المعارض، لأن هذا الاحتلال لا يضر بالتوازن الأوروبي، ويقوي، بالتالي، سلطة الملكية في فرنسا.

بيد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم ينجح كلياً، في بادىء الأمر، إذ عمت الفوضى أنحاء البلاد. ولم يتمكن الفرنسيون من ضبط الأمور، وإخماد الحركات الثورية، والسيطرة على كامل البلاد إلا في العام ١٨٧٠.

استمرت فرنسا في احتلال الجزائر معتمدة سياسة استعمارية فريدة في منطلقاتها، غريبة عن أنواع الاستعمار، مجيشة لها كل ما تملك من وسائل فكرية واقتصادية وعسكرية، من أجل تحقيق غايات هذه السياسة. وتمكنت، بما بذلت، وبما استطاعت من استقطاب أنصار لسياستها من الجزائرين أنفسهم، أن تحكم الجزائر طوال ما يزيد عن قرن وربع، بالرغم مما أصاب هذا الحكم من تعثر وعرقلة ومقاومة عنيدة وصلبة من قبل شعب الجزائر.

٤ ـ السياسة الفرنسية في الجزائر:

تعتبر السياسة الفرنسية في الجزائر نموذجاً جديداً من الاستعمار حاولت فرنسا أن تنتهجه في شمال افريقية.

وتميزت هذه السياسة بميزة الضم والالحاق، نظراً لقرب الجزائر من فرنسا، واتساعها وتزايد حاجة الفرنسيين لها؛ في وقت كان الفرنسيون يفتقدون إلى الموارد الأولية والغذائية. ففي الجزائر أراضٍ زراعية واسعة للحبوب وللكرمة، تستوعب عدداً كبيراً من

المستوطنين، وفيها مناجم ومعادن تفتقدها الصناعة الفرنسية، وفيها عمال مزارعون يعملون بأجور رخيصة.

لهذا كان للجزائر موقع خاص في الاستعمار الفرنسي. فقد الحقت بوزارة الحربية أولاً، ثم بوزارة الداخلية. ونظر إليها الامبراطور نابليون الثالث نظرة خاصة.

قسمت الجزائر إلى ثلاث مناطق:

- منطقة أولى مدنية يكثر فيها الأوروبيون.
- منطقة ثانية مختلطة، توجد فيها جاليات أوروبية.
- منطقة ثالثة عسكرية، وهي الأوسع، يقطنها سكان البلاد.

عملت الحكومات الفرنسية على جعل الجزائر أرضاً فرنسية عن طريق «فرنستها» بشتى الطرق والوسائل. وأهم محاولاتها كانت:

أ ـ التوطين:

أغرت سلطات الاحتلال الفرنسيين بالقدوم إلى الجزائر عن طريق تأمين الأراضي لهم، وحمايتهم، واشتراكهم في الحكم. وبرغم ضعف المحاولات الأولى، وصل عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين إلى حوالي ٧٥٠ ألفاً، مقابل أربعة ملايين ونصف المليون جزائري. سكن معظم هؤلاء المستعمرين في المدن، مع ما يعنيه هذا من سيطرة على المرافق الاقتصادية الحيوية.

ازداد العدد حتى وصل، عشية اندلاع الثورة الكبرى، إلى ١٫٠٤٢٫٠٠٠ نسمة في العام ١٩٥٣؛ سكن ٥٨٠ ألفاً منهم في مدن البلاد الثلاث الكبرى: الجزائر، قسنطينة، ووهران. كما انشأوا لهم

فيها مراكز تجارية واقتصادية هامة. وكانت لهم قصورهم ونواديهم وشوراعهم ومدارسهم ومستشفياتهم الخاصة.

ب ـ مصادرة الأراضي:

باشر الحكم العسكري بمصادرة أراضي الدولة والأوقاف وأراضي القبائل. ثم استولى الفرنسيون على الغابات، وعلى أملاك الأسر الوطنية، وعلى كل أرضٍ لا يثبت صاحبها شرعية ملكيتها بوثائق، حتى أصبح المستوطنون يملكون ٦٥ في المئة من الأراضي الزراعية الأكثر أهمية وانتاجية في البلاد.

ج ـ المملكة العربية:

في العام ١٨٤٨ نص دستور فرنسا على اعتبار الجزائر جزءاً من الدولة الفرنسية، من دون منح الحقوق السياسية لأهلها. وهذا معناه جعل الجزائر ملكاً للشعب الفرنسي. وفي مسعى للتقرب من الجزائريين، نادى الامبراطور نابليون الثالث في العام ١٨٦٣ بقيام «المملكة العربية» التابعة للامبراطورية الفرنسية، معترفاً لأهلها بالحقوق نفسها التي للفرنسيين. لكنه ترك مقاليد أمورها للقادة العسكريين.

د ـ سياسة الاستيعاب:

فشلت فكرة «المملكة العربية»، فاستبدلها الفرنسيون بالحكم المدني عوض الحكم العسكري. ونفذت هذه الفكرة بعد انهيار فرنسا في حربها ضد ألمانيا في العام ١٨٧٠. وقسمت الجزائر إلى محافظات، يتولى كل محافظة منها مدير، وعين على رأس البلاد حاكم فرنسي عام. لكن التقسيمات الادارية الجديدة لم ترق

للجزائريين، فتجددت الثورة، وقام الجهاد في جبال «القبيلي». فكان ذلك مرحلياً، إذ أخمدت الثورة. وبدلت فرنسا سياستها تجاه الجزائر.

هـ ـ الفرنسة:

حاولت السياسة الفرنسية القضاء على كيان الجزائر كدولة، وإلى ربطها بالحضارة الأوروبية، مع كل ما تعنيه هذه السياسة من فصل السكان عن تراثهم ولغتهم وحضارتهم.

أوقف الفرنسيون المدارس الوطنية، دينية كانت أم مدنية. فرضوا اللغة الفرنسية ومناهجها. كما فرضوا على الجزائريين الهوية الفرنسية. واجبر السكان على التجنيد الاجباري قبيل الحرب العالمية الأولى، فسيقوا إلى أوروبا والعالم يحاربون مع الحلفاء دفاعاً عن فرنسا.

كان على الجزائري أن يتعلم أن «السلتيين» والافرنج هم أجداده، وأنه قدم من أواسط أوروبا. وإن الأراضي الجزائرية هي امتداد للأراضي الفرنسية تحت مياه البحر الأبيض المتوسط. وإن ملوك فرنسا هم ملوكه، كذلك الشعراء والفلاسفة والعلماء الذين تفاخر فرنسا بنتاجهم الانساني. وكان عليه، أخيراً، أن يتعلم أن الثورة الفرنسية هي ثورته هو.

نجم عن ذلك ضعف السلطة المركزية في الجزائر. وانعدم الاحترام للعادات والتقاليد والأعراف. مما قضى على هذه السياسة، إذ ليس بين البلدين رابطة جنسية، أو تاريخية، أو جغرافية، أو لغوية، أو دينية. إنما يمكن القول أن الفرنسيين نجحوا نسبياً في سياستهم،

بدليل نشوء أجيال جزائرية تجهل جهلاً تاماً اللغة العربية والتراث العربي. بيد أنهم لم يقدروا على انتزاع روح العداء والثورة التي اندلعت منذ وطئت أقدامهم أرض الجزائر في العام ١٨٣٠، حتى رحيلهم عنها في العام ١٩٦٢.

القسم الثالث

الثورة الجزائرية والاستقلال

الفصل الأول:

الثورة الجزائرية

مقدمات حول الثورة:

ان فرنسا، منذ اليوم الأول لاحتلالها للجزائر، لم تكن مصممة على كيفية ادارة هذا البلد. فلا سياسة الالحاق، ولا الفرنسة، ولا السيادة الذاتية، ادت إلى إسكات شعب الجزائر الذي رفض الاحتلال، منذ اللحظة الأولى.

تمثل هذا الرفض بالمقاومة العسكرية، والثورات المختلفة، قبل بداية الثورة الكبرى: ومن ثم بالمقاومة السياسية الحزبية التي لم تكن أقل عنفاً من الأولى. ذلك لأن اسباب النقمة والرفض ظلت قائمة، واهمها: مصادرة الأراضي الزراعية، وتحول الفلاحين الملاكين إلى عمال مأجورين في المزارع الفرنسية (مساحتها ٩ ملايين هكتار من اصل ٢٠ مليوناً)، ومحاربة الثقافة واللسان العربيين، وحصر الوظائف الهامة في يد الفرنسيين، وتجنيد الجزائريين وارسالهم إلى الخارج، وتقييد السفر لأداء فريضة الحج، والتعرض للقضاء الشرعي الاسلامي، واغراء الجزائريين بالتجنس

بالجنسية الفرنسية، لا سيما وان سياسة الدمج كانت عزيزة على قلوب الفرنسيين، فعادوا اليها العام ١٩٣٦ و١٩٤٧.

أ ـ المقاومة العسكرية:

لم يقـدر الفرنسيون على بسط نفوذهم على كل البلاد قبل العام ١٨٧٢. نشأت خلال هذه المدة ثورات عديدة، كبدت فرنسا وأبناء البلاد عشرات الالاف من القتلى، فضلاً عن الخراب والدمار في المدن والقرى الجزائرية.

اخذت المقاومة الثورية شكلاً دينياً، تمثلت باعلان الجهاد ضد المستعمرين والمستوطنين، فكان لجماعة العلماء ورجال الدين دور هام في استمرار ربط السكان بالاسلام والعروبة، وفي تجنيد المشاعر الدينية في سبيل الاستقلال والتحرر، وفي الحفاظ على الشخصية الجزائرية.

افـاد من هـذا الـوضـع شـاب جـزائـري يعـود نسبـه الى «المرابطين»، وهو الامير عبد القادر الجزائري الذي بايعته القبائل وهو في الثانية والعشرين من عمره. فقاد الثورة العسكرية الأولى في العام ١٨٣٢، منطلقاً من وهران، ومعتمداً على رجال القبائل، مطبقاً خطة المباغتة، وحرب القبائل. وقد استطاع الامير الشاب السيطرة على ثلثي البلاد، فذاع صيته في كل المغرب العربي. واقام دولة في تلمسان (اقصى الغرب)، مما اضطر الدولة الفرنسية إلى عقد صلح معه في ٣١ ايار /مايو من العام ١٨٣٧.

اعترفت فرنسا، بموجب معاهدة الصلح، بسيادة الامير عبد

القادر على رقعة واسعة من البلاد، عمل الامير الشاب على تنظيمها من دون ان يعلن نفسه رئيس دولة.

الواقع ان فرنسا كانت تهدف من وراء هذه المعاهدة إلى استجماع قواها لتنقض على الامير عبد القادر، وتنهي حركته. فلما ادركت القدرة على محاربته من جديد، نقضت المعاهدة بعد اقل من سنتين ونصف على توقيعها، وباشرت بدفع الحملات العسكرية التي اعتبرت اعمال تدمير، اكثر منها معارك قتال.

انتزعت البلدة بعد البلدة، والموقع بعد الموقع، مما اضطر بالامير إلى التراجع نحو جبال الاطلس بعد سقوط مدنه الساحلية. وبعد احتلال الجنرال بوجو، الحاكم العسكري العام، تلمسان في العام ١٨٤٣ ، لجأ الامير عبد القادر إلى مراكش (المغرب) خوفاً من وقوعه في الأسر. لكن الجنرال بوجو لاحقه في المغرب، وحارب قوات سلطانها الضعيفة، ومع ذلك لم يُسلم سلطان المغرب الامير عبد القادر إلى الفرنسيين.

عاد الامير الشاب إلى الجزائر في العام ١٨٤٥، ليقاتل الفرنسيين بقوات قليلة. ثم اضطر إلى عبور الاراضي المراكشية مرة ثانية. فقرر السلطان، هذه المرة، طرده منها تحت التهديد الفرنسي. ولما ضاقت عليه السبل، عبر نهر الملوية عائداً إلى الجزائر. شدّد الجيش الفرنسي الحصار عليه واضطر للاستسلام في العام ١٨٤٧.

نقل الفرنسيون الامير عبد القادر الجزائري إلى باريس حتى العام ١٨٥٢، حين اطلق سراحه الامبراطور نابوليون الثالث. رحل اولاً إلى الاستانة (استانبول) ثم توجه إلى دمشق حيث استقر لاعباً دوراً سياسياً منفتحاً، إلى حين وفاته في العام ١٨٨٣.

لم تكن ثورة الامير عبد القادر الثورة الوحيدة التي قامٍ بها الجزائريون فالواقع ان الجزائر عرفت ـ قبل الثورة الكبرى ـ عدداً من الثورات، لم يعرف مثلها أي بلد عربي آخر.

في العام ١٨٥٨، تزعمت «لالا فاطمة» البربر، في ثورة عارمة ضد المحتل الفرنسي. فاضطر الحاكم الجديد «راندون» ان يقاتلها بنفسه، على رأس قوة قدرت بثلاثين الف رجل، وتمكن بعد معارك ضارية من اسرها واخماد حركتها.

في العام ١٨٦٤ قام «سي سليمان» (السيد سليمان وهو من رجال الدين) بثورة ضد الفرنسيين، فقتلوه. مما دفع باخيه محمد، والمرابط «سي الازرق» إلى مواصلة النضال وتزعم الثورة الجديدة. فسقطا في حلبة القتال. لكن اتباعهما، وكانوا قد اعتصموا في الجبال، لم يلقوا السلاح، وواصلوا القتال. لم تتمكن السلطات الفرنسية من اخماد هذه الحركة الا في العام ١٨٨٤.

قبل ان تنتهي هذه الحركة، وتحديداً في العام ١٨٧١، اعلن محمد المقراني الثورة على الفرنسيين، وانضم اليه الشيخ حداد (رأس الطريقة الرحمانية وهي اكبرالطرق الصوفية في الجزائر). ومن ثم انضمت معظم قبائل البلاد إلى هذه الثورة. وفق المقراني إلى انزال الهزائم بالجنود الفرنسيين. فعمدت فرنسا، وكما في جميع الثورات السابقة، إلى احراق القرى، وردم الآبار، وتدمير كل ما استطاعت تدميره. فاستشهد في هذه الثورة ٦٠ الف جزائري وقتل ٢٠ الف فرنسي.

في ٦ ايار/ مايو ١٨٧١، قتل المقراني في معركة وادي سفلة

قرب «اومال»، فتولى شقيقه «بومزراك» القيادة بعده. لكن الفرنسيين تمكنوا منه واسروه بعد معارك عديدة، في كانـون الثاني/ ينـاير ١٨٧٢.

بعد العام ١٨٧٢، خمدت المقاومة العسكرية الفعلية، وان تحدثت مصادر التاريخ الجزائري عن ثورات محدودة، لم يكن لها الأثر الفعّال في الحد، او في التشويش على السياسة الفرنسية في الجزائر.

ب ـ المقاومة السياسية الحزبية.

لم تكن المقاومة السياسية الحزبية، على تناقض مواقفها من العلاقة مع المحتل الفرنسي، اقل عنفاً عن المقاومة العسكرية.

هذه التوجهات السياسية الجزائرية بدأت مع الاحتلال. وقويت بين الحربين العالميتين، لتنصب في اتجاه واحد، بعـد الحرب العالمية الثانية، وهو الاستقلال التام.

برزت، في تاريـخ المقاومـة السياسيـة الجزائـرية، ثـلاث اتجاهات:

● جمعية العلماء المسلمين:

تألفت هذه الجمعية من فئة متأثرة بالنزعـة التجديـدية في الاسلام، والتي نادى بها الشيخ جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده. فكانت انطلاقتها دينية اولاً، ساهمت في ربط الجزائري بدينه وارضه، لتنتقل بعدها إلى العمل السياسي الوطني بوعي قومي. فنشرت المدارس الوطنية تحاشياً للوقوع تحت وطأة الثقافة الفرنسية.

وسعت للقضاء على كل تمييز بين سنة وشيعة وعرب وبربر للوصول إلى خلق كتلة جزائرية متماسكة. وفكرت هذه الجمعية في إنشاء جامعة اسلامية في مدينة الجزائر. ووقفت في وجه حملة ترغيب الجزائريين في نيل الجنسية الفرنسية. وهددت المتجنسين بعدم الصلاة عليهم بعد الوفاة وبحرمانهم من حق الدفن في المقابر الاسلامية.

لم يتسع صدر السلطات الفرنسية لمثل هذا النشاط، فاعلنوا حل الجمعية في العام ١٩٣٠. لكنها بقيت تتمتع بنفوذ خفي في اوساط الجزائريين.

● جمعية نجم شمال افريقيا.

نشأت هذه الجمعية العام ١٩٢٦ في منطقة باريس (فرنسا)، بين فئات العمال الجزائريين، وتزعمها «مصالي الحاج». وكما يدل عليها اسمها، فقد ضمت الجزائريين والتونسيين والمراكشيين معاً. وقربها منهاجها الاجتماعي من الحزب الشيوعي الفرنسي.

لخصت الجمعية مبادئها بالشعار التالي: «الجزائر بلادنا، العربية لغتنا، والاسلام ديننا». كما طالبت بانسحاب القوات الفرنسية من الجزائر.

العام ١٩٢٩، اصدرت الحكومة الفرنسية امراً بحل جمعية «نجم شمال افريقيا»، لأنها تدعو للثورة عليها في الجزائر. لكن الجمعية واصلت نشاطها سراً. واضطر رئيسها «مصالي الحاج» للهرب إلى جنيف (سويسرا).

استفاد اعضاء هذه الجمعية من مجيء وزارة الجبهة الشعبية،

برئاسة ليون بلوم، في فرنسا العام ١٩٣٦، ليرفعوا صوتهم مجدداً. فعاد «مصالي الحاج» إلى الجزائر. قام بجولات في انحاء البلاد. القى الخطب ضد الاحتلال الفرنسي. فأثار ضده حفيظة «وحدة النواب الجزائريين»، اي الفئة المتفرنسة من أبناء الجزائر. كما أثار حفيظة الحزب الشيوعي الفرنسي، لأن حركته هذه لا تخدم الوحدة الشيوعية في العالم، بل تحمل جذور الانفصال، وتهدد باتجاهها الوطني الحركة «الاممية». واما المتدينون فرأوا فيها اتجاهاً غير اسلامي.

ازدادت المعارضة في وجه الجمعية، فحلها الفرنسيون مجدداً. مما دفع بمصالي الحاج إلى استبدال اسم «نجم شمال افريقيا» باسم «حزب الشعب الجزائري». عندئذ اعتقل الفرنسيون مصالي الحاج والغوا «حزب الشعب الجزائري» العام ١٩٣٦. فلم يكن من زعماء الحزب إلا أن أسسوا حزباً جديداً هو «حزب انتصار الحريات الديمقراطية». لكن الفرقة والخلاف ما لبثا ان دخلا صفوف الحزب الجديد بسبب نزوع «مصالي الحاج» إلى التفرد في توجيهه. وبعد فترة قصيرة، اعلن بعض زعماء الحزب فصل «مصالي الحاج» وبعض مؤيديه.

● تيارات مختلفة.

ايقنت فرنسا ان ما يرجوه كل جزائري هو الشعور بالمساواة والحرية. وجاءت مبادىء الرئيس الاميركي ودرو ولسون، الاربعة عشر، تدعم ميل الجزائريين للوصول إلى حقوقهم السياسية. لا سيما وان الاسس اللغوية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، تجعله مميزاً غير قابل للانصهار في البوتقة الفرنسية. لذلك اخفقت فرنسا

في اعتمادها على «وحدة النواب المسلمين». فقررت قطع الطريق على جمعية «نجم شمال افريقيا»، او «حزب الشعب الجزائري». وبرزت اولى محاولاتها في قانون عُرف باسم «بلوم ـ ڤيوليت» العام ١٩٣٦، وقوامه جعل الجزائريين فئتين:

- الاولى مؤهلة لحمل الجنسية الفرنسية، وعلى هذا الاساس يسمح لها بالاشتراك في المجلس النيابي الفرنسي.
- الثانية لا تستحق هذه الجنسية.

قامت فئة من الجزائريين، عرفت بانصار الدمج، تطالب بالمساواة مع المستوطنين، وبدمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية، من دون ان يخفي هؤلاء تقديرهم للحضارة الاوروبية، تزعم هذا الاتجاه «فرحات عباس».

ولما ايقنت السلطات المستعمرة من فشل قانون «بلوم ـ ڤيوليت»، منعت اعضاء «نجم شمال افريقيا» من الاشتراك في «المؤتمر الاسلامي الجزائري»، بعد ان اوعزت إلى المشتركين الموالين لها في «وحدة النواب الجزائريين» و «جمعية العلماء المسلمين» لدفع المؤتمر إلى اتخاذ خطوات تمهد لقبول مشروع القانون المذكور.

وقعت على اثر ذلك القطيعة بين القوى الوطنية في الجزائر. ولم يطل الوقت حتى ايقنت «جمعية العلماء المسلمين» ان الرأي العام الفرنسي غير متساهل حيال مقرراتهم، وانكر عليهم حقهم. وكذلك شعر المثقفون الجزائريون، اعضاء «وحدة النواب الجزائريين»، ان فرنسا ترفض معاملتهم معاملة الند للند، وتنكر

عليهم حقوقهم السياسية. فمال كلاهما نحو اليسار، والتقيا مع «مصالي الحاج» و«حزب الشعب الجزائري».

لم تتجاوب فرنسا. انما سعت إلى حل الجمعيات والاحزاب، ومنع صحفها ومنشوراتها، وملاحقة اعضائها، ونفيهم إلى الخارج. ولم تتردد في استعمال العنف للرد على أي فرد. حتى ان المستوطنين كانوا يقومون بحملات من الارهاب والقتل، لاسكات الحركات الوطنية، وقمع حركات الفلاحين. فبدأ الجزائريون يشعرون بفشل المقاومة السياسية. لا بل راح بعضهم يبحث عن اساليب جديدة للنضال خارج هذه الاتجاهات السياسية. مما مهد الطريق لاعتماد العنف المسلح كوسيلة لنيل الاستقلال، وانتظار الفرصة المؤاتية لاطلاق الرصاصة الأولى، ايذاناً ببدء معركة التحرير.

٢ ـ الثورة الجزائرية الكبرى:

تعتبر هذه الثورة من أهم الثورات الاستقلالية التي خاضتها شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار في القرن العشرين. ولعل تبدل المواقف والموازين في القوى الدولية، أثر ايجاباً في مطالبة الشعوب بحقوقها من جهة، وفي زوال الاستعمار بمفاهيمه القديمة والتي تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، من جهة ثانية.

اما الثورة الجزائرية الكبرى، فيعود امر اندلاعها إلى ظروف خلقتها الحرب العالمية الثانية، وإلى تطورات شهدها العالم خلال هذه الحرب وبعدها.

الواقع انه عند نشوب الحرب العالمية الثانية، كانت قوى الجزائريين قد تكتلت. وعندما سقطت فرنسا امام جحافل النازيين،

هلل بعض الجزائريين ظناً منهم بأن ما تقاسيه فرنسا، من وطأة الاحتلال الالماني، سيجعلها اكثر تفهماً لقضايا مستعمراتها، وبالاخص الجزائر. لكن الامور لم تكن بهذه السهولة التي تصورها البعض. اذ ان حكومة فيشي الفرنسية المستسلمة للالمان، ابقت على الوضع في الجزائر. غير ان الجنرال شارل ديغول رفض الاستسلام وعمل مع الحلفاء، اولاً من لندن، لتخليص فرنسا ومستعمراتها. انتقل بعدها إلى الجزائر، اثر نزول الاميركيين في شمال افريقيا في خريف ١٩٤٢، وجعلها قاعدته. وطبق الفرنسيون الاحرار القوانين العرفية في الجزائر.

بالاضافة إلى موقف فرنسا الضعيف، ازاء الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، نشأت عدة تطورات سياسية، استفاد منها الجزائريون لينطلقوا في كفاحهم المسلح ضد فرنسا في ثورة كبرى تجاوبت اصداؤها في كل انحاء العالم. ومن أهم هذه التطورات:

- فقدان فرنسا لهيبتها الاستعمارية بعد الاحتلال النازي.

- مشاركة الجزائريين في الجيش الفرنسي، وتدربهم على اساليب القتال.

- قيام الامم المتحدة، على انقاض عصبة الامم، والتي دعت إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- قيام الجامعة العربية التي علق الجزائريون عليها آمالاً عريضة.

- بدء حركة نزع الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية،

والعطف عليها من الدولتين الكبيرتين: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

- انتشار الحركات المسلحة في كل من المغرب وتونس.

- مؤازرة البلدان العربية (وبالأخص مصر) لحركات التحرر في المغرب العربي.

انطلاقاً من هذه العوامل، اجتمع، في ٣ شباط /فبراير ١٩٤٣، ممثلون عن جميع الفئات الجزائرية وقرروا نشر «بيان» وجهوه إلى الجزائريين والحلفاء معاً، طالبوا فيه بالاستقلال والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية.

الرد الفرنسي جاء سريعاً.

حضر الجنرال شارل ديغول إلى مدينة الجزائر، وأعلن برنامجاً جديداً متحرراً لحكم البلاد. وعد بالاصلاح ريثما تهدأ الحال. واتبع الوعود بحملة اعتقالات. فسجن «فرحات عباس»، أحد واضعي «البيان»، و «مصالي الحاج»، يالإضافة إلى مجموعة من الذين وقعوا «البيان». وقد عرفوا بجماعة «أحباب البيان والحرية». من ثم نفت فرنسا «مصالي الحاج» إلى الصحراء، فالكونغو.

هذه الخطة لم تؤدِ إلى تهدئة الوضع، لا بل زادت التباعد بين الوطنيين والفرنسيين، وجعلت كافة الفئات تقتنع بالالتفاف صفاً واحداً في وجه المحتلين.

يعتبر شهر أيار /مايو من العام ١٩٤٥ شهر اندلاع الثورة

الجزائرية الشاملة التي لم تتوقف إلا العام ١٩٦٢ بنيل الاستقلال التام.

كان ٨أيار /مايو من العام ١٩٤٥ يوم استسلام القوات الألمانية للحلفاء. فاحتفل الفرنسيون بهذه المناسبة في الجزائر. بالمقابل نظم الجزائريون، في قسنطينة، تظاهرة كبرى مطالبين بالاستقلال ورافعين علم الجزائر. فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن ردت بقسوة بالغة. فهاجم الجيش والمستوطنون قرى ودساكر عديدة، في منطقتي قسنطينة وسطيف، ذهب ضحيتها ٤٥ ألفاً من السكان المدنيين. وأعلنت الأحكام العرفية. كما ألقت القبض على رئيس «جمعية العلماء المسلمين» ، وأعضاء من «حزب الشعب الجزائري»، و«أحباب البيان والحرية». وطالب المستوطنون الفرنسيون بإنشاء حرس وطني يحميهم ويحمي مصالحهم من أية انتفاضة وطنية مقبلة.

ازاء هذا العنف الذي قيل أنه كان مدبراً سلفاً، وإزاء التصلب الفرنسي، أدرك الجزائريون فشل النضال السياسي، وزاد الاختلاف بين الأحزاب، واقتنع الكثير من الشباب بضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح. فانسحبوا إلى جبال الأوراس وإلى منطقة القبائل، حيث بدأت بعض الحركات المسلحة السرية بالظهور.

الحقيقة أن قصف منطقتي قسنطينة وسطيف (في الوسط الشرقي للبلاد) في ٨ أيار /مايو ١٩٤٥، لم يؤدِ إلا إلى ازدياد الأحقاد، وإلى انتشار الذعر والقلق. وبعد عامين، أي في العام ١٩٤٧، عندما حاولت فرنسا ضم الجزائر إلى مادعته «الاتحاد الفرنسي» في عملية دمج نهائية، انفجرت الأحقاد الكامنة، وقامت الثورة. فعادت فرنسا إلى سياسة القمع وتدمير القرى. فقصفت الثوار

والقرى من الطائرات، وأمطرتهم براً بوابلٍ من قنابل المدافع الثقيلة. فزاد عدد الضحايا على الأربعين ألفاً في القرى المـدمرة. وظن الفرنسيون أن الجزائريين قد استكانوا. فاستعجلت عرض قانون دمج جديد على الجمعية الوطنية الفرنسية. فانبرى لها النواب الجزائريون معترضين ومتهجمين.

زاد الوضع تأزماً في العام ١٩٥٤. فأرسلت فرنسا لجنة برلمانية لـدرس أوضاع الجـزائر، وعـادت اللجنة بتقـريـر مخيب لآمـال الفرنسيين، لأنه يكشف عورة الحكم الاستعماري. ولكنه لم يثنِ السلطات الفرنسية عن السعي لدمج الجزائر مجدداً. إلا أن انسحاب النواب الجزائريين من الجلسة أدى إلى تعطيلها، من دون البت بالمشروع.

لم تتوقف الثورة، بل تحولت إلى حرب تحرير. فتجمعت كافة الحركات تحت راية «جبهة التحرير الوطني» التي صرفت جهدها لتنظيم القتال، وتأمين الأسلحة، وتبيان الأهداف السياسية وهي:

١ ـ الاستقلال.
٢ ـ تدويل القضية الجزائرية.
٣ ـ الارتباط بحركة النضال العربي.

أما أبرز قادة «جبهة التحرير الوطني» في هذه المرحلة، فهم:

● أحمد بن بلا ومحمد خيضر يوجهان الحركة من القاهرة (مصر)، ويؤمنان الاتصال بالعالم العربي والحركات الثورية فيه، وبالأخص الجمهورية المصرية والحركات الفلسطينية.

● محمد اليزيد، محمد بوضياف، فرحات عباس، والحسين

آيت أحمد، كانوا موزعين على عدد من البلاد الأوروبية يعملون من أجل الثورة.

● هواري بومدين وبلقاسم قرين بقيا في الجزائر يقودان الثوار ويسهران على مسيرة الثورة.

أذاع الثوار أول منشور لهم يحمل توقيع «جبهة التحرير الوطني»، ومؤرخ في أول تشرين الأول /اكتوبر العام ١٩٥٤. جاء في البيان:

«... فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

١ ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل الجزائر أرضاً فرنسية التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

٢ ـ فتح المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

٣ ـ خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة. وفي المقابل:

١ ـ فإن المصالح الفرنسية ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للعائلات والأشخاص.

٢ ـ جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم

حق الاختيـار بين جنسيتهم الأصليـة... أو يختـارون الجنسيـة الجزائرية.

٣ ـ تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين...».

لم يؤدِ المنشور الموزع على العالم، إلى ايجاد قاسم مشترك، لبداية حوار مع الفرنسيين الذين زادوا من سياستهم القمعية. فلم يكن من الثوار إلا أن شنوا، في مطلع تشرين الثاني /نوفمبر من العام ١٩٥٤، هجوماً عسكرياً شاملاً على ثلاثين موقعاً فرنسياً في وقت واحد، منزلين بالفرنسيين خسائر أذهلتهم وأفقدتهم صوابهم.

وصل الخبر إلى العالم. فصفق له العرب. وقلل من أهميته الفرنسيون. ثم امتدت الثورة من منطقة الجبال إلى الساحل والصحراء وسائر المدن. وتركزت الثورة في ثلاث مقاطعات هامة هي:

١ ـ بلاد القبائل شمال قسنطينة.
٢ ـ جبال الأوراس في الجنوب الشرقي.
٣ ـ مقاطعة وهران.

في العام ١٩٥٦، أقامت الثورة تنظيماً ادارياً شمل رقعة غير صغيرة من أرض الجزائر. ثم اتسع نشاطها حتى شمـل الأرض الفرنسية أيضاً، منذ العام ١٩٥٨، حين أصبحت المصانع والمراكز الاقتصادية هدفاً للعمليات العسكرية الجزائرية.

ازداد عدد المتطوعين في صفوف «جبهة التحرير الوطني». وانتظمت القطاعات المهنية والطلابية في اتحادات مرتبطة بجبهة

التحرير الوطني. وراح الثوار يستغلون كل مناسبة للقيام بالتظاهرات والاضرابات، فكان التجاوب شاملاً.

ولما أصبحت الثورة محط آمال العرب والشعوب التابعة للاستعمار، بدأت المساعدات تأتي للثوار من مصر، والفلسطينيين وغيرهم عبر ليبيا وتونس. وتبنت الكتلة الاسيوية الافريقية إدراج القضية الجزائرية على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٥٥. إلا أن فرنسا اعترضت، وأصرت أن القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية. كما تبنت حركة الحياد الايجابي (أصبحت حركة عدم الانحياز) القضية الجزائرية.

حاولت السلطات الفرنسية إخفاء أصداء الثورة والتقليل من أهميتها، من دون أن تمنع انتقامات المستوطنين. فأعلنت حالة الطوارىء في كل أنحاء الجزائر. وأقامت المحاكم العسكرية، وساقت إليها الآلاف، حتى غصت بهم معسكرات الاعتقال. ونقل من فرنسا عشرات الآلاف من الجنود حتى أصبح عددهم في العام ١٩٥٩ مليوناً من القوات البرية والجوية، بالإضافة إلى مئات الدبابات وألف طائرة. وكانت الحملات التأديبية تشمل قرى وأحياء بأكملها في محاولة لابعاد السكان المدنيين عن مساعدة الثوار والتعاطف معهم. كما حاولت السلطات الفرنسية اقامة بعض المشاريع واشراك بعض أبناء البلاد بالسلطة ولكن من دون جدوى.

وأمام فداحة الخسائر، لجأت فرنسا إلى اذاعة النداءات بوقف القتال واستعدادها لتهيئة انتخابات حرة تمهيداً لقيام نظام حكم جديد. وكذلك لجأت إلى الوساطات مع حكومات مصر ومراكش وتونس. واحدى هذه الوساطات، جعلت سلطان مراكش ينتقل في

العام ١٩٥٦ إلى تونس برفقة بعض قادة الثورة الجزائرية، لكن الطيران الفرنسي تصدى للطائرة وأرغمها على الهبوط وأسر الزعماء الجزائريين، ومن بينهم أحمد بن بلا، أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال.

ولم تلبث أحداث الجزائر أن أثرت على مجرى السياسة الفرنسية الداخلية. فاستغلت المعارضة سياسة الحكومة، وتزايد نفقات الحرب والتورط العسكري وازدياد الخسائر، مما أدى إلى تغيير الوزارات. كما قامت حكومة «غي موليه» بالاتفاق مع بريطانيا واسرائيل بتدبير العدوان الثلاثي على قناة السويس في صيف العام ١٩٥٦، انتقاماً من مصر للمساعدات التي قدمتها للجزائر، ولاستضافة مصر عدداً من القياديين الجزائريين، ومساعدتهم في إيصال أصواتهم إلى المحافل الدولية الفاعلة.

٣ ـ الاستقلال:

إن التطورات التي عاشتها الثورة الجزائرية، منذ العام ١٩٤٥ حتى العام ١٩٥٨، أعطتها بُعداً دولياً وحجماً كبيراً، لم يعد التعاطي معها ممكناً بالوسائل العادية التقليدية. فكان لابد من تغيير في النمط المتبع، إن على صعيد الجزائريين، أو على صعيد الفرنسيين. لذا، وفي نيسان /ابريل ١٩٥٨، قررت «جبهة التحرير الوطني»، في مؤتمر صنجة، تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في المنفى. وبالفعل في ١٩ ايلول /سبتمبر من العام ١٩٥٩، تشكلت هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس. استضافت مصر (عهد الرئيس جمال عبد الناصر) هذه الحكومة حتى العام ١٩٦١. وكان لمصر، وللرئيس جمال عبد الناصر بالذات، الدور الأكبر في مساعدة الحكومة

الجزائرية، وفي التأثير على الدول العربية والدول الصديقة لدفعها إلى الاعتراف بالحكومة الجزائريـة كممثل شـرعي وحيد للشعب الجزائري.

بالمقابل، سرعان ما أخذت الثورة الجزائرية تؤثر في أوضاع فرنسا العامة، وتثير في أنديتها وصحافتها وبرلمانها جدلاً حامياً. لأن الثورة استطاعت أن تنزل بفرنسا أعظم الخسائر في الأموال والرجال، وأن تثير أكثر من أزمة وزارية فيها، وتسقط أكثر من حكومة. مما أدى إلى دعوة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم مجدداً في العام ١٩٥٨، فولدت معه الجمهورية الخامسة في فرنسا، والتي ماتزال أنظمتها سارية حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن المعارك العسكرية لم تتوقف، بل توسعت من حرب عصابات إلى مجابهة عسكرية عنيفة، فإن الجنرال ديغول بدأ يتلاءم مع الأحداث الواقعية، بالأخص بعد ازدياد الخسائر المادية والبشرية، وازدياد الاحراج الفرنسي في الخارج. فأعلن في ايلول /سبتمير ١٩٥٩ موافقته على مبدأ حق تقرير المصير للجزائر. فاعتبر ذلك نصراً «لجبهة التحرير الوطني» «وللجيش الشعبي الجزائري». وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٠ ذهب الجنرال ديغول إلى أبعد من ذلك، عندما أعلن عدم الممانعة في قيام جمهورية جزائرية، تختار نوع ارتباطها بفرنسا، ثم وافقت حكومته أخيراً على قبول المفاوضات مع «جبهة التحرير الوطني» في نيسان /ابريل ١٩٦١.

غير أن هذه السياسة المنفتحة لاقت معارضة من السياسيين والعسكـريين الـرجعيين، وبعض الجنـرالات المـدعـومين من المستوطنين. فجرت محاولة انقلابية في الجزائر في نيسان /ابريل

١٩٦١ ترعمها أربعة جنرالات، على رأسهم الجنرال سالان، غايتها الانفصال وقطع الطريق على سياسة الجنرال شارل ديغول.

لكن المحاولة الانقلابية فشلت، وبدأ أنصار الجنرالات الأربعة بالتعاون مع المستوطنين، بإعداد الجيش السري للتخريب والقتل. مما شجع الجنرال شارل ديغول على التعجيل في المفاوضات، وإنهاء قضية الجزائر بشكل مشرف.

وافقت الحكومة الجزائرية المؤقتة في مطلع العام ١٩٦١ على مباشرة المفاوضات من دون ايقاف العمليات العسكرية. فالتقى ممثلو الطرفين في مدينة «ايفيان» الفرنسية على الحدود السويسرية بين شهري أيار /مايو وحزيران /يونيو من العام ١٩٦١. تعثرت المفاوضات بسبب اصرار فرنسا على فصل قضية الصحراء، بالأخص بعد اكتشاف النفط فيها العام ١٩٥٧. وأصر الوفد الجزائري على وحدة البلاد، وعلى الاستقلال التام غير المقيد، بالإضافة إلى متابعة القتال حتى نجاح المفاوضات. وبالفعل عادت «جبهة التحرير الوطني» إلى مزاولة نشاطها العسكري، حتى عاد الوفدان إلى اللقاء في شباط /فبراير ١٩٦٢ وانتهيا إلى الاتفاق على وقف اطلاق النار في ١٩ اذار /مارس ١٩٦٢، بعدما حصلت «جبهة التحرير الوطني» على حقها بالاستقلال وبوحدة التراب الجزائري.

أُعلن الاستقلال في أول تموز /يوليو ١٩٦٢. وهكذا طويت صفحة مجيدة في التاريخ النضالي للجزائر، بعد ثورة كبرى كلفّتها أكثر من مليون شهيد. وغدت مثالاً يحتذى من قبل الشعوب التي سعت إلى التحرر من الاستعمار، وسلوك طريق الاستقلال والحرية.

الفصل الثاني:

الجزائر والاستقلال

تحولت «جبهة التحرير الـوطني» إلى حزب الأمـة، بعدمـا انضمت إليه جميع فصائل المقاومة الجزائرية منذ العام ١٩٥٧.

عرف هذا الحزب تجهيزاً منظماً عبر مؤسسات هي:

١ ـ تنظيم عسكري، انضم إليه «جيش التحرير الشعبي»، و«جيش التحرير الوطني». وقد وضع هذا التنظيم تحت قيادة هيئة أركان عليا منذ العام ١٩٥٩.

٢ ـ تنظيم اداري، قوامه مجلس الشعب المنتخب من الشعب في كل مدينة وقرية. ارتبط هذا التنظيم بالقيادة العليا للحزب، بواسطة هيئة اتصال سياسية ـ عسكرية.

٣ ـ التنـظيمات المهنيـة: وضمت «الاتحـاد العـام للطلبـة المسلمين الجزائريين»، و«الاتحاد العام للتجـار والحرفيين»، و«الاتحاد العام للعمال الجزائريين». وهذا الأخير انشىء بموافقـة الفرنسيين في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٦، ثم تحول إلى العمل السري جاعلاً مركزه في تونس.

٤ ـ تنظيم تشريعي، وضعت أسسه الأولى في آب /اغسطس ١٩٥٦، خلال مؤتمر «وادي سمام». إذ تكونت الهيئة العليا للحزب من الهيئة الوطنية للثورة الجزائرية، وتضم أعضاء الفصائل الخارجية، ورؤساء الأحزاب السياسية القديمة، بالإضافة إلى رؤساء التنظيمات المهنية. يجتمع هذا التنظيم سنوياً. وبالواقع فقد اجتمع في القاهرة العام ١٩٥٧، وفي طرابلس الغرب العام ١٩٥٩ بعد اعادة تنظيمه، وعام ١٩٦١ من أجل ادخال بعض التغييرات على هيكليته، وفي شباط /فبراير ١٩٦٢ لمناقشة اتفاقية «ايڤيان»، وفي مرة أخيرة في أيار /مايو ـ حزيران /يونيو ١٩٦٢ من أجل الموافقة على وثيقة اجتماع طرابلس الغرب.

تكونت أيضاً، خلال مؤتمر «وادي سمام»، الهيئة التنفيذية المؤلفة من خمسة أعضاء والمسؤولة أمام الهيئة العليا للحزب. توسعت الهيئة التنفيذية بانضمام فرحات عباس إليها، خلال اجتماع القاهرة العام ١٩٥٧. ثم ألغيت هذه الهيئة لتحل محلها الحكومة المؤقتة في القاهرة. فاعترفت بها جمهورية الصين الشعبية، ثم الاتحاد السوفياتي، قبل أن تقبل بها الحكومة الفرنسية كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري في مباحثات «ايڤيان». وسيأتي استفتاء الأول من تموز /يوليو ١٩٦٢ ليكرس هذا التمثيل. وان الشرعية التي أعطتها فرنسا «لجبهة التحرير الوطني»، جعلتها تفاوض الجيش السري الفرنسي الذي زرع الرعب في الجزائر، حتى إذا انتهت المفاوضات، وأعلن الاستقلال، أصبح حزب «جبهة التحرير الوطني» هو الحزب الوحيد المكرس طبيعياً لقيادة البلاد.

إن هذا التكريس لم يكن نتيجة اعلان الاستقلال، ولا نتيجة

شرعية شعبية، بل بالواقع كان نتيجة تاريخ حرب التحرير. فشرعية حزب «جبهة التحرير الوطني» هي تاريخية وليست شعبية. والانتخابات التي حصلت غداة الاستقلال لم تأت بالجديد، بل كرست هذه الشرعية التاريخية المفروضة من رأس الهرم، وليس من قاعدته الشعبية. لذا غدا الصراع على السلطة وعلى تزعم الحزب بين قيادي الجبهة، ولم يكن للشعب أية كلمة، وإن أوصل أحمد بن بلا إلى رئاسة الجمهورية بالانتخاب الشعبي في العام ١٩٦٢.

الواقع المميز في تاريخ الجزائر، هو أن الثورة جعلت من «جبهة التحرير الوطني» الحزب الوحيد، لكنه أيضاً حزب من دون عقيدة سياسية واضحة. البرنامج الذي وضعته وثيقة مؤتمر طرابلس الغرب، عبّر بشكل واضح عن غياب أي خطرٍ ايديولوجي يمكنه أن يجمع بين الجزائر والجزائريين، المقيمين أو الذين هم خارج الحدود. لا بل العكس، فقد ضمت وثيقة طرابلس الغرب مجموعة أفكار سياسية مَتناقضة أحياناً، ومتباينة في أكثر الأحيان، ويعود سببها إلى الأمور التالية:

● عندما بدأت حركة التحرير، كان الهم الأول لمن تزعمها ضرب القوى السياسية المتهمة، وعن حق، «بالاصلاحيين» وبالاعتدال.

● إن الحركة كانت منذ بداية نشاطها حركة عسكرية همها الاستمرار. لذا ضمت في صفوفها كل من حمل السلاح من دون الاهتمام بانتمائه السياسي الايديولوجي. من هنا أصبحت أشبه بالتحالف العسكري ـ السياسي، بهدف التحرير والاستقلال من دون أرضية ايديولوجية واحدة، تجمع كافة الفصائل.

● ان مؤتمر «سمام» حاول جمع النقيضين السياسي والعسكري، وتفضيل الادارة الداخلية على الادارة الخاجية من جهة، وتفضيل السلطة السياسية على السلطة العسكرية من جهة ثانية. لكن بقيت هذه المحاولة خجولة، لا بل ولدت ميتة بسبب رفضها من الفئات كافة.

هذه الانطلاقة السياسية ـ العسكرية للثورة الجزائرية، افرزت نتائج مهمة، كانت بمعظمها لصالح «جيش التحرير الوطني، المنظم، والمجهز، والمتصل بحركات عسكرية خارجية أبرزها حركة المقاومة الفلسطينية. فمنذ البداية نشأ صراع خفي بين التيار السياسي والتيار العسكري لقيادة البلاد، تعايشا خلال الثورة، وأديا إلى انجاح مفاوضات «ايفيان» في العام ١٩٦٢.

إذا كانت القيادة منقسمة بين الاتجاهين السياسي والعسكري، فإن القاعدة لم تكن منظمة بشكل محكم. فالاستعمار الفرنسي أولاً، ثم الجيش السري الفرنسي ثانياً، خلقا تبايناً اجتماعياً موزعاً بين التعاون والمقاومة.

بدأ التيار السياسي بالتقهقر، وازدادت الوصولية. مما حتّم على الولايات الجزائرية وعلى قيادة الثورة التفتيش عن دم جديد تطعم به المقاومة، ويجري تحضيره للعمل السياسي المستقبلي. هكذا أرهقت الثورة الشعب الذي ازداد وطنية وتشبثاً بالاستقلال. كما ازداد تفتيشاً عن كفاءات وتنظيمات لم توفرها له القيادة المنقسمة.

جهدت قيادة «جبهة التحرير الوطني» إلى تبرير قيام ايديولوجية الأمر الواقع، التي تجمع الجزائريين. فكانت جملة أفكار مقبولة

وضعت خطوطها العريضة في مؤتمر طرابلس الغرب العام ١٩٥٩. يمكن تلخيصها بالتالي:

- عودة الجزائر إلى العالم العربي.
- النهضة العربية ـ الاسلامية.
- اقتصاد وطني غير مرتهن.
- الوقوف ضد الامبريالية والاستعمار.
- اصلاح زراعي، سمي فيما بعد «الثورة الزراعية».
- اعلاء شأن الطبقة الفلاحية.
- المساواة الشعبية: وهي مزيج من الأخلاقية الاسلامية، والمثالية الاشتراكية.

الحقيقة، أن كل فريق من أفرقاء التحالف فسر هذا البرنامج على طريقته، باعتبار أن كل واحد منهم يعتبر نفسه الوريث الشرعي «لجبهة التحرير الوطني» من دون أن يكون الممثل الحصري لهذه الجبهة. من هنا، إن كل انتقاد يوجه إلى الحزب، هو بمثابة نقد ذاتي لفصائله التي ارتكبت، بمفردها وبمجموعها، العديد من الأخطاء. وهذا ما يفسر سر استمرارية هذا التحالف المنقسم والقوي فى آن.

١ ـ رئاسة أحمد بن بلا:

يصعب تبيان التعقيدات التي رافقت أزمة صيف ١٩٦٢ والتي أدت إلى قيام الجمهورية الجزائرية.

تمكن أحمد بن بلا، العائد من السجن في فرنسا من نزع الصفة الشرعية لقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومن الفوز بالانتخابات العامة كأول رئيس لجمهورية الجزائر. إنما هذه

الانتخابات لم تمنع عودة التيارات التي تتجاذب «جبهة التحرير الوطني»، إلى الظهور مجدداً. ويمكن تلخيص المواقف التي تعايشت خلال تاريخ الجزائر الحديث، بثلاثة اتجاهات:

١ ـ الطبقة الفلاحية التي سيطرت على أراضي المستوطنين والتي فرضت «أفكارها» على الثورة الزراعية. مما يعني أنها لم تتنازل عن دورها السياسي في ادارة شؤون البلاد.

٢ ـ طبقة الادارة السياسية التي قادتها فئة وطنية معتدلة، من أصل ريفي. وقد نظمت هذه الطبقة الادارة والعلاقة مع فرنسا. أفرزت هذه الفئة طبقة بورجوازية تكنوقراطية، غالباً ما كانت كفوءة، استمرت في الحكم من دون التفكير مطلقاً بتركه.

٣ ـ أخيراً برهنت أزمة العام ١٩٦٢، أنه لا يمكن القيام بأي شيء، إن على صعيد الحكم، أو على صعيد الادارة، من دون الآخذ بعين الاعتبار «جيش التحرير الوطني». هذه المؤسسة التي نشأت داخل «جبهة التحرير الوطني». لذا لن تترك مسرح الأحداث، وستظل قوة الثقل في أية نقلة نوعية داخل النظام، وفي تحديد مساره، على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

سعى أحمد بن بلا، منذ وصوله إلى السلطة، إلى اعادة تنظيم الحزب والسيطرة على فصائله. فأبعد محمد بوضياف، وحسين آيت أحمد منذ ايلول /سبتمبر ١٩٦٢، والخضر في نيسان /ابريل ١٩٦٣، وفرحات عباس في آب /اغسطس من السنة نفسها، وأخيراً العقيد شعباني في تموز /يوليو ١٩٦٤. بالمقابل مال الرئيس الجديد إلى التيار الماركسي.

وإنه لمن الصعوبة بمكان تأريخ هذه الأزمات التي عصفت بالمرحلة الاستقلالية الأولى للجزائر، خوفاً من التحيز والوقوع في عملية تشويه تأريخ هذه المرحلة.

جعل أحمد بن بلا من «حزب جبهة التحرير الوطني» حزب الدولة، لا بل جعله فوق الدستور. وإن كل مؤتمرات الحزب كانت لتكريس هذا الاتجاه: فرئيس الدولة والنواب منتخبون من الشعب بعد اعلان اسمائهم من قيادة الحزب.

اراد أحمد بن بلا بناء دولة هويتها وطنية اسلامية من دون اشراك العلماء والاصوليين في الحكم، واتجاهها اشتراكي من دون الماركسيين، اي انه اراد التوفيق بين الاسلام والاشتراكية.

اما اذا اخذنا الدعوة الى تطبيق الشريعة كمقياس للفصل بين الاسلام الحزبي والآخرين فيمكن اعتبارها دعوة خجولة محصورة بفئة قليلة: رفعت هذا الشعار «جمعية القيم»من خلال مجلتها «التهذيب الاسلامي».

تأسست هذه الجمعية في العام ١٩٦٤ برضى أحمد بن بلا الذي ارادها حاجزاً في وجه تقدم اليساريين. تزعمها الشيخ الهاشمي تيجاني المتأثر بأفكار الاصوليين وغيرهم. إنما سيبعد رئيس الجمعية عن منصبه بعد مهاجمته اليساريين، مدعوماً من الشيخ بشير الابراهيمي.

إن التاريخ القصير «لجمعية القيم» يوضح ان الحركة الأصولية في الجزائر متأثرة شديد التأثر بمصر وبالعلماء المصريين، ومستلهمة بالافكار المنتشرة في العاصمة المصرية، ومستفيدة من الصراعات

على السلطة في الجزائر لفرض التعليم الديني الالزامي. مما اضطر جمال عبد الناصر للتدخل شخصياً لدى أحمد بن بلا كي لا يذهب بعيداً في هذا الاتجاه الأصولي. وكذلك حاول مع هواري بومدين في العام ١٩٦٦، مما دفع هذا الأخير إلى حل الجمعية مؤقتاً في ٢٢ ايلول /سبتمبر ١٩٦٦، ثم نهائياً في ١٧ آذار /مارس ١٩٧٠.

من الملاحظ أن الجمعية عاشت طويلاً (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)، أو بالأحرى تعايشت مع السلطة، ومرد ذلك إلى كونها وضعت رجلاً في السلطة، ورجلاً في المعارضة، بحيث تمكنت أن تعارض من الداخل. كما سمحت لأعضائها بثنائية انتمائهم الحزبي. لذا كنا نرى زعيماً من الجمعية، عضواً بارزاً في جبهة التحرير كما كانت الحال مع الشيخ عباسي مدني (زعيم جبهة الانقاذ الحالية).

لم تكن «جميعة القيم» الفئة الوحيدة التي هاجمت الاشتراكية واليساريين. لا بل هناك من كان أشد منها تطرفاً مثل الشيخ بشير الابراهيمي والشيخ عبد الطيف سلطاني. وعارض، هذا الأخير، كل محاولة لاشراك المرأة في العمل السياسي، كما هاجم بشكل عنيف الاشتراكية، ومحاولة تطبيقها على النظام السياسي المعتمد في االجزائر، مما أثار غضب الرئيس أحمد بن بلا واضطر إلى ابعاد الشيخ المذكور.

يعتبر الشيخ عبد اللطيف سلطاني «الأب الروحي» المحلي للحركة الاسلامية الجزائرية بعد الاستقلال.

ولد في القنطرة في الأوراس يوم ٨ حزيران (يونيو) ١٩٠٢. درس القرآن منذ الصغر بعد أن رفض والده تعليمه الفرنسية...

«حتى لا يصبح كافراً». أكمل تعليمه في الزوايا قبل أن يدرس لسنة في قريته (١٩٢٠) ثم يتوجه إلى الزيتونة في تونس لدراسة سوف تمتد على سبع سنوات (١٩٢٩). فور عودته إلى الجزائر اتصل به عبد الحميد بن باديس وطلب إليه القاء دروس في «جمعية العلماء». توجه إلى القسنطينية ثم عاد إلى قريته. عاد ابن باديس ليكلفه بجولة في المناطق يوزع خلالها منشورات لجمعية « الصراط السوي » و«الشهاب». عاد ثانية إلى قريته ليفتتح مدرسة «الهدى» بحضور الشيخ بشير الابراهيمي. صعد، عام ١٩٤٦، إلى قيادة «جمعية العلماء» في القسنطينية قبل أن ينتقل إلى العاصمة في ١٩٥١ كمسؤول مالي. مثل «الجمعية» في احتفالات المغرب بعودة الملك محمد الخامس في ١٩٥٥. ليس معروفاً عنه أنه ناضل في صفوف «جبهة التحرير» أو شارك في الثورة. كان إمام جامع في العاصمة حتى ١٩٦٠ ثم من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ حين اصطدم بالرئيس أحمد بن بله لأنه يسعى إلى اعطاء المرأة دورها في الحياة العامة للبلاد. ليبعده من جديد ثم ليعيده. تولى إمامة جامع القصبة في الجزائر ففرضت عليه الحكومة الخطبة التي يلقيها.

نشر في السبعينات ثلاثة كتب عرفت انتشاراً كبيراً: «المزدكية هي أصل الاشتراكية»، «دفاعاً عن الإيمان الاسلامي»، «سهام الاسلام». يساجل في كتابه الأخير ضد عدد من المثقفات ويخص كاتب ياسين بهجوم عنيف. غير أن ما استرعى الانتباه قوله «أن لا شهداء في الجزائر لأنهم ماتوا من أجل الوطن لا من أجل الله».

كان أحد ثلاثة وقعوا «نداء نوفمبر» في ١٩٨٢ فأحيل على الاقامة الجبرية، وتوفي في ١٥ نيسان /ابريل ١٩٨٤. وتحول تشييعه

إلى تظاهرة اسلامية معادية للسلطة تؤكد أن هذا التيار كان بدأ يرسخ نفوذه.

وضع عهد الرئيس أحمد بن بلا الاسس للتعاطي مع الحركة الأصولية والتي تقوم على سياسة القمع والاستمالة في شكل تسوية هي المزج بين الاسلام والاشتراكية. انما هذه المحاولة لم تجد نفعاً في استمالة الأصوليين الذين ياتوا مقتنعين بأن توجه النظام هو نحو الاشتراكية.

٢ ـ رئاسة هواري بومدين:

قاد هواري بومدين حركة انقلابية في ١٩ تموز / يوليو ١٩٦٥، اطاحت بالرئيس أحمد بن بلا وانتهت بإبعاده إلى فرنسا حيث اقام إلى حين عودته مجدداً إلى الجزائر في العام ١٩٨٩.

عدل الحكم الجديد هيكلية النظام والحزب معاً. أُنشىء مجلس قيادة الثورة وقوامه ١٧ عضواً، وترأسه هواري بومدين. اسندت، إلى هذا المجلس، السلطات كافة، بانتظار وضع دستور جديد. هكذا، ومنذ اللحظة الاولى للانقلاب، انفرد هواري بومدين بالحكم فارضاً قوة الحزب في ادارة شؤون البلاد. ولكي لايصطدم بالاصوليين عيَّن أحمد طالب الابراهيمي (ابن الشيخ بشير) وزيراً للتربية والاعلام، ومن ثم رحب الحكم الجديد بالتعريب، وسمح بعودة الشيخ عبد اللطيف سلطاني إلى الجزائر.

إنما هذا الاستيعاب للحركات الأصولية لم يدم طويلاً. إذ سرعان ماكشف الحكم الجديد عن وجه سياسته الجديدة وهي العودة إلى «الاشتراكية» و «العلمانية»، الامر الذي ادى إلى طلاق مبين

والحكم الجديد، وبرزت الهوة بين الاثنين، والتي لم تردم اطلاقاً، بل ستزيد اتساعاً مع الوقت، ومع تطور الحركات الأصولية في العالم العربي.

بدأت المواجهة اولاً في العرض العسكري الذي اقيم بمناسبة اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥، والذي اشتركت فيه، ولأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث، النساء، فانبرى الشيخ عبد اللطيف سلطاني ليهاجم النظام الجديد ولتجاوزه الاخلاقية الاسلامية بسماحه للنساء للمشاركة في العرض «وهنَّ يرتدين التنانير». مما كلف «جمعية القيم» الحل، والشيخ الابعاد من جديد.

حكم علاقة الرئيس هواري بومدين بالاصوليين موضوعان هما: التعريب والثورة الزراعية.

بدأت مرحلة التعريب منذ بداية عهد بومدين، فانضم اليه ابرز العلماء والمشايخ الذين كبر دورهم في الجامعات والمدارس. واستعانت الدولة بأساتذة من شرق البحر الابيض المتوسط، ومعظمهم من المصريين الأصوليين، ولم يعد بإمكان الدولة التحكم بها. فكان لابد من اطلاق الثورة الزراعية لامتصاص النقمة الأصولية التي بدأت تتفشى في صفوف المجتمع.

العام ١٩٧٢ كان عام بداية مرحلة جديدة في مسيرة الثورة الزراعية. لكن المشكلة تفاقمت عندما استعان النظام بالطلبة اليساريين المتفرنسين لنشر هذه الثورة في الريف. فعوض التبشير بالاصلاح الزراعي. دأب الطلبة اليساريون إلى ترويج النظام الاشتراكي، وللتعاون مع الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي

بالاخص، وإن الحرب الباردة كانت على اشدها، في السبعينات، بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي.

أحس الأصوليون ان الحكم غـدر بهم وانه يخشى قـوتهم المتنامية عبر التعريب، فلجأ إلى اليساريين طالباً مساعدتهم في انجاز الثورة الزراعية. قاموا بردة فعل عنيفة يبقى عنوانها الكتاب الذي وضعه الشيخ سلطاني في المغرب، ووزع سراً في الجزائر وهو بعنـوان: «المزدكيـة هي اصل الاشتـراكية». ويقـول الكتـاب ان الاشتراكية كفر، وكل فلاح يستثمر ارضاً مؤممة هو كافر، والصلاة لا تجوز فوق ارض انتزعت من اصحابها، خلافـا لأحكام القـرآن الكريم. تحول الكتاب، بسرعة مذهلة، إلى دليل عمل الأصوليين، ومدخلاً لتحالفهم مع كبار الملاكين. مما اعطاهم وزناً اجتماعيا، اضيف إلى وزنهم في مجال التعريب. انضم إلى هذه الحركة شيخ جديد هو الشخ أحمد سحنون.

أحس الرئيس هواري بومدين أن الوضع يتطور بسرعة، فكان لابد من استيعابه. فتولى بنفسه السجال مع التيار الأصولي، معلناً انتسابه إلى اسلام يدعو إلى العدالة الاجتماعية، ولايعارض منح الارض للفلاحين. انما هذا التدخل لم يمنع الرئيس من ملاحظة أن الثورة الزراعية تسير ببطء، وبشكل متعب، وان المطلوب بسرعة، تغيير مراكز القوى وضبط الطلاب اليساريين المتفرنسين الذين باتوا يشكلون عبئا ثقيلا على الثورة الزراعية، وعلى النظام، حيث اصبحوا قوة يحسب لها الف حساب. فباتت المواجهة حتمية بين النظام من جهة، وبين الأصوليين واليساريين من جهة ثانية.

انفجر الصراع مجددا بين نهاية العام ١٩٧٥ وبداية العـام

١٩٧٦، وسببه موضوع المناقشة حول «الميثاق الوطني الجديد».

تميز هذا الصراع، غالباً، بمواجهة عنيفة بين طلاب «الاصلاح الزراعي»، وطلاب «التعريب»؛ أي بين اكثرية يسارية متفرنسة، واقلية معربة تحتوي تياراً اصولياً متشدداً. امتدت المناقشات على مدى سنة تقريباً، ودارت معارك حول كل بند من بنود الميثاق. ونشأ خلال هذه المساجلات، تحالف ضمني بين السلطة والتيار العروبي ـ الاسلامي، مما ادى إلى تكريس الميثاق بصيغته النهائية، وعرف بـ «ميثاق ١٩٧٦». أفرز الميثاق الجديد معادلات جديدة في السياسة الجزائرية. لكن الشرخ كان قد بدأ بالاتساع بين دعاة التعريب، ودعاة الاصلاح الزراعي.

توجه الاصلاحيون الى الريف للتبشير بالثورة الزراعية، ومكث الأصوليون ودعاة التعريب في المدن، مراهنين على فشل الاصلاح الزراعي، في حين قطف الاصلاحيون ثمار التعريب كسياسة موجهة ضدهم. والحقيقة ان عملية التعريب لم تكن كاملة بحيث قصرت عن ايجاد فرص عمل مستمرة. فإن اصاب هذا التيار نجاحاً، انقلب هذا النجاح على اصحابه مشاكل جديدة. مما دفع بجماعة المعربين دفعاً الى المعارضة، الامر الذي جعل الأصوليين، بكامل تياراتهم، الى الابتعاد عن النظام وعدم التجاوب معه. وإن استمر احدهم، وهو الشيخ عباسي مدني، بالعمل ضمن «جبهة التحرير الوطني»، ويترشح باسمها في الانتخابات، ويفوز ويتحمل اتهامات زملائه بأنه شارك في وضع سياسة الاصلاح الزراعي. وهي تهمة ينفيها المدني نفياً قاطعاً.

اذا كان الشيخ عباسي مدني قد ذهب إلى التعامل مع السلطة

إلى هذا الحد، واذا كان الشيخان سلطاني وسحنون قد خففا انتقاداتهم للسلطة، فإن معارضة اصولية بدأت من جديد رافضة التسوية المعبر عنها في «اتفاق ١٩٧٦».

ترأس المعارضة الجديدة الشيخ محفوظ نحناح الذي لم يكتف بالمعارضة الكلامية، لا بل انتقل، ولأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث، إلى الكفاح المسلَّح، فاتحاً بذلك الطريق لتغيير شكل المعارضة واسلوبها. الحقيقة ان جماعة نحناح قاموا بعملية يتيمة هي ضد عمود كهرباء في «بليدا»، بلدة نحناح، فالقي القبض على الشيخ المذكور وحوكم وزج في السجن من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٨١، حين اطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد.

تحولان بارزان:

تحولان بارزان شهدتهما الجزائر، خلال العلاقة المضطربة بين الرئيس هواري بومدين والأصوليين:

● التحول الاول: ظهور تباشير الفشل الاول للثورة الزراعية، وبداية المشاكل مع السياية التصنيعية. مما انتج خراباً في الريف، وتفاقم مشكلة النزوح من الريف إلى المدن الجزائرية، التي لم تهيء لاستيعاب القادمين الجدد، بما يستلزم ذلك، من تحضير بنية تحتية محكمة التنظيم، لتلافي المشاكل الناتجة عن الخلل في التوازن الاجتماعي الجديد.

● التحول الثاني: مارافق سياسة التعريب من تعثر وفوضى، وما دخلها من افرقاء، جاءوا من الخارج، وبالاخص من مصر، اثّروا في مسار التعريب كتوجه وكفكر جديد. يضاف إلى ذلك، ارتفاع

نسبة البطالة في صفوف هذا التيار.

ازاء هذه الاوضاع، لم تتمكن الدولة من السيطرة على كافة التيارات والمشاكل الناتجة عنها، أو المفتعلة احياناً .وإن حاولت وضع يدها على كل القطاعات. لكنها، أي الدولة، فشلت في السيطرة على قطاع مهم وهو بناء الجوامع، الامر الذي فرض توفير أئمة ومشايخ وخطباء. وعندما لم يكن العدد المطلوب متوفراً في الجزائر، لجأت ادارات الجوامع إلى طلب العلماء من المشرق العربي، وبالاخص من مصر، وهم بمعظمهم اصوليو الاتجاه. مما وفر للاصولية الجزائرية متطوعين لمواجهة متطوعي اليسار.

توزعت مساجد الجزائر بين اربعة أنواع:

١ ـ «مساجد الدولة» الخاضعة للرقابة.

٢ ـ «مساجد الشعب» حيث المقاومة الأصولية.

٣ ـ «مساجد حرة».

٤ ـ «مساجد خاصة» بناها متدينون.

يضاف إلى دور المساجد، دور الجمعيات التي سمح قانون العام ١٩٧١ بتأسيسها لتكون منبراً يعبِّر، من خلاله، الجزائري عن تعطشه لبناء جزء مهم من حياته الاجتماعية والدينية والرياضية، خارج اطار الحزب الحاكم. فارتفع عدد الجمعيات الى اكثر من ١١ الف جمعية، متصلة بمعظمها بالمساجد. مما افسح في المجال لتنظيم الحركة الأصولية المعربة، وتقوية نفوذها، وتحضير نفسها للانتقال إلى منعطف مهم في حياتها السياسية منذ العام ١٩٧٩، اي بعد موت الرئيس هواري بومدين في ٢٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨.

٣ ـ رئاسة الشاذلي بن جديد.

مات الرئيس هواري بومدين في العام ١٩٧٨، ولم يكن متوقعاً أن يخلفه الشاذلي بن جديد، باعتبار أن اسمه غير مطروح كخليفة قوي، وصاحب تيار مهم في الحزب والجيش معاً. لكن توازن القوى بين الشخصيات الكبرى التي كانت تتنافس على الحكم آنذاك افسح في المجال امام الشاذلي بن جديد، كرجل وفاق، رأت فيه التيارات المختلفة في جبهة التحرير وفي الجيش ضماناً لإرضاء كل المتنازعين. وقد قال بن جديد نفسه اثناء اعلان الاستقالة انه لم يكن يرغب في هذا المنصب، وانه لم يقبله إلا تحت الحاح الرفاق، وكان ذلك في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩. بعد اضطرابات تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨، فكر جدياً بالاستقالة، وكانت هذه الأحداث اختباراً قاسيا بالنسبة إليه. وفي مقابل البقاء في الحكم، فإن الشاذلي بن جديد أصر على ادخال اصلاحات سياسية عميقة في الجزائر. فبدأ سنة ١٩٨٩ المسار الديمقراطي الذي كان يحمل العديد من البشائر. إلا أن المسار انتهى إلى المأزق، فبعد أحداث العنف التي شهدتها الجزائر في حزيران / يونيو ١٩٩١، اضطر الرئيس بن جديد، مرة ثانية، إلى الاستنجاد بالجيش. لكنه واصل العمل على تنظيم انتخابات حرة. وبعد النتائج التي أفرزتها الدورة الأولى لم يعد من السهل على الشاذلي بن جديد أن يوفق بين المطالب المتناقضة للعديد من الأطراف النافذة. فاختار الاستقالة. ويشبه الرئيس الشاذلي بن جديد، الرئس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف. فكلا الرجلين قاما بثورة من أعلى الهرم في السلطة لتطوير النظام السياسي في بلديهما. وكلاهما اضطر في النهاية إلى الاستقالة بعد أن تبينا أنه اكثر

سهولة ان يبدأ مسؤول سياسي مساراً ما من أن يسيطر عليه حتى النهاية، وكلاهما وقع في خطأ فادح عندما أساء تقدير العوامل الاقتصادية في كل عملية اصلاح سياسي. ففي الوقت الذي نفذ فيه الشاذلي بن جديد العديد من الاصلاحات في الحكم، فإن الوضع الاقتصادي الجزائري ظل يتأزم اكثر فأكثر، مما اعاق المسار الديمقراطي.

من هو الشاذلي بن جديد؟

ولد الشاذلي بن جديد العام ١٩٢٩ في قرية بوتلجا الواقعة شرق الجزائر على الحدود التونسية. وفي شبابه مارس مهناً صغيرة مختلفة، قبل انضمامه إلى رجال المقاومة في قسنطينة منذ اندلاع الثورة الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ضد فرنسا.

وبعد الاستقلال التحق بالعقيد هواري بومدين الذي عهد اليه العام ١٩٦٤ بقيادة منطقة وهران التي احتفظ بها لمدة ١٤ عاماً. وكان في الوقت نفسه عضواً في مجلس الثورة الذي انشىء في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٥ بعد إطاحة اول رئيس للجزائر المستقلة أحمد بن بلا.

اثر وفاة هواري بومدين العام ١٩٧٨، اصبح مرشح الجيش للرئاسة وانتخب في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩.

تزوج مرتين وزوجته الحالية معلمة سابقة تنتمي إلى احدى عائلات وهران الميسورة.

تحولات وتجربة.

بالعودة إلى تفاصيل الامور وتطورها خلال عهد الشاذلي بن

جديد، يمكن القول ان جملة تحولات حصلت على الصعيد المحلي و الداخلي والاقليمي والدولي، اثرت كلها في مجريات الاحداث التي عاشتها الجزائر في الثمانينات حتى استقالة الرئيس بن جديد في ليل ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢.

ان التجربة التي قادها هواري بومدين تعثرت سواء في جانبها الاقتصادي ـ الاجتماعي: الثورة الزراعية والتصنيع، أو في جانبها الثقافي ـ التعليمي: التعريب.

الجانب الاول من التجربة ادى إلى افراغ الريف من دون استيعاب المتدفقين إلى المدن، وبالتالي تضمنت المدن وضواحيها من دون فرز سياسة اقتصادية اجتماعية واقعية، تخفف من تعاظم هذه المشكلة التي باتت قنبلة اجتماعية موقوتة.

الجانب الثاني من التجربة عرف تراجعاًمذهلاً إذ افرز آلاف الشباب، لم يسمح لهم ما اكتسبوه من النظام التعليمي الجديد، ان يحصلوا على وظيفة ذات مدخول معقول؛ وإن كان ما اكتسبوه مكنهم من نقد النظام والازمات التي عاشها هذا النظام.

يضاف إلى ذلك، انسداد باب الهجرة إلى اوروبة، عامة وإلى فرنسا بالاخص، مما زاد عدد العاطلين عن العمل الذين تسكعوا في الشوارع واطلق عليهم «حراس الجدران». ادى ذلك إلى الانفجار الاول عام ١٩٨٠ والمعروف «بالربيع القبائلي»، الامر الذي فرض اعادة النظر بالمحتوى الفكري والثقافي للنظام.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد جاءت عدة احداث بارزة في تاريخ الشرق لنصب الزيت على نار الأصولية في الجزائر. فنجاح

الثورة في ايران، والحرب العراقية ـ الايرانية التي جذبت العرب إلى محور عربي هام، والتوقيع على اتفاقيات «كمب ديڤيد» من قبل الرئيس المصري أنور السادات ومن ثم اغتيال السادات على يد أحد افراد تنظيم ينتمي إلى الاصولية المصرية، والغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وما رافقه من كوارث بشرية، كل ذلك اجتمع امام الاصوليين الجزائريين ليتحققوا أن أموراً عديدة تجري في منطقة البحر الابيض المتوسط تعنيهم بشكل مباشر، وإن عليهم الافادة منها لتحضير البديل للنظام القائم منذ العام ١٩٦٢.

بينما كان انتخاب «رونالد ريغان» رئيساً للولايات المتحدة الامريكية دفعاً جديداً للحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، وازدياداً للعدوانية ضد العالم الثالث، وبالاخص العالم العربي، ومعركته ضد الصهيونية المتمثلة بدولة اسرائيل وسياستها العدائية للشعب الفلسطيني والعالم العربي؛ الامر الذي دفع الأصوليين إلى الاقتناع بضرورة تغيير السياسة الخارجية، واعتماد لغة سياسية جديدة غير الصمود والتصدي، ويمكن من خلال هذه السياسة مخاطبة العالم بواقعية محقة، تنطلق من حقوق شرعية لشعوب العالم الثالث.

ازاء هذا الواقع المحلي والدولي، بدأت الحركة الأصولية بالتطور. فازداد عدد الملتحين العلني في الجامعات، ، أو في المراكز العامة، مما أظهر أن الامور بدأت تتخذ شكلا من اشكال التنظيم العفوي.

يروي أحد الأصوليين الاوائل، دوري محمد الهادي، ان اجتماعات حصلت في بداية عام ١٩٧٩ واظهرت تنظيمات باسم «جماعة التبليغ» أو «جماعة الطلائع» وغيرها. لكنها كانت تعيش حالة

خلافات عميقة، ولم يكن يجمعها الا خطابات الشيخ عبد اللطيف سلطاني، والشيخ أحمد سحنون، الداعية إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي.

هذا التحول في المسار الفكري العام أثر ايضاً في مجال السياسة الجزائرية. اذ ان أحمد بن بلا، عند اطلاق سراحه في ٢٤ تموز / يوليو ١٩٧٩ وإبعاده إلى فرنسا، اعتمد خطاباً سياسياً ذا نبرة قومية ـ إسلامية تجاوزت ما كان معروفاً عند أحمد بن بلا يوم كان رئيساً للجزائر. مما يدل على ان التحضير لمستقبل البلاد بحاجة إلى إعادة نظر، أو بالاحرى إلى حركة تصحيحية يمكن بواسطتها استيعاب الافرازات الجديدة في المجتمع الجزائري. والحقيقة ان المناشير التي تحمل توقيع «نداء الإسلام» بدأت توزع في الجزائر معلنة بداية التحول في المعارضة، من الكلام إلى العنف المسلح. وفعلا جرى تدمير دكان لبيع الخمور في آذار / مارس ١٩٨١، وقتل جندي اثر اعتصام في أحد الجوامع في ايلول / سبتمبر من العام نفسه. . . .

لم يؤد هذا التطور إلى تنظيم الحركة الأصولية في الجزائر، كما لم يكن سبب ذلك إلى سياسة القمع التي اعتمدتها السلطة التي كانت منشغلة بملاحقة غلاة المناصرين للرئيس هواري بومدين.

الواقع ان قلة الخبرة السياسية عند زعماء حركة الأصوليين هي التي أخّرت تنظيم الحركة.

يقول عباسي مدني، في حديث لمجلة «أكتوبر» الصادرة في الجزائر بتاريخ آذار / مارس ١٩٨٩:

«. . . لم يكن ثمة تنظيم، لان السلطة تمنع ذلك. أغلب

طاقاتنا شابة، ولانريد ان يجني كبارنا على صغارنا، لم نسلك سلوك اخواننا في غير الجزائر. كنا واثقين بأن مشروعنا سيتحقق، خبرتنا السياسية هي التي تجعلنا لانقع في ورطة التنظيم»....

هذا التفسير غير صحيح، لان الحركة كانت عبارة عن تنظيمات مختلفة ينقصها الحد الأدنى من التنسيق والقيادة المثقفة على استراتيجية واحدة.

استمر الوضع غير المنظم حتى نهاية العام ١٩٨٢، عندها تبدل الوصع فجأة وخلال اسابيع من شهر تشرين الثاني / نوفمبر، عرفت الجزائر كافة اشكال المعارضة الأصولية المنظمة، هذه المرة، من الكفاح المسلح إلى العنف الجامعي، مرورا بالتظاهرات والعرائض وابرزها عريضة «١٢ نوڤمبر»؛ كما برزت اسماء القادة الأصوليين الذين سيستلمون مقدرات الحركة حتى الانفجار الكبير.

حركة مصطفى بوعالي:

الاسم الذي لمع في تلك الفترة هو مصطفى بوعالي. سمع به الجزائريون في كانون الاول / سبتمبر ١٩٨٢ عندما اعلنت السلطات عن ضبط مجموعة باشرت العمل المسلح، وعن نجاح بعض افرادها وعلى رأسهم المدعو مصطفى بوعالي، في فك الطوق العسكري وقتل جندي والهرب نحو الجبال تاركي كمية كبيرة من السلاح توحي بأنهم يملكون الكثير غيرها.

مصطفى بوعالي شخص عادي جداً، مجاهد سابق، موظف في شركة الكهرباء. مؤمن من دون ثقافة دينية جدية، شديد الاستقامة، عضو في «جبهة التحرير»، لكنه شديد النقد حيال

ممارستها. جريء يقول رأيه بصوت عال. يكلفه «تهوره» مطاردة السلطة له، يهرب مرة ثانية، يقتل اخوه على يد الشرطة وتجري محاولة لطمس القضية تزداد نقمته فيرد بالعنف. ينظم خلايا سرية ويقسم البلاد إلى مناطق، ويشرع في القيام بعمليات تؤمن له المال والسلاح. يتحول في بحر ١٩٨٢ (تموز / يوليو) إلى «امير» على جماعة تشكلت من انصهار مجموعات متفرقة وباتت تعرف باسم «الحركة الجزائرية الاسلامية المسلحة». تتكاثر الاعتقالات في صفوف الحركة من دون ان تمنعها من القيام بعمليات قد تكون محدودة التأثير لكنها ذات دوي أعلامي في بلد يحتاج في مواجهة أزمته إلى من يذكره بأمجاد ماضية سواء قريبة أو بعيدة. فكيف اذا استند هذا التفكير إلى شجاعة فردية سمحت لبوعالي، وهو المطلوب من كل الاجهزة، أن يظهر في جوامع العاصمة وغيرها مرات متعددة. استمر الكر والفر بين الحركة والسلطات، وسقط فيها عشرات القتلى إلى ان حوصر بوعالي في ٣ شباط / فبراير ١٩٨٧ وقتل.

ان المعلومات عن حركة مصطفى بوعالي غير واضحة، لابل متناقضة. هناك من يقول بأنها مرتبطة بـ «حزب التحرير الاسلامي» أو بـ «صالح سرية» (المسؤول عن عملية الكلية الفنية العسكرية في مصر)، أو من يقول بأن من اهدافها: خطط لاغتيال مسؤولين أو خطفهم، نسف مقر اتحاد المرأة الجزائرية، وفندق أوراسي ومراكز المتعاونين الفرنسيين. . . .

كشف أمر اعتقال المسؤولين عن هذا التنظيم عن أمرين بارزين:

١ ـ عدم تجرؤ النظام على اصدار احكام قاسية.

٢ ـ التركيب الاجتماعي للحركة إذ تألفت من: ٤٩ عاملاً، ٢٩ زراعياً، أستاذ واحد، ٧ موظفين، ٨ طلاب، ٤ تقنيين، مهندس واحد، ٢٢ تاجراً، ٥ حرفيين، ١٣ عاطلا عن العمل، ٣ مقاولين، ومهن اخرى مختلفة، بحيث بدت الحركة وكأنها خريطة مصغرة للمجتمع الجزائري الذي بدأت تتحكم به الطبقات العاملة والمنتجة.

حاول مصطفى بوعالي توريط قيادات معه، فاتصل بكل من عباسي مدني، عبد اللطيف سلطاني، علي بلحاج، أحمد سحنون، ومحفوظ نحناح.

لعل الاتصال بالشيخ محفوظ نحناح هو الاكثر اهمية: كان الشيخ المذكور قد خرج من السجن بعفو خاص من الرئيس الشاذلي بن جديد، مما احاطه بشبهة التعاطي مع الحكم وهي تهمة ينفيها دائماً، إنما كثير من الجزائريين مقتنعين بتعاطفه مع الدولة.

يروي أحمد مراح المسؤول العسكري لـ «الحركة الجزائرية الاسلامية المسلحة» قصة بوعالي مع نحناح، يقول: «حاول بوعالي تشكيل مجلس شورى واتصل بنحناح ليبلغه طالباً اليه عدم الوشاية. تردد نحناح ثم اصر على لقاء بوعالي. في رمضان ١٩٨٢ ذهبنا فجأة إلى منزل «البليدي» ـ نحناح من مواليد بليدا ـ دخل بوعالي مع اثنين وبقيت في الخارج للحماية. عندما خرج بوعالي قال بأن اللقاء ايجابي وأن نحناح طلب موعداً في العاشرة من مساء اليوم التالي لاستشارة نائبه بوسليماني وأعضاء التنظيم. عدنا في ثلاث سيارات مسلحة فلم نجده. زاد قلقنا من استفساره السابق عن حجم الاسلحة. عند اعتقالي وتفكيك الحركة لم يكن بين المعتقلين على

رغم اعتراف بعضهم انه اعطاهم عناوين في الخارج للتدريب على السلاح. ولقد افهمني المحققون ان نحناح ابلغ السلطات عنوانه وقام بلقائنا بطلب منها وأنه كان يمكن اعتقالنا في اليوم التالي ولكن الاجهزة امتنعت عن ذلك لانها تريد معلومات اكثر».

نداء ١٢ نوفمبر:

لم تكن قصة نحناح مع بوعالي لتثير الشبهة لو ان نحناح كان بين الموقعين على «نداء ١٢ نوڤمبر» ١٩٨٢، الذي يعتبر المسودة الاولى للمشروع الاسلامي في الجزائر والذي ادى إلى أوسع حركة اعتقالات في صفوف الحركة الاسلامية.

ماقصة هذا النداء؟

نحن في بداية العام ١٩٨٢. تكاثرت المواجهات بين الطلبة المعربين والفرنسيين. عنوانها العام رغبة انصار التيار الأصولي في السيطرة على المراكز الجامعية المعهودة إلى انصار اليسار منذ ايام التطوع في «الثورة الزراعية». حقق التيار الاول سلسلة انتصارات تنبىء بانقلاب التوازن داخل الحركة الطلابية: كل مركز يستعاد يتحول إلى جامع أو مكتبة اسلامية. تطورت المشاجرات بسرعة، إلى معارك عنيفة جرى، خلالها، استحضار عناصر غير جامعية. في واحدة منها طعن اصولي من خارج الجامعة طالبا بخنجر فقتله. شنت السلطة حملة اعتقالات طالت، بصورة خاصة، الأصوليين (٢٩ معتقلا). فجرى التداعي إلى التظاهر وتجمع خمسة الآف في الكلية المركزية في الجزائر. انها المرة الاولى التي يلتقي فيها هذا الحشد الواسع من الأصوليين كاشفين عن انهم تيار قوي بدأ يطل برأسه. اكثر من ذلك

انتهت التظاهرة بإصدار عريضة موقعة يمكن اعتبارها النسخة الاولى للبرنامج الأصولي الذي سيتطور لاحقاً. انها العريضة المعروفة «بنداء ١٢ نوفمبر».

ماذا جاء فيها؟

تشجب العريضة القمع الموجه ضد الشباب المؤمن وتعتبر أن مصادره هي الشيوعية الدولية والماسونسة واليهودية والامبريالية الامريكية وعملاؤها ودعاة الشيوعية والعنصرية. يضع النداء هذا القمع في سياق الحملة على المسلمين من لبنان إلى فلسطين، ويدين وضع الدولة الجزائرية في خدمة المستعمر داعيا إلى تعاون الارادات الخيرة للعودة إلى الاسلام.

يعدد النداء ١٤ بنداً هي الآتية:

١ ـ التنديد بوجود عملاء اعداء للدين في اجهزة الدولة.

٢ ـ شجب تعيين نساء وعناصر مشبوهة في القضاء وإضعاف حصانته.

٣ ـ ضرورة تطبيق الشريعة.

٤ ـ رفض منع المواطن من التمتع بحرياته.

٥ ـ اهمية اعتماد توجه اسلامي للاقتصاد بمنع المبادلات غير المشروعة وتشجيع حيازة المواطن للثروة الوطنية.

٦ ـ اعتماد الشريعة في سياسة الاسرة ضد سياسة فرنسا الرامية إلى تحلل الخلية العائلية.

٧ ـ رفض الاختلاط في المؤسسات كلها.

٨ ـ ادانة الفساد والارتكابات غير الاخلاقية في المدرسة والادارة.

٩ ـ التنديد بتزوير مفهوم الثقافة وعدم انجاز الاستقلال الثقافي.

١٠ ـ ادانة افراغ التربية والثقافة من المضمون الاسلامي.

١١ ـ شجب استخدام الدولة للاعلام في مواجهة التجدد الاسلامي.

١٢ ـ ضرورة اطلاق سراح المعتقلين.

١٣ ـ اعادة فتح الجوامع المغلقة.

١٤ ـ معاقبة المعتدين على المعتقدات وفق احكام الشريعة الاسلامية.

حمل النداء تواقيع أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، عباسي مدني. رفض محفوظ نحناح الانضمام اليهم ولم يتعرض، بالتالي لما تعرضوا له. أحيل الاولان إلى الاقامة الجبرية بعد فترة اعتقال وجيزة، اما الثالث فدخل السجن ليمضي فترة مديدة فيه. اراد الأصوليون التظاهر مجدداً لاطلاق سراح «شيوخهم المعتقلين» فاتسعت حملة الاعتقالات لتطال علي بلحاج ومحمد سعيد وعدد آخر من الذين باتت اسماؤهم في التداول لاحقاً.

ارادت السلطات الجزائرية مواجهة تيار الاصولية، وأخطأت في التقديرات إذ عمدت إلى دعوة العلامة المصري الشيخ محمد الغزالي

وعينته مديراً «للهيئة العلمية في جامعة الامير عبد القادر» في قسنطينة. كان من المفترض ان يتحول الغزالي إلى خشبة خلاص للحكم في مواجهته الأصولية. لكن الشيخ تحول بسرعة إلى مرجع يستشيره طرفان: يؤسس واحد (الأصولية) صعوده على اقواله، ويحاول الثاني (الحكم) تأخير تراجعه بالاستناد اليه. انقلبت اللعبة على اصحابها، وعوض أن يستفيد الحكم من ضيفه المصري، ازدادت مشاكله الاقتصادية وتعمقت بحيث باتت الحلول شبه مستحيلة.

تفاقمت الاحداث، باتت كل مناسبة حافزاً لتطور الحركة الاصولية. تستفيد منها وتوظفها لصالحها. مات الشيخ عبد اللطيف سلطاني في الاقامة الجبرية، في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٤. لم يعلن عن وفاته. لكن جنازته تحولت إلى تظاهرة شعبية ضخمة لاتخفي عداءها للسلطة، كذلك كان في مناسبة تشييع عمر العرباوي. هذه المرة ترأس الجموع قياديون اصوليون في مقدمتهم عباسي مدني الخارج من السجن حديثاً.

هكذا، مع موت سلطاني، فتح باب الأصولية على مصراعيه وليجعل جيل المشايخ الشباب يتصدرون زعامة الحركة مستفيدين من عمق الازمة الاقتصادية. البطالة تزداد ويقدر افرادها بالملايين. بينما مئات الآلاف من الجزائريين خارج المدارس. وباتت المساجد خارج سلطة الدولة.

الرئيس الشاذلي بن جديد يحذر من تفاقم الاوضاع. تزداد المواجهة. ينزل الجيش الى الشوارع محاولاً ضبط الاوضاع. إنما كرة الثلج تكبر حجماً ويصعب ايقافها. المتغيرات الدولية لاتساعد على سياسة الكبت بعد تفكك الانظمة الشيوعية في اوروبة الشرقية،

وفي الاتحاد السوفياتي بالذات. وسط هذه الدوامة كان لابد للحكم من اتخاذ القرار الصعب. مما جعل المـراقبين ينتظرون انفجـار البركان. فكانت استقالة الرئيس بن جديد في مطلع العام ١٩٩٢ بـداية الازمـة التي شرعت بـاب الجزائـر على كل الاتجـاهـات والاحتمالات.

الفهرس العام